

## بحث حول وضعية الأراضي الزراعية وحقوق المزارعين في قطاع غزة المعيقات والحلول

الباحث  
الدكتور / عبد القادر جرادة



## الفهرس

الموضوع	مسلسل	الموضوع	مسلسل
الفرع الرابع : الأراضي الحكومية في قطاع غزة .	16	الفهرس	3
الفرع الخامس: المخطط الإقليمي لقطاع غزة (2005 - 2020م)	21	أولاً : مقدمة .	5
المطلب الثاني : علاقة التنمية الزراعية بالمياه .	25	ثانياً : فرضيات البحث واشكاليته .	5
المبحث الثاني: حقوق المزارعين في القانون الفلسطيني	28	ثالثاً : أهمية البحث وأهدافه .	6
المطلب الأول : ماهية الزراعة وأهميتها .	28	رابعاً : تساؤلات البحث .	6
المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني .	30	خامساً : حدود البحث .	7
المطلب الثالث: أهم المحاصيل الزراعية في قطاع غزة .	30	سادساً : منهجية البحث.	7
المطلب الرابع : الاستثمار الزراعي .	31	سابعاً : أدوات الدراسة .	7
المطلب الخامس : حقوق المزارعين .	38	ثامناً : الدراسات السابقة .	9
الفرع الأول : حق المزارع في العمل .	39	تاسعاً : التوقعات .	9
الفرع الثاني: حق المزارع في عدم مصادرة أرضه .	40	عاشراً : خطة الدراسة .	10
الفرع الثالث: حق المزارع في الوصول لأرضه وزراعتها .	44	مسرود مصطلحات	10
الفرع الرابع: حق المزارع في التصدير والاستيراد .	46	الملخص التنفيذي	11
الفرع الخامس : حق المزارع في التعويض .	47	المبحث الأول: التنمية الزراعية في قطاع غزة	12
الفرع السادس: حق المزارع في تلقي العون القانوني .	51	المطلب الأول: علاقة التنمية الزراعية بالأراضي .	12
الفرع السابع: حق المزارع في القاضي على المستوى المحلي والدولي.	52	الفرع الأول: تعريف الأراضي واشكاليته .	12
المبحث الثالث: معوقات التنمية الزراعية في قطاع غزة	56	الفرع الثاني: التطور التاريخي للأراضي الفلسطينية .	13
استبانة بحث حول الموضوع	73	عصر الاحتلال الاسرائيلي 1967-1993م	14
النتائج والتوصيات	78	الفرع الثالث: تقسيم الأراضي في قطاع غزة .	14



## أولاً: مقدمة .

تتبع أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ليس من كونه يمثل نسبة معينة في الناتج المحلي الإجمالي فحسب ، بل من مقدار مساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني ، وفي مدى مساهمته في تغطية ميزان المدفوعات التجاري ، والأهم من هذا وذاك ارتباطه بالأرض والماء جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي . ورغم ذلك ، فالعديد من المزارعين يعانون من الكثير من المشاكل في حياتهم العملية بفعل الاحتلال من أهمها : الحرمان من الحق في العمل ، ومصادرة الأراضي ، والمنع من الوصول إلى المزارع ، وعدم السماح بتسويق المنتجات على المستوى الدولي ، والحرمان من تحديث الأساليب الزراعية ، والحرمان من الحصول على تعويض عادل عن الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة ....

هذه الإشكاليات تستدعي توجه المزارعين للقضاء المحلي عند الاخلال أو التعدي على حقوقهم من قبل الحكومة أو الأفراد ، ولولوج باب القضاء الدولي عند مخالفة الاحتلال لقواعد القانون الدولي الانساني أو القانون الجنائي الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان للحصول على عدالة قضائية قوية ناجزة ، خاصة بعد أن أصبحت دولة فلسطين المحتلة عضواً في المحكمة الجنائية الدولية منذ الأول من أبريل 2015م .

## ثانياً: فرضيات البحث وإشكاليته .

تشهد الزراعة في قطاع غزة مشاكل جمة منها : النمو السكاني المتزايد والزحف العمراني على الأراضي الزراعية ، وكمية المياه الشحيحة مع جودة متدهورة ، وتدهور التربة (التملح والتعرية والتلوث) ، وتفتت الأراضي الزراعية ، واتساع المنطقة الأمنية العازلة ، وإغلاق الحدود والظروف الاقتصادية الصعبة ، وكذلك عدم تفعيل القوانين التي تحمي المزارع وحقوقه وتساعده على الاستمرار في مهنته .

ولقد أثبتت الدراسات القانونية أن نسبة التعدي على حقوق المزارعين في ازدياد مضطرد في قطاع غزة ، وأنها تتدرج في اتجاه الزيادة ، ونظراً لخطورة عدم حصولهم على حقوقهم وضرورة العمل على علاج أسباب ذلك ، فإن إعداد دراسة وافية عن معيقات وصول المزارعين للعدالة الناجزة ؛ تمثل ضرورة ملحة في هذا الوقت التي تنشط فيه المؤسسات الحقوقية للمطالبة بها

ولقد انعكست أزمة القطاع الزراعي وتدهور البنية التحتية الزراعية على الأمن الغذائي في قطاع غزة بسبب نقص الإنتاج ، ولا يقتصر ذلك على هذا فحسب بل انعكست سلباً على النواحي الحياتية والمعيشية الأخرى للمزارعين وانتشار الفاقة والفقر لدى أكثر من (40) ألف عامل يعملون في القطاع الزراعي وأسره ؛ الأمر الذي يستوجب تدارك الأزمة ومساعدة المزارعين العاطلين عن العمل في العودة إلى قطاع الزراعة ، وتعويضهم عن خسائرهم التي تكبدوها جراء الحرب والحصار وتمكينهم الحقوقي ، وكيفية المطالبة بتفعيل وتوحيد التشريعات الوطنية الخاصة باستخدامات الأراضي وتحديثها .

وتدلل نتائج المسح الزراعي الهيكلي على صغر وتفتت ملكيات الأراضي الزراعية بين مجموعة من المالكين أو الورثة ؛ مما يخلف العديد من الإشكاليات التي تعيق التنمية الزراعية ومنها :

1 - صعوبة إنشاء مشاريع استثمارية زراعية بمساحات كافية بسبب صعوبة التفاوض والبيع والشراء الناتج عن تعدد مالكي الأرض .

2 - بسبب تفتت الأراضي إلى مساحات صغيرة إلى عدم القدرة على تحويل الزراعة البسيطة إلى كثيفة .

3 - إن الأرض غير المسجلة في دائرة تسجيل الأراضي تكون ملكيتها غير مثبتة وقابلة للتنازع القضائي مما يحرم المستثمر من الاستقرار وهو أهم عامل من عوامل نجاح المشروع .

ولا ريب أن التعامل مع قضايا المزارعين يحتاج إلى خبرة خاصة نظراً للطبيعة الخاصة لها والطلبات القانونية ؛ ما

يقتضي تقديم دراسة مبسطة تيسر للمزارعين المهمة الشاقة في سبيل الوصول إلى حقوقهم .

### ثالثاً: أهمية البحث وأهدافه .

تتمثل أهمية البحث في كونه يدرس الحقوق الخاصة بالمزارعين بشكل أكثر عمقاً ، كما تتمثل أهميته في تقديم معلومات وإحصاءات ومؤشرات للوصول إلى أهم العوامل والأسباب التي تؤثر على وصول المزارعين للعدالة في قطاع غزة ، كما يسعي البحث للتعرف على الآثار السلبية التي تتركها هذه الظاهرة نتيجة ممارستها وذلك على المزارع وأسرته والمجتمع ، و تكمن أهمية البحث في تعرضه للتالي :

- 1- النهوض بالنهج القائم على حقوق الإنسان لحماية الأراضي الزراعية وحقوق المزارعين في قطاع غزة .
- 2- تحسين المعرفة والفهم لأصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات حول حماية الأراضي الزراعية وحقوق المزارعين على أساس القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.
- 3- بيان المعوقات والتحديات التي تواجه المزارعين في سبيل الوصول للعدالة أمام القضاء المحلي أو الدولي وتحديد طبيعتها .
- 4- تعزيز حماية الأراضي الزراعية وتحسين الانتاج والأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع ؛ وذلك لتحقيق الأمن القومي الفلسطيني .
- 5 - تحليل المعوقات والتحديات تحليلاً معمقاً بهدف الوصول إلى نتائج تطبيقية قادرة على وضع حلول منطقية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع .
- 6 - أبرزت البحث مخاطر ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية والتعدي على حقوق المزارعين ، خاصة في ظل تزايد ممارستها من جهة ، وقلة البحوث والدراسات التي أجريت على هذه الظاهرة ، رغم ما تنطوي عليه من مخاطر من جهة أخرى .
- 7 - تعزيز الوعي والتمكين الحقوقي ، وإنفاذ حقوق المزارعين والمزارعات المعرضين للخطر على أساس القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي .
- 8 - لفت انتباه وتحفيز صناع القرار للقيام بالمزيد من العمل الجاد لمواجهة ظاهرة التعدي على حقوق المزارعين ونشر الثقافة الحقوقية باعتبارها جزءاً أصيلاً من حقوق الإنسان، ووضع الحلول المناسبة لها .
- 9 - فتحت هذه الدراسة المجال للباحثين والمؤسسات للقيام بإجراء دراسات وأبحاث مستقبلية للتعرف على العوامل التي ساهمت في زيادة انتشار الظاهرة في المجتمع وكيفية التصدي لها ؟
- 10- التعرف على الأسباب الحقيقية وراء تباطؤ التنمية الزراعية في قطاع غزة والآثار القانونية التي تترتب على كل منها .

### رابعاً: تساؤلات البحث .

قام البحث على تساؤل رئيس هو : ما وضعية الأراضي الزراعية وحقوق المزارعين في قطاع غزة وتأثيرها على الأمن الغذائي والقومي ؟

- ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة التالية : -
- 1 - ما الحقوق التي يمنحها القانون الفلسطيني للمزارعين في قطاع غزة ؟
  - 2 - هل تتلاءم الحقوق التي يمنحها القانون الفلسطيني للمزارعين مع القانون الدولي ؟
  - 3 - ما الطبيعة القانونية التي تخضع لها الأراضي الزراعية ؟
  - 4 - ما نوع الأراضي في فلسطين ؟
  - 5 - ما هي أبرز المشاكل والنزاعات المتعلقة بالأراضي؟
  - 6 - هل يوجد إطار قانوني فلسطيني يوفر الضمانات للاستخدام الرشيد للأراضي؟
  - 7 - ما المعوقات التي تواجه المزارعين في عملهم ؟
  - 8 - ما مستوى تأثير الحصار على عمل المزارع ؟
  - 9 - ما الأضرار الناتجة عن التعدي على حقوق المزارعين ؟

- 10 - هل يحصل المزارع على الحق في التعويض عن الأضرار التي تصيبه ؟
- 11 - ما الآليات القانونية والقضائية المناسبة لحصول المزارعين على حقوقهم ؟
- 12 - هل يستخدم المزارع الطرق الحديثة في الزراعة لتحقيق التنمية الزراعية ؟
- 13 - هل تسهل السلطة حصول المزارع على الخدمات اللازمة لعمله ؟

#### خامساً : حدود البحث .

- الحدود المكانية : جميع مناطق قطاع غزة .
- الحدود الزمنية : 1994 - حتى تاريخه
- الحدود البشرية : المزارعون .

#### سادساً : منهجية البحث.

إذا كانت ظاهرة حرمان المزارعين من حقوقهم والتي تبدو أعراضها على شكل سلوك مضاد للمجتمع ظاهرة قديمة عاشت مع الزمان والمكان بمتغيراته ، فإن مطلب التمييز في معاملتهم ؛ يعد من المطالب الحديثة التي لم تعرفها معظم المجتمعات القديمة .

ووصولاً للنتائج سوف يتم استخدام البحث السريع بالمشاركة (PRA)، وذلك لأن هذا المنهج الذي يلائم طبيعة هذا البحث . ولهذه الغاية فقد تم تطوير استمارات خاصة للمقابلات المعمقة للمزارعين ، وتم نقاشها وإقرارها مع فريق البحث . كما اعتمد البحث على رصد الأنشطة الإجرائية والموضوعية لعمل المؤسسات الزراعية وتقييمها وجمع الوثائق ذات الصلة وتنظيمها وتقييمها وتحليلها ؛ لأجل تحديد الثغرات التي تشكل في أجزائها أو بمجملها حرمان المزارعين من حقوقهم التي تكفل تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي والقومي في قطاع غزة . كما قام الباحث بتحليل التشريعات الفلسطينية الموجودة في نطاق القانون الزراعي وقوانين الأراضي وتوثيقها الى جانب البنى التحتية التي تعمل بشكل فاعل لضمان حقوق المزارعين . وقام بصياغة الاحتياجات ووضع استراتيجية لتحقيق أقصى استفادة للمزارعين والمجتمع من نتائج البحث .

#### سابعاً : أدوات البحث .

##### ☒ الاستبانة:

تم تصميم استمارة حول حماية حقوق المزارعين للتعرف منها على المشكلات القانونية والقضائية لدى وصولهم للعدالة والمعوقات والتحديات التي تترتب على ذلك بحيث وزعت على (150) مزارعاً (عينة عشوائية) على مستوى قطاع غزة على أنه قد تم مراعاة التوزيع الجغرافي والديمغرافي والنوعي .

##### وصف العينة : الخصائص الديموغرافية .

في هذا الجزء سوف يتم التعرف على الخصائص الديموغرافية للمزارعين من حيث نوع الجنس والمستوى التعليمي والفئة العمرية والحالة الاجتماعية والمحافظة وسوف يتم الحديث عنهم بالتفصيل من خلال الآتي :

جدول (1) يوضح الخصائص الديمغرافية للمزارعين في قطاع غزة (ن=159)

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية %
نوع الجنس		
ذكور	139	87.4
إناث	20	12.6
المجموع	159	100.0
المؤهل العلمي		
أقل من ثانوي	79	49.7
ثانوي	57	35.8
جامعي	23	14.5
المجموع	159	100.0
الحالة الاجتماعية		
اعزب	10	6.3
متزوج	135	84.9
مطلق	4	2.5
ارمل	10	6.3
المجموع	159	100.0
المحافظة		
الشمال	25	15.7
غزة	32	20.1
الوسطى	30	18.9
خانيونس	42	26.4
رفح	30	18.9
المجموع	159	100.0

• مدى اسهام المرأة في العمل في القطاع الزراعي :

أظهرت النتائج أن 8،30% من أفراد العينة المزارعين يعتقدون أن اسهام المرأة في العمل في القطاع الزراعي ضعيف و 3،50% متوسط في حين أن 2،18% متقدم والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

جدول (2) يوضح مدى اسهام المرأة في العمل في القطاع الزراعي (ن = 159)

وجهة النظر	التكرار	النسبة %
إلى أي مدى تسهم المرأة في العمل في القطاع الزراعي		
ضعيف	50	30.8
متوسط	80	50.3
متقدم	29	18.2
المجموع	159	99.4



## ☒ المقابلات والمجموعات المركزة.

- ☒ مقابلات شخصية مع عدد (20) من المزارعين .
- ☒ عقد لقاءات مع مزارعين كمجموعات مركزة من القضاة وأعضاء النيابة والمحامين وأهل القانون .
- ☒ عقد لقاءات مع مزارعين كمجموعات مركزة من موظفي البلديات والحكم المحلي .
- ☒ عقد لقاءات مع مزارعين كمجموعات مركزة في رفح وخانيونس والوسطى وغزة والشمال .
- ☒ عقد لقاءات مع مزارعين كمجموعات مركزة من العاملين في وزارة الزراعة وسلطة الأراضي والمياه.
- ☒ عقد لقاءات مع مزارعين كمجموعات مركزة من العاملين في المؤسسات الزراعية .

## ☒ معالجة البيانات:

استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 0،17، لتنظيف البيانات، وعمل جداول تكرارية لها ، واستخدم المتوسط والانحراف المعياري ، وعرض البيانات بواسطة الجداول والأشكال الملائمة مثل : تخطيط الأعمدة والدوائر والأعمدة المزدوجة ، والاختبارات الإحصائية للوصول إلى مؤشرات الدراسة حول حقوق المزارعين واستثمار الأراضي في قطاع غزة وتأثيرها على الأمن الغذائي والقومي .

## ثالثاً: الدراسات السابقة .

لم يعثر الباحث على دراسة تماثل الدراسة الحالية في مضمونها ومنهجها ، وإن كان قد راجع واستعان بالعديد من الدراسات القريبة من موضعها ومن أهمها :

- 1 - دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2009م
- 2 - الأراضي الزراعية في فلسطين : أسباب التقلص وسياسات الحماية ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، 2009م
- 3 - مراجعة القوانين الفلسطينية التي تنظم الحقوق على الأراضي في قطاع غزة ، تقرير من إعداد شركة رواد التطوير للاستشارات ، جمعية التنمية الزراعية ، غزة ، 2015م
- 4 - مراجعة السياسات الوطنية لاستخدامات الأراضي من الناحية الفعلية والمادية ، تقرير من إعداد شركة رواد التطوير للاستشارات ، جمعية التنمية الزراعية ، غزة ، 2015م
- 5 - تحليل وتقييم أنماط استعمالات الأراضي في مدينة أريحا ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، 2006م
- 6 - دراسة حول التصرف بأراضي الدولة وإدارتها بين القانون والممارسة ، سلسلة تقارير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن ، 2003م .
- 7 - آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2013م

## تاسعاً: التوقعات .

- 1 - أن يهتم المزارعين بتوثيق الأضرار التي تسببهم نتيجة الأحوال الجوية والعدوان الاحتلالي .
- 2 - أن يزداد ثقة المزارعين بنظام التأمين الزراعي بحيث يوافقوا على المشاركة فيه بمجرد بدء العمل به .
- 3 - زيادة اهتمام السلطة الوطنية ووزارة الزراعة بصفة خاصة بالتنمية الزراعية ومنحها الأولوية في الخطط الوطنية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة .
- 4 - أن تنشئ السلطة الوطنية الصندوق الفلسطيني لتعويض المزارعين .
- 5 - ترشيد الدعم الدولي للمزارعين بحيث يصل للمزارع بصورة ملموسة وحقيقية لتنمية مشروعه .

## عشرًا: خطة الدراسة .

إن المطلع على محتويات البحث يتأكد بأن للموضوع سعة نسبية وتشعب يشمل العديد من المسائل ، فإنه وأمام هذا الوضع من العسير دراستها على مستوي واحد من التفصيل ؛ لهذا هناك بعض المسائل التي أشرنا إليها بما تستدعيه طبيعة الموضوع ، ومن ثم جاء تناول الموضوع في ثلاث مباحث على نحو ما هو تال : -

**المبحث الأول : التنمية الزراعية في قطاع غزة .**

**المبحث الثاني : حقوق المزارعين في القانون الفلسطيني .**

**المبحث الثالث : معوقات التنمية الزراعية في قطاع غزة وحلولها .**

النتائج والتوصيات

اللواحق والمراجع .

**وؤكد منذ البدء على :** أن نتائج هذه الدراسة بيانات أولية غير حاسمة لن تعطي حقائق كاملة عن وضعية الأراضي الزراعية وحقوق المزارعين في قطاع غزة ، ولكنها أعطت فكرة مبدئية عن بعض المعوقات والتحديات التي يعاني منها المزارع في الوصول لحقوقه المفقودة.

### مسرد مصطلحات

1 - **العقار:** كل شيء ثابت في مكانه ولا يمكن نقله دون تلف .

2 - **المال غير الخفول:** الأرض والشجر والبيوت والعمارات والجدران أو الإنشاءات الأخرى .

3 - **الأراضي المملوكة:** الأراضي المملوكة ملكية خاصة والتي يتصرف بها صاحبها كيفما شاء

4 - **الأراضي الأميرية:** الأراضي التي تعود ملكيتها للسلطة الوطنية وتشمل الأراضي الزراعية والمحاطب والمراعي والغابات وما شابه ذلك من ذات النفع .

5 - **الأراضي المتروكة:** الأراضي التي ترك حق الانتفاع بها لعامة الناس أو لأهالي قرية أو مجموعة قرى وقصبات تكون مشتركة فيها .

6 - **الأراضي الموات:** الأراضي التي ليست ملكاً لأحد ولا هي مرعى ولا محتطباً لقصبة أو قرية .

7 - **التنمية المستدامة:** تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة .

8 - **الزراعة:** علم وفن إنتاج وصناعة المحاصيل النباتية والحيوانية لتأمين الحياة البشرية ورفاهية الإنسان .

9 - **الثروة الزراعية:** كل ما يوجد على سطح الأرض وفي المياه من نبات أو حيوان لها علاقة بالإنتاج الزراعي والبيئة .

10 - **الاستثمار الزراعي:** إنفاق مالي فعلي لتكوين مشروع زراعي من جانب المستثمر في المشروع ، سواء أكان مشروعاً حديثاً أم قائماً أصلاً .

11 - **العون الفكري للمزارعين:** خدمة تطوعية تقدمها مؤسسة متخصصة للمزارعين من الفئات الهشة في المجتمع بمستويات ثلاثة : نشر الوعي القانوني والاستشارات القانونية والتمثيل القانوني .

12 - **الفقر:** عدم قدرة الإنسان على تلبية احتياجاته الأساس ليعيش حياة كريمة .

8 - **المزارع المضرور .**

كل شخص طبيعي أو اعتباري أصيب مشروعه الزراعي بصورة مباشرة ومحقة بأضرار مادية أو أدبية بفعل الطبيعة أو سلوك إجرامي محلي أو دولي .

## المخلص التنفيذي

تحثل التنمية الزراعية في العصر الحديث مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية والاستثمار في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي نظراً لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل .

ولا يمكن الحديث عن التنمية الزراعية دون بيان علاقتها بالأراضي والتنمية المستدامة والمياه والأمن الغذائي على أسس وقواعد من قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني .

ومن سمات تشريعات الأراضي التي ورثتها السلطة الوطنية ، أنها وضعت ولم تسن من مؤسسات تشريعية فلسطينية ، ولم تستهدف حماية الأراضي ، وتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني ؛ مما يقتضي العمل بسرعة تعديلها وتوحيدها . وفي هذا الخصوص تعاني الأراضي الزراعية والمزارعين في قطاع غزة من العديد من الاشكاليات منها : حرمان المزارعين من الوصول إلى أراضيهم المحاذية للحدود الاحتلالية ، وندرة الموارد المائية بسبب السياسات الاحتلالية ومشكلة التوسع العمراني ؛ لأن الأرض صغيرة الحجم مما يجعلها ضعيفة الجدوى الاقتصادية بشكل لا يبرر الاستثمار الزراعي فيها ، كما أن ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية المجاورة للتجمعات السكانية تجعل مردوها لو بيعت لأغراض البناء أعلى فيما لو بقيت على حالها .

ولقد أثبتت دراستنا أن نسبة التعدي على حقوق المزارعين في ازدياد مضطرد في قطاع غزة ، وأنها تتدرج في اتجاه الزيادة ، ونظراً لخطورة عدم حصولهم على حقوقهم وضرورة العمل على علاج أسباب ذلك ، فإن العمل على منحها للمزارعين هو واجب وضرورة في ذات الوقت.

وفي ظل هذا وذاك يجب زيادة نسبة الاستثمارات الوطنية المخصصة للقطاع الزراعي في المحررات ، مع تشجيع الاستثمار الأجنبي شريطة توفر الأجواء المناسبة لهذا الاستثمار .

وإيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب الفلسطيني وتأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة له في مجال الهندسة الزراعية والانتاج الزراعي وإيجاد تخطيط سليم للموارد البشرية .

وإعادة النظر في السياسات الوطنية والكلية ، بما يعكس الواقع والحاجات والأولويات الفلسطينية؛ فالعديد من الدول والمؤسسات المانحة والصناديق ، وعلى رأسها البنك الدولي قد بدأت تعيد الاعتبار للزراعة حيث أصبحت تنصدر أولوياتها .

وهناك حاجة كبيرة لمزيد من الشفافية والوضوح من قبل الدول المانحة والمؤسسات الدولية من حيث آليات عملها وقراراتها وموازنات المشاريع وأوجه الصرف والإنفاق .

مع ضرورة تشكيل مجموعات دعم ومساندة للقطاع الزراعي ؛ لأجل استقطاب مزيد من الدعم المحلي والعربي للزراعة الفلسطينية .

## المبحث الأول التنمية الزراعية في قطاع غزة

### تمهيد :

تعود جذور التأخر العربي إلى سنوات الحقبة الاستعمارية ، حيث أُجبر العالم العربي على التخصص في إنتاج المواد الأولية الاستخراجية والزراعية لتصديرها بأسعار بخسة إلى الدول الاستعمارية. وتحثل التنمية الزراعية في العصر الحديث مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية والاستثمار في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي نظراً لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل .

ولا يمكن الحديث عن التنمية الزراعية دون بيان علاقتها بالأراضي والمياه والأمن الغذائي على أساس قانون حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني ، وهو ما سنتناوله بالبحث على النحو التالي:

### المطلب الأول : علاقة التنمية الزراعية بالأراضي .

#### المطلب الثاني : تقسيم الأراضي في قطاع غزة .

### المطلب الأول : علاقة التنمية الزراعية بالأراضي .

#### الفرع الأول : تعريف الأراضي وشكاليتهما .

إذا كانت الموارد المائية المحدد الأول للتنمية الزراعية ، فإن الموارد الأرضية تليها في الأهمية 1 . والعقار هو كل شيء ثابت في مكانه ولا يمكن نقله دون تلف ، أي الأراضي والمباني والأشجار التي تتصل بالأرض اتصال قرار . وتنقسم إلى نوعين : العقار بطبيعته والعقار بالتخصيص .

ولقد عرف قانون المخالفات المدنية (المال غير المنقول) بأنه ينصرف إلى الأرض والشجر والبيوت والعمارات والجدران أو الإنشاءات الأخرى 2 . ومن ثم فالأرض هي نوع من أنواع المال غير المنقول (العقار) . ويقصد بعبارة (المال المنقول) ما كان من الجمادات والعجماوات ، وتشمل النقود ونتاج الشجر والكرم والحبوب والخضار وسائر المحاصيل والمياه ، منفصلة كانت عن الأرض أم غير منفصلة 3 .

وتعاني الأراضي الزراعية في قطاع غزة من العديد من الإشكاليات منها : حرمان المزارعين من الوصول إلى أراضيهم المحاذية للحدود الاحتلالية ، وندرة الموارد المائية بسبب السياسات الاحتلالية ومشكلة التوسع العمراني ؛ لأن الأرض صغيرة الحجم مما يجعلها ضعيفة الجدوى الاقتصادية بشكل لا يبرر الاستثمار الزراعي فيها ، كما أن ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية المجاورة للتجمعات السكانية تجعل مردودها لو بيعت لأغراض البناء أعلى فيما لو بقيت على حالها .

وتدل نتائج المسح الزراعي الهيكلي على صغر وتفتت ملكيات الأراضي الزراعية بين مجموعة من المالكين أو الورثة ؛ مما يخلف العديد من الإشكاليات التي تعيق التنمية الزراعية ومنها 4 :

1 - صعوبة انشاء مشاريع استثمارية زراعية بمساحات كافية بسبب صعوبة التفاوض والبيع والشراء بسبب تعدد مالكي الأرض .

<sup>1</sup> دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2009م ، ص 15

<sup>2</sup> راجع : المادة (2) من قانون المخالفات المدنية الفلسطيني رقم (36) لسنة 1944م .

<sup>3</sup> راجع : المادة (2) من قانون المخالفات المدنية الفلسطيني رقم (36) لسنة 1944م .

<sup>4</sup> أ. يوسف عدوان ، الأراضي الزراعية في فلسطين : أسباب النقص وسياسات الحماية ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، 2009م ، 7 وما بعدها .

2- يسبب تفتت الأراضي إلى مساحات صغيرة عدم القدرة على تحويل الزراعة البسيطة إلى كثيفة .  
3- إن الأرض غير المسجلة في دائرة تسجيل الأراضي تكون ملكيتها غير مثبتة وقابلة للتنازع القضائي مما يحرم المستثمر من الاستقرار وهو أهم عامل من عوامل نجاح المشروع .  
وقال أحد المزارع بأن الأرض الذي يعمل بها عليها مشاكل بين المالك وعائلة أخرى وقضيتها في المحكمة وحتى الآن لم تنتهي المشكلة ونتيجة لذلك لا يستطيع المزارع حصوله على عقد تأجير وهذا يمنعه من حصوله على ورقة الأضرار من وزارة الزراعة<sup>1</sup> .

### **الفرع الثاني : التطور التاريخي للأراضي الفلسطينية .**

لقد تطور التشريع الفلسطيني بفعل عوامل شتى : دينية واقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية واحتلالية ، ولم يقتصر ذلك التطور على فلسفة التجريم والجزاء فحسب ، بل شمل نطاق تطبيقه ومعايير وأهميته .  
ومن سمات تشريعات الأراضي التي ورثتها السلطة الوطنية ، أنها وضعت ولم تسن من مؤسسات تشريعية فلسطينية ، ولم تستهدف حماية الأراضي ، وتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني ؛ مما يقتضي العمل بسرعة تعديلها وتوحيدها<sup>2</sup> :  
**عصر الدولة الإسلامية .**

لا ريب أن توافر الأمن والأمان في مجتمع ما يحقق السعادة والرخاء له ، ويمنحه فرص التقدم ويجعله قبلة للناس من كل حدب وصوب ؛ للعيش أو العمل فيه ، ونقيضه الخوف والجوع ، وقد صور لنا ربنا ﷻ المقارنة بين الحالتين ، في قوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾<sup>3</sup> .

ولم يفرق الإسلام بين أنواع الأراضي وكل الأراضي كانت من نوع ملك ولكن بعد الفتوحات الإسلامية أصبحت أحكام الأراضي تابعة لأحكام للشريعة الإسلامية ، وقد قسمت الأراضي إلى قسمين : أراضي مملوكة : وهي عشرية - خراجيه - مقاطعة - أراضي تكون تنمة سكن وتعتبر من توابعه وكانت مملوكة للدولة ثم ملكت للأفراد .  
أراضي غير مملوكة : أراضي تعود لبيت المال - الخراجية - الموات - المحمية .

<sup>1</sup> مقابلة مع المزارع / أحمد إبراهيم أبو سكران ، الأربعاء 2015/12/22 م .

<sup>2</sup> مراجعة القوانين الفلسطينية التي تنظم الحقوق على الأراضي في قطاع غزة ، تقرير من إعداد شركة رواد التطوير للاستشارات ، جمعية التنمية الزراعية ، غزة ، 2015م ، ص 26 .

<sup>3</sup> الآية (112) من سورة النحل .

## عصر الاحتلال الإسرائيلي 1967-1993 م .

بعد حرب عام 1967م سيطر الاحتلال الإسرائيلي على شقي الوطن بما في ذلك قطاع غزة وسيطر بالتالي على الوضع القانوني فيها من خلال إصدار مجموعة من الأوامر العسكرية في كافة المجالات بما فيها الأراضي ؛ وذلك بهدف تدعيم أركان حكمه للأراضي الفلسطينية .

وخلال الحكم العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة تم إعداد مخططين هيكليين الأول في عام 1974م ، والثاني في عام 1992م . ولم تختلف تقسيم الأراضي في هذين المخططين وإنما تغيرت فقط المساحات المخصصة لكل قسم من اقسام الأراضي ، وقد قسم المخطط الهيكلي في فترة الحكم العسكري الإسرائيلي استعمالات الأراضي إلى <sup>1</sup> :

- الاستخدام السكني : حيث حدد المخطط مناطق الاستخدام السكني.
- المباني العامة : وقد حدد المخطط مناطق لبناء مباني عامة تخدم فئات المجتمع وتخضع للحكم العسكري الإسرائيلي.
- المؤسسات العامة : حالها حال المباني العامة.
- الاستخدام التجاري : وقد حدد المناطق التجارية في قطاع غزة.
- الاستخدام الصناعي : وهنا تم تحديد المناطق الصناعية في قطاع غزة.
- الاستخدام الزراعي: تم تخصيص الأراضي الزراعية ووضع القوانين والاحكام التي تضبط استعمالات الأراضي الزراعية .
- الطرق: هذه الطرق عبارة عن شبكة من الطرق الموجودة والمقترحة والتي تعمل على ربط أجزاء قطاع غزة ببعضها إلا أنه لم يضع هذا المخطط حلولاً لمشاكل ترقيم الشوارع القائمة من حيث التصنيف والسعة بالإضافة إلى أنه لم يتم توضيح وتركيز التقاطعات وملتقيات ومقترحات الطرق ، ولم يكون هنالك اقتراح لوجود مواقف سيارات تخدم حركة المرور والسفر من وإلى مدن القطاع.
- المقابر : أوجد المخطط المناطق المخصصة للمقابر، وتوزيعهم بما يتلاءم مع التطور السكاني واحتياجات القطاع . ونشر إلى أنه تم إعداد مشروع قانون موحد للأراضي في العام 2004م وتمت قراءته من المجلس بالقراءة العامة ، ثم توقفت عملية إقراره ، ما يعكس ضعف الإرادة والجدية والمثابرة في سن قانون فلسطيني موحد ، وإلغاء التشريعات الموروثة ، والتي قدرت بقرابة (70) تشريع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة <sup>2</sup> .

### الفرع الثالث: تقسيم الأراضي في قطاع غزة .

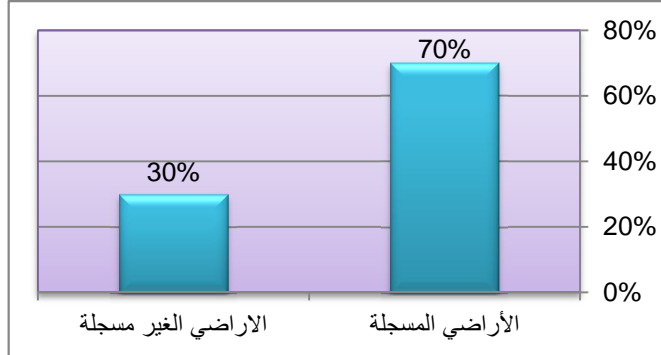
تنقسم الأراضي في قطاع غزة الذي يبلغ مساحته 365 كم إلى أراضي (حكومية) وأراضي مملوكة (طابو) ، وأراضي (وقف) ومحدرات وعشوائيات وأراضي حبال . وتبلغ نسبة الأراضي الحكومية 31 % من إجمالي مساحة القطاع بواقع (101) ألف دونم، بينما تبلغ مساحة أرض الطابو (573،184) دونم ، أما أراضي الوقف فتبلغ مساحتها (772) دونم بالإضافة الى (23) عشوائية مقامة على أراضي حكومية ، وبعض أراضي وضع اليد والتي تسمى " أراضي المحلول أو المندوب" المنتشرة على طول مساحة القطاع خاصة في منطقة الزيتون ورفح وفي الشمال .

<sup>1</sup> صالح أبو حسان، المخططات التنظيمية وواقع استعمالات الأراضي في مدينة دورا (محافظة الخليل) ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ، 2004م .

<sup>2</sup> مراجعة القوانين الفلسطينية التي تنظم الحقوق على الأراضي في قطاع غزة ، تقرير من إعداد شركة رواد التطوير للاستشارات ، جمعية التنمية الزراعية ، غزة ، 2015م ، ص 26 .

وحول طبيعة الأراضي من جهة التسجيل ، فهي تنقسم إلى مسجلة وغير مسجلة ، بالنسبة للأولى فتبلغ 70 % من أراضي القطاع بواقع (293) ألف دونم بينما غير المسجلة فتبلغ مساحتها 30 % من أراضي القطاع بواقع (72) ألف دونم . والأراضي غير المسجلة في قطاع غزة تسمى "أرض حبال" تقع الى الشرق من شارع صلاح الدين .

شكل (3) يوضح نسبة الأراضي المسجلة وغير المسجلة



أما بالنسبة للمحمرات، فهي عبارة عن (17) محررة تمتد على طول مساحة قطاع غزة من رفح جنوباً إلى بيت لاهيا شمالاً بعد اندحار الاحتلال عنها عام 2005م ، وتبلغ مساحتها 30 - 35 ألف دونم من إجمالي مساحة قطاع غزة ، ولكن فعلياً لم تكن كلها محمرات ، فالمساحة الفعلية لها لا تتجاوز (15) ألف دونم ، أما باقيها فكانت عبارة عن محيط أمني للتجمعات السكنية هناك .

95% من أراضي المحمرات هي أراضي حكومية وبعد إعادة الانتشار الإسرائيلي عام 2005م عادت ملكيتها للحكومة بشكل طبيعي ، أما الجزء المتبقي فهي أراضي خاصة بأفراد مثل محررة (كفار داروم) ، فإن جزء كبير منها كان عبارة عن ملكية فردية ، وبعد إعادة الانتشار تم استعادتها ، وأيضاً محررة (موراج) في رفح فقد كانت تخص مواطنين ، أما بقية المحمرات فهي أراضي حكومية<sup>1</sup> .

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي (835,1) مليون دونم ، منها زراعة بعليّة (523,1) دونم في الضفة الغربية و(68) ألف دونم في قطاع غزة، وكذلك (244) دونم زراعة مروية موزعة : إلى (127) ألف دونم مروية في الضفة الغربية و(117) ألف دونم مروية في قطاع غزة<sup>2</sup> .

هذا وقد لخص مزارعي المحافظة الوسطى معيقات التنمية الزراعية المتعلقة بالأراضي بأنها : عدم تعويض المزارع المتضرر لأنه مستأجر للأرض ، ولا يوجد معه مستندات خاصة بالحيازة ، ولأن ملكية الأرض ومستنداتها موجودة في يد المال فإنه يتم تعويض المالك بدلاً منه . وكذلك عدم وجود ضوابط وقوانين تحكم العلاقة بين كلاً من (المستأجر ، والمالك) من ناحية التعويض والأضرار<sup>3</sup> .

<sup>1</sup><http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/08/24/763913.html#ixzz3jivp5DTB>

<sup>2</sup> محمود أبو سمرة ، القطاع الزراعي والمشاريع الإنمائية وفق سياسة الاكتفاء الذاتي ، ص 1 .

<sup>3</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بمحافظة الوسطى ، بجمعية تنمية الشباب ، بتاريخ 2016/1/3م .

## الفرع الرابع : الأراضي الحكومية في قطاع غزة .

### تمهيد :

تعرضت الأراضي الحكومية الفلسطينية إبان العصور المتعاقبة لأنواع متعددة من التصرفات سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة .

والذي يهمننا في مقام البحث التصرفات غير المشروعة التي طالت تلك الأراضي زمن السلطة الوطنية 1994 - 2016م والتي أدت إلى توزيع مساحات كبيرة جداً منها بطرق ملتوية ؛ مما أدى إلى حدوث مشكلة حقيقية حيث ما بقي منها لا يفي بحاجة الشعب لإقامة المرافق العامة ومشاريع البنى التحتية والتطويرية :

### أولاً : هلاية الأراضي الحكومية .

تعد الأراضي الحكومية أحد أهم الممتلكات والموارد الطبيعية بيد السلطة حيث تقاس درجة تطور الأمم وتحضرها بمدى الاستخدام الأمثل والرشيد لأراضيها.

ويقصد الأراضي الحكومية : الأموال غير المنقولة المسجلة باسم المندوب السامي أو خزينة الدولة أو الحاكم العام أو السلطة الوطنية الفلسطينية وأية أراضي أخرى للدولة وإن لم يجر تسجيلها وفقاً لأحكام التشريعات المعمول بها . أما الأراضي الأميرية : فهي الأراضي التي تكون رقبتها لبنت المال ويجري إحالتها وتفويضها لأحد من قبل ولي الأمر بناءً على طلبه لمدة غير محددة ، لقاء معجلة تسمى (الطابو) يدفعها الطالب للخزينة ويعطى سند رسمي بذلك .

### ثانياً : التصرفات الجائرة على الأراضي الحكومية .

يمكن التمييز بين فترتين فيما يتعلق بالإطار القانوني الناظم لأراضي الدولة ، الفترة الأولى سبقت صدور المرسوم الرئاسي رقم (10) لسنة 2002م المتعلق بإنشاء سلطة الأراضي ، حيث كانت القوانين النافذة في قطاع غزة وتحديداً المادة الرابعة من قرار رقم (532) لسنة 1957م بشأن تشكيل لجنة أملاك الحكومة في قطاع غزة تجيز للجنة المذكورة تقديم التوصيات المتعلقة ببيع واستغلال وتأجير أراضي الدولة ، على أن يتم عرضها على الحاكم الإداري (رئيس السلطة الوطنية بعد قيام السلطة الوطنية) للتصديق عليها .

أما الفترة الثانية ، فقد تلت صدور المرسوم الرئاسي رقم (10) لسنة 2002م الذي نص في مادته الثالثة على كيفية التصرف بأراضي الدولة ، حيث يتم هذا التصرف بقرار يصدر عن رئيس السلطة الوطنية بناءً على تنسيب لجنة مشكلة من رئيس سلطة الأراضي ووزير الأشغال العامة والإسكان ووزير الحكم المحلي .

ولقد نص القانون العثماني على أنه : " لا يمكن إحالة وتفويض كامل أراضي قرية أو قسبة ما جملة الى هيئة مجموع اهاليها أو لشخص أو شخصين و ثلاثة اشخاص منتخبين منهم بل تحال الأراضي الى كل شخص من الاهالي على حدته وتعطى لأيديهم سندات الطابو المبينة كيفية تصرفهم <sup>1</sup> .

ونص قانون الأراضي العمومية على أنه : " يجوز لمدير تسوية الأراضي أن يوقع باسم المندوب السامي وبالنيابة عنه على عقود الإيجار المتعلقة بالأراضي العمومية وعلى رخص إشغالها على أن يراعي جميع التعليمات العامة أو الخاصة التي يصدرها المندوب السامي " <sup>2</sup> .

ونص قانون تملك الأموال الخاصة المملوكة للحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة على أنه : " لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم ، كما لا يجوز التعدي عليها وفي حال حصول التعدي يكون للجهة صاحبة الشأن إزالته إدارياً بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة" <sup>3</sup> .

<sup>1</sup> راجع : المادة (8) من القانون الأراضي العثماني لسنة 1274 هـ .

<sup>2</sup> راجع : المادة (2) قانون الأراضي العمومية رقم (6) لسنة 1942م

<sup>3</sup> راجع : المادة (1) من قانون تملك الأموال الخاصة المملوكة للحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة .



وبعد هذا العرض للنصوص الناظمة للتصرف بالأراضي الحكومية يمكن أن نحدد صورها على نحو ما هو تال : -

### 1 - تخصيص الأراضي الحكومية .

هو الانتفاع بأرض حكومية مقابل مبلغ من المال دون تملكها وهو نوعان : الأول : تخصيص متعلق بالحكومة : كتخصيص قطعة أرض لإقامة مشروع كإشياء مشفى أو مزرعة .

والآخر : تخصيص متعلق بالجمعيات الأهلية : كتخصيص قطعة أرض لها لإقامة مشروع يخدم الصالح العام مقابل دفع نسبة معينة من قيمة الأرض سنوياً<sup>1</sup> .

### 2 - تفويض الأراضي الحكومية .

يقوم على أساس منح المستفيد أرضاً حكومية مقابل دفع قيمتها المقدرة على أقساط ، وبعد إتمام دفع الأقساط يتم تسجيلها باسمه<sup>2</sup> .

### 3 - تفرغ أو إيجار الأراضي الحكومية .

للمتصرف بالأراضي الجاري بها التصرف بالطابو أن يتفرغ بإذن المأمور ، ويكون تصرف المفروغ له أي الأخذ بالأراضي التي أخذها على كل حال بإذن المأمور ، أما إذا مات المفروغ له بدون أخذ الأذن من المأمور ، فيكون للشخص المتفرغ التصرف في أرضيه كما كان أولاً ، وكذلك إذا مات المتفرغ وكان له ورثة لهم حق الانتقال على الوجه الآتي ، فتنقل إليهم وإلا فتكون مستحقة للطابو ، أما المفروغ له ، فيأخذ البديل الذي أعطاه من تركة المتفرغ وكذلك مبادلة الأراضي فهي موقوفة بكل حال على إذن المأمور وعند فراغ وتفويض متصرف الأراضي بإذن مأمورها يلزم قبول الفراغ والتفويض من طرف المفروغ له أو شخص من طرفه<sup>3</sup> .

ولما كان مجرد إذن المأمور كافياً في تفرغ الأراضي الأميرية ، فإذا مات الشخص المتفرغ بعد أن يتفرغ عن أرضيه لآخر بإذن المأمور بدون أن يأخذ المفروغ له سند الطابو ، فلا ينظر لتلك الأراضي نظر المحلول ؛ لأن الفراغ المذكور معتبر<sup>4</sup> .

كذلك ما تضمنه تأجير الأراضي العمومية (الحكومية) للمواطنين لزراعتها أو إقامة منشآت صناعية أو فنادق أو مطاعم أو تجمعات سكنية وغيرها . التأجير يأتي في سياق خطة استراتيجية كاملة للاستفادة من الأراضي<sup>5</sup> .

كما أن سلطة الأراضي باعتبارها الجهة المختصة بإدارة أملاك الحكومة بموجب المرسوم رقم (10) لسنة 2002م ، فإنها تقوم بتأجير الأراضي للمواطنين سواء أفراد أم مؤسسات بهدف الاستثمار والإصلاح الزراعي وغيرها وذلك مقابل مبلغ تقدره سلطة الأراضي .

### 4 - بيع الأراضي الحكومية .

لا يعتبر البيع إلا في أراضي الملك فقط ، ولا ينطبق على الأراضي الأميرية ؛ لأن الأراضي ليست بملك وبيعها باطل بموجب أحكام القانون العثماني<sup>6</sup> .

<sup>1</sup> راجع : المادة (4) من القانون الأراضي العثماني لسنة 1274 هـ .

<sup>2</sup> دراسة حول التصرف بأراضي الدولة وإدارتها بين القانون والممارسة ، سلسلة تقارير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن ، 2003م .

<sup>3</sup> راجع : المادة (36) من القانون الأراضي العثماني لسنة 1274 هـ .

<sup>4</sup> راجع : المادة (37) من القانون الأراضي العثماني لسنة 1274 هـ .

<sup>5</sup> قانون الأراضي العمومية رقم (6) لسنة 1942م بموجب نص المادة "2" سالفة الذكر

<sup>6</sup> شرح قوانين الأراضي ، قانون الأراضي المعدل ، مجموعة القوانين الفلسطينية ، 1997م ، ص47.

ولكن بشكل استثنائي في عهد الإدارة المصرية تم بيع الأراضي الحكومية للمنتفعين بها وتم ذلك بموجب لجنة تشكلت لهذا الغرض ، وتحددت إجراءات بيع الأراضي الحكومية والشروط الواجب توافرها لإتمام عقد بيع الأرض مع المنتفع ومنها : دفع ثمن الأرض والذي تحدده اللجنة سألفة الذكر حسب حالة الأرض الراهنة .

هذا وقد جرى التصرف بجزء كبير من أراضي الدولة منذ قيام السلطة الوطنية 1994م في قطاع غزة على وجه الخصوص ، عبر عمليات تخصيص واسعة لأطراف متعددة شملت ، المؤسسات العامة من وزارات وهيئات حكومية وأجهزة أمنية ، وهيئات محلية ، وهيئات أهلية ونقابية، وأحزاب وحركات سياسية ، وسفارات دول عربية وأجنبية ، وأخيراً تخصيصات لصالح الأفراد بقصد إقامة مساكن خاصة عليها .

كما شمل التصرف بأراضي الدولة إجراء عمليات تبادل لهذه الأراضي بأراضي أخرى ذات ملكية خاصة (بين الدولة والمواطنين) ، وفي كثير من الأحيان كان هناك خلاف حول ملكية هذه الأراضي ، وبذلك تصبح الدولة طرفاً في هذا الخلاف بينما يحصل من تم التبادل معه على أرض دولة غير متنازع على ملكيتها .

ومن صور التصرف الأخرى بأراضي الدولة ، تخصيصها لشركات خاصة استثمارية في مجالات البناء والزراعة والسياحة، فقد خصصت أراضٍ لشركات بناء بقصد إقامة أبراج سكنية عليها مقابل حصة للدولة على شكل شقق سكنية ، وفي كثير من الأحيان كانت الأراضي المخصصة تستخدم بشكل مخالف لما تم الاتفاق عليه .

ومن جهة أخرى تم عدد كبير من التخصيصات لأراضي الدولة دون معايير واضحة أو إجراءات معتمدة ، فقد تم أكثر من تخصيص واحد لنفس الشخص ، كما تم تخصيص قطع أراضي لجهات مختلفة ثم تم إلغائها ، وقد تم ذلك بشكل مستمر ، وهو ما يؤكد على وجود فوضى وتخبط في هذا المجال .

وقد أشار إلى ذلك بوضوح تقرير للمجلس التشريعي أعدته اللجنة الاقتصادية في المجلس، حيث دعا إلى وقف كل التخصيصات إلى حين تقديم سياسة الحكومة العامة في موضوع التصرف بأراضي الدولة ، ومراجعة كل التخصيصات التي تمت للتأكد من التزامها بالمعايير والأسس القانونية النافذة<sup>1</sup> .

وفي عام 2015م طفت على السطح ظاهرة جديدة تتمثل في بيع سلطة الأراضي في غزة لأراضٍ حكومية لعدد من موظفي الحكومة المقالة كبديل عن عدم تلقيهم جزء من راتبهم حيث تم تقسيم الموظفين إلى فئات حسب قيمة المستحقات المقررة له منذ تعيينه في الوظيفة العامة بعد عام 2007م ؛ وحتى تاريخ التعاقد ، ويخصص له قطعة أرض تتناسب مع قيمة مستحقاته وإذا نقص عليه جزء من الثمن جاز له أن يدفعه أو يحيله إلى راتبه عن الأشهر القادمة بأقساط مريحة .

ولا ريب أن هذا التصرف مخالف للقانون عدة جهات رغم أننا نقر بحق أولئك الموظفين في الحصول على رواتبهم كاملة دون انتقاص أو تأخير : الأولى : إن الجهة المتصرفة هي سلطة الأراضي وهي لا تملك هذا الحق ، فهي فريق من ثلاث جهات تتولى التنسيب لرئيس السلطة الوطنية الذي يملك وحده صلاحية التصرف بالأراضي الحكومية .

الثاني : إن سعر البيع الذي تم تحديده كان أقل من السعر الحقيقي للأراضي ؛ مما عاد على الموظف بمبالغ مالية طائلة تشكل كسباً غير مشروع يعاقب عليه بالحبس بموجب قانون مكافحة الكسب غير المشروع لسنة 2005م (الساري المفعول في قطاع غزة) والمعدل بقانون مكافحة الفساد لسنة 2010م (الساري المفعول في الضفة الغربية) ، حيث قام العديد من الموظفين ببيع الأرض المبيعة لهم إلى تجار بأضعاف سعر البيع بعد أسابيع قلائل من التعاقد .

<sup>1</sup> تقرير اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي حول ملف أراضي الدولة ، قدم في الاجتماع السابع للمجلس من الدورة التاسعة.

### ثالثاً : الجهة المختصة بإدارة الأراضي الحكومية .

أنيطت صلاحية إدارة أراضي الحكومة لسلطة الأراضي التي أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم (10) لسنة 2002م حيث نص على أنه <sup>1</sup> : 1 - تنشأ بموجب هذا المرسوم، سلطة تسمى (سلطة الأراضي) تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها وفقاً لأحكام القانون ... " .

وبخصوص صلاحية التصرف بالأراضي الحكومية فقد حدد المرسوم الجهة المختصة بالتصرف بأراضي الحكومة حيث نص على أنه : " يتم التصرف بالأراضي الحكومية بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناءً على تنسيب من رئيس سلطة الأراضي ووزير الأشغال العامة والإسكان ووزير الحكم المحلي <sup>2</sup> .

هذا وقد تم تعديل المادة السابقة بموجب القرار رقم (9) لسنة 2007م الصادر عن مجلس الوزراء **المقال** بشأن الأراضي الحكومية حيث نصت المادة (1) منه على : " الوقف الفوري لأي تخصيص من أراضي الدولة للمنفعة العامة أو الخاصة إلا بقرار يصدر عن مجلس الوزراء".

### رابعاً : مسؤولية السلطة عن الأراضي الحكومية .

يقع على كاهل السلطة مسئولية حماية والحفاظ على الأراضي الحكومية من الاستيلاء والتصرفات غير القانونية الواقعة عليها :

#### 1- مسؤولية السلطة على الأراضي الحكومية المعتدى عليها .

تعرضت الأراضي الحكومية في المحافظات الجنوبية لثلاث حقبة تاريخية : الأراضي المعتدى عليها قبل عام 1967م ، والمعتدى عليها بعد قدوم السلطة عام 1994م ، والأراضي المعتدى عليها عقب الانسحاب "الإسرائيلي" من المحررات (المستوطنات الاسرائيلية) .

والتعدي على الأراضي الحكومية يأخذ أشكال عدة ، فقد يكون بهدف السكن أو الزراعة أو إقامة مشروع كذلك التعدي على الرمال والمياه وغيرها .

ويقع على عاتق السلطة مسئولية إزالة تلك التعديات حيث عالجت النصوص التالية هذه المسألة : - أ - قانون تملك الأموال الخاصة المملوكة للحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، حيث نص على أنه : " لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم ، كما لا يجوز التعدي عليها وفي حال حصول التعدي يكون للجهة صاحبة الشأن إزالته إدارياً بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة " <sup>3</sup> .

ب - القرار بقانون رقم (8) لسنة 1966م بشأن تعديل القانون رقم (5) لسنة 1960م الذي نص على أنه : " لا يقبل الادعاء بالتقادم في كسب أي حق عيني عن أية مدة سابقة في الأملاك والأموال غير المنقولة المبينة في المادة الأولى من قانون رقم (5) لسنة 1960م والمنصوص عنه في المادة (78) بقانون الأراضي والدفع المثبتة في المادة (20) من أحكام المحاكم النظامية بالقطاع " <sup>4</sup> .

<sup>1</sup> راجع : المادة (1) من المرسوم الرئاسي رقم (10) لسنة 2002م .

<sup>2</sup> راجع : المادة (3) من المرسوم الرئاسي رقم (10) لسنة 2002م .

<sup>3</sup> راجع : المادة (1) من قانون رقم 5 لسنة 1960م بشأن تملك الأموال الخاصة المملوكة للحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وأموال الأوقاف الخيرية أو كسب حق عيني عليها والتعدي عليها .

<sup>4</sup> راجع : المادة (1) من القرار بقانون رقم 8 لسنة 1966م بشأن تعديل القانون رقم 5 لسنة 1960م

ج - قرار مجلس الوزراء رقم (77) لسنة 2004م بشأن الأراضي الحكومية حيث نص على: 1 - وقف التعدييات على الأراضي الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإزالتها بالقوة الجبرية إن لزم الأمر " 1 .

#### \* مسؤولية السلطة عن المحررات .

أراضي المحررات هي تلك الأراضي الواقعة ضمن المنطقة الصفراء وكانت تخضع أمنياً للسيطرة الإسرائيلية . وفي الأصل معظم هذه الأراضي تعود ملكيتها للحكومة ولا يزيد عن 5 % ملك الأفراد ومسجلة بأسمائهم في الطابو وامتلاك الحكومة لأراضي المحررات لا يصادر حق الأفراد الذين تعلقت حقوقهم بهذه الأراضي من خلال زراعتها وإصلاحها والانتفاع بها ولديهم مستخرجات قيد صادرة من دائرة ضريبة الأملاك قبل الاستيلاء عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي . كما أن من المواطنين من قام بشراء مساحات واسعة من هذه الأراضي زمن الإدارة المصرية بنظام الأقساط ، فمنهم من سدد الأقساط المستحقة عليه ومنهم من لم يسدد .

ويجب على السلطة أن تستغل هذه الأراضي وتستصلحها كغيرها من الأراضي الحكومية من خلال تأجيرها أو تخصيصها أو أي وسيلة أخرى من وسائل التصرف الجائزة قانوناً باعتبارها تمثل ثروة للمجتمع ويجب ترشيد استغلالها ما أمكن .

وفي سبيل ذلك قامت الحكومة المقالة في غزة بإنشاء الإدارة العامة للمحررات الوطنية تتولى هذه المهمة إلى جانب الجهات ذات العلاقة ؛ وذلك بموجب القرار رقم (1) لسنة 2007م الصادر عن مجلس الوزراء المقال حيث تضمن القرار تمتع الإدارة بالشخصية الاعتبارية المستقلة والاستقلال المالي والإداري وتتبع لمجلس الوزراء<sup>2</sup> .

كما حدد القرار صلاحياتها بكل ما يلزم لإدارة المحررات وحمايتها واستثمارها والإشراف عليها وتأمين أوجه الاستفادة والاستثمار كافة ، ولها في سبيل ذلك إنشاء ضابطة المصادر الطبيعية لتحقيق الأهداف والمهام التالية<sup>3</sup> :

- 1- حماية الأصول القديمة في المحررات مثل الدفيئات والآبار والشبكات ... .
  - 2- حماية الأحرش والكتبان الرملية واستثمارها وفقاً للأصول .
  - 3- وقف التعدييات على الأراضي الحكومية والتنسيق مع وزارة الداخلية في الموضوع لإزالة التعدييات .
  - 4- وفي جميع الأحوال كل ما يمكن من إدارة المحررات وحمايتها وأوجه الاستفادة والاستثمار كافة .
- ولعل الحفاظ على المحررات كمحميات طبيعية أفضل من زراعتها ؛ لأن استثمارها في الزراعة سيفقدنا الأمن المائي وهو أولى بالرعاية والمحافظة<sup>4</sup> .

#### \* أراضي الوقف ومسئولية السلطة انجلاها .

نظم قانون الأراضي العثماني لسنة 1858م الأحكام المتعلقة بالأراضي وقسم الأراضي إلى خمسة أقسام منها الأراضي الموقوفة وهي نوعان : إما أن تكون موقوفة وفقاً صحيحاً : إذا كان الواقف مالكا للأرض الموقوفة أي أن الأرض من نوع الملك ، وفي هذه الحالة تكون رقبة الأرض وجميع حقوق التصرف عائدة للجهة الموقوفة لصالحها الأرض .

<sup>1</sup> راجع : المادة (1) من قرار مجلس الوزراء رقم (77) لسنة 2004م بشأن الأراضي الحكومية .

<sup>2</sup> راجع : المادة (1) من قرار مجلس الوزراء المقال رقم (1) لسنة 2007م الخاص بإنشاء الإدارة العامة للمحررات الوطنية .

<sup>3</sup> راجع : المادة (2) من قرار مجلس الوزراء المقال رقم (1) لسنة 2007م الخاص بإنشاء الإدارة العامة للمحررات الوطنية .

<sup>4</sup> الأستاذ / رامي مراد ، ضمن مجموعات مركزة مع عاملين في وزارة الزراعة ومؤسسات زراعية وموظفين من بلديات والحكم المحلي بقطاع غزة ، بالإغاثة الزراعية بغزة ، بتاريخ 2016/1/13م .

أو موقوفة وقفاً غير صحيح : وهو الوقف الذي يقع على أرض أميرية أوقفها السلاطين لجهة من الجهات أو أوقفها غيرهم بإذن سلطاني ، والأراضي التي يقع عليها مثل هذا النوع من الوقف لا يجوز بيعها ، بل يتم تناقلها بالفراغ ، وتكون رقيبتها ملكاً للسلطان .

وهذا النوع من الأراضي الموقوفة تجري عليها كافة أحكام الأراضي الأميرية إلا أن أعشارها ورسومها، وكل ما يستحق دفعه عنها لجانب الدولة يعود إلى الجهة التي أوقفت عليها.

ويجوز إيجار الأراضي الموقوفة ولكن لا يتم ذلك إلا بإذن من المأمور الخاص وذلك بموجب المادة (12) التي تنص على أنه : " لا يقدر الشخص المتصرف بأرض ما أن يستعمل ترابها ويعمل منه أشياء مثل القرميد والأجر بدون الحصول على إذن المأمور الخاص أولاً. وإذا فعل فتؤخذ قيمة ذلك التراب المحلية من الشخص الذي استعمله وتقيد لحساب الميري سواء أكانت الأرض من الأراضي الأميرية أم الموقوفة " .

والحقيقة : هي وجود فوضى وتخبط في السياسة العامة المتعلقة بالتصرف في أراضي الدولة وطبيعة الإجراءات المتبعة من حيث الأهداف أو الكيفية ، ومما يشير إلى التخبط تعدد قرارات التخصيص والإلغاء للتخصصات التي تمت وعدم الوضوح إذا ما تم فعلاً تطبيق هذه القرارات.

وكذلك الحال في السياسة العامة المتعلقة بتبديل أراضي الدولة بقطع أراضي أخرى من أفراد ومؤسسات ، فغالبا ما تكون هذه الأراضي الخاصة متنازعاً عليها بين أكثر من جهة ، ومن ثم تصبح الدولة جزءاً من هذا النزاع ، بينما يتلقى الأشخاص أراضي محددة من السلطة .

كما أن هناك تخصيص لأجزاء كبيرة من أراضي الدولة للأفراد مقابل أسعار رمزية ، وكذلك للأجهزة الأمنية ، ومنح أكثر من تخصيص لبعض الأفراد أو الجهات دون مبرر .

ومن غير الواضح مصير الكثير من التخصيصات التي تمت ، وهل جرى استغلالها للغرض الذي منحت لأجله أم في مجالات أخرى ، أم أنها ما زالت لدى الجهات التي خضعت لها دون أي استغلال ؟

وليس واضحاً إن تم تنفيذ الاتفاقيات التي وقعت بين الجهات التي منحت التخصيص والجهات التي خصصت لها أراضي الدولة ، سواء من حيث الأقساط أم الأثمان الواجب سدادها لخزينة الدولة ومصير هذه الأموال ؟

## **الفرع الخامس : المخطط الإقليمي لقطاع غزة (2005 – 2020م) .<sup>1</sup>**

### **تمهيد :**

يعتبر المخطط الإقليمي المحدد لسياسات استعمال الأراضي في قطاع غزة ، فالغرض الرئيس منه هو إيجاد إطار عام لاستعمالات الأراضي المختلفة في المحافظات الجنوبية مرفقاً بالتوصيات والأنظمة لأجل ضمان الاستخدام الأمثل للأرض مع إبراز الحاجة إلى حماية الأراضي ذات الأهمية الإقليمية والوطنية ، وتوفير الاحتياجات السكانية من بنية تحتية وإسكان وخدمات عامة وتنمية زراعية والصناعة والتجارة وغيرها .

ولقد أنجز أول مخطط إقليمي من قبل (وزارة التخطيط والتعاون الدولي سابقاً) في شباط 1998م ، ركز بالأساس على وضع إطار عام لاستخدامات الأراضي وحماية المصادر الطبيعية ضمن رؤية تنموية شاملة ، ولكنه لم يصدق عليه رسمياً لوجود بعض الإشكاليات بين الوزارات المختصة . رغم استخدامه في كثير من الأحيان كأساس ومدخل للعديد من العمليات التخطيطية سواء على المستوى الوطني أم الإقليمي أم المحلي ، ولاحقاً حل محله مخطط إقليمي جديد أعوام 2005-2020م ، وارتكز على المخطط الإقليمي لعام 1998م ومجموع الدراسات التخطيطية التي انجزت في حينه :

<sup>1</sup> راجع: المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية في قطاع غزة 2005-2020م ، منشور على موقع وزارة التخطيط:

<http://www.mop.ps/ar/arabic/?action=detail&id=6>

## أولاً: دوافع المخطط الإقليمي .

يهدف المخطط الإقليمي إلى :

1. تحديث الأساس المعرفي للوضع القائم المتعلق بالمتغيرات الديموغرافية والنمو العمراني والتطوير في البنية التحتية منذ عام 1998م .
2. رصد وتوثيق الوضع القائم على الأرض بعد سنوات انتفاضة الأقصى ، وما اكبها من تدمير للمساكن وللبنية التحتية والأراضي الزراعية والمنشآت الإنتاجية.
3. استقراء وتحديد الفرص التي قد تنجم عن عملية إخلاء المستعمرات والانسحاب الإسرائيلي من محافظات غزة بهدف إعادة دمجها ضمن النسيج العمراني الفلسطيني.

4. تنمية قطاع غزة على عدة جوانب وتشمل هذه الجوانب ما يلي :

جانب التنمية الحضرية ، التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل ، وحماية الموارد الطبيعية. وللقيام بذلك تم تشكيل فريق فني وطني مؤلف من مخططين وأخصائيين من الوزارات والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة ، وهي : وزارة التخطيط ، وزارة الحكم المحلي ، وزارة الاقتصاد الوطني ، وزارة الزراعة ، وزارة المواصلات، وزارة السياحة والآثار، سلطة المياه الفلسطينية ، سلطة جود البيئة ، سلطة الأراضي الفلسطينية ، سلطة الموانئ ، هيئة المدن الصناعية والتجارة الحرة ، الهيئة العامة لاستصلاح الأراضي وتطوير الأغوار ، ومجلس الإسكان الفلسطيني. وللأسف الشديد فإن معظم مؤسسات الدولة غير ملزمة بالمخطط وكل يخطط وينفذ حسب رؤياه ، فشارع (الجرار) غير موجود في المخطط ، ولكنه فتح لأسباب أمنية ولم يعوض أصحاب الأراضي التي اقتطع منها الشارع<sup>1</sup> .

## ثانياً: مبادئ المخطط الإقليمي .

اعتمد المخطط على أربع مبادئ رئيسية هي :

1. توفير الأرض اللازمة للاستعمالات العمرانية المختلفة بما لا يتعارض مع حماية المصادر الطبيعية المهمة لضمان التنمية المستدامة وتوجيه التنمية العمرانية إلى المناطق ذات القيمة الأقل .
2. تنمية عمرانية تركز على مدينتين مركزيين : غزة في الشمال وخان يونس في الجنوب بكثافة سكانية عالية نسبياً .
3. شبكة مواصلات إقليمية تربط التجمعات السكانية المختلفة فيما بينها وتتصل مع المواقع الإنتاجية الرئيسية ومع المطار والميناء البحري والمعابر الدولية .
4. توفير البنية التحتية الضرورية لتشجيع التنمية الزراعية والصناعية والسياحية والتجارية. ونشير إلى أنه لا يجوز اتخاذ أية إجراءات بشأن تقسيم الأراضي الزراعية هيكلياً في المناطق الإقليمية لمساحات تقل عن خمسة دونمات بالرغم ممن تؤول إليه ملكية هذه الأرض<sup>2</sup> .

ثالثاً : جوانب المخطط الإقليمي .

احتوى المخطط الإقليمي على مجموعة من الجوانب التي راعت الاستخدامات المطلوبة والفعالية وتشمل :

### 1 - جانب التنمية الحضرية .

يشمل هذا القطاع كل ما يتعلق بالتنمية الحضرية من دراسة الوضع الحالي للسكان والاحتياجات السكانية من الإسكان والخدمات العامة.

<sup>1</sup> مجموعات مركزة مع عاملين في وزارة الزراعة ومؤسسات زراعية وموظفين من بلديات والحكم المحلي بقطاع غزة ، بالإغاة الزراعية بغزة ، بتاريخ 2016/1/13م .

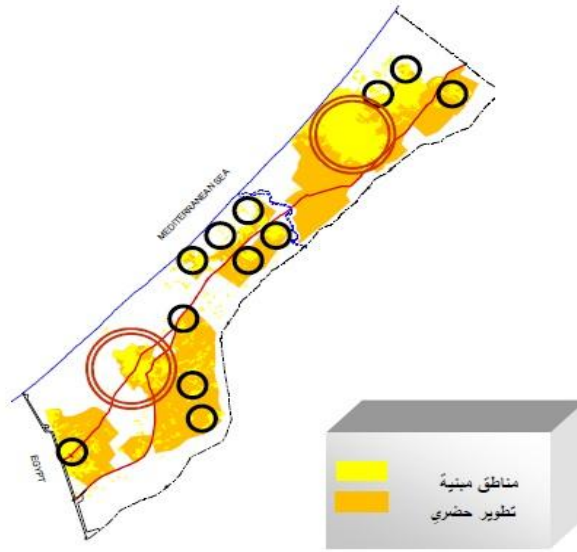
<sup>2</sup> راجع : المادة (12) من قانون الزراعة الفلسطيني رقم (2) لسنة 2003م المعدل بالقانون رقم (11) لسنة 2005م .

ويهدف إلى تحديد إمكانية التمدد المستقبلي وتحديد نسبة الأراضي الواجب توافرها لاستيعاب الزيادة المتوقعة في التعداد السكاني .

وقد تركز هذا الجانب على قطاع الإسكان باعتباره القطاع الأساس ، بالإضافة الى قطاع الخدمات العامة كالتعليم والصحة ، مع الاخذ بعين الاعتبار الطرق والمواصلات ، والمناطق التجارية والصناعية والزراعية ، والمناطق الترفيهية والخضراء .

وقد اعتمد المخطط الجديد على الأرض المخصصة في المخطط الإقليمي عام 1998م للتنمية الحضرية باعتبارها كافية لاحتياجات السكان حتى عام 2020م بالتالي قرر المخططين عدم وجود حاجة لاستعمال الأراضي التي لها أولوية الحماية ولها أهمية وطنية وإقليمية . من الجدير ذكره بأن مخطط 1998م قد حدد مدينتين مركزيتين وهم مدينة غزة في الشمال وخانيونس في الجنوب لإيجاد التوازن الإقليمي من حيث كثافة السكان وتوزيع الخدمات .

ويوضح الشكل رقم (4) التنمية الحضرية التي أشار اليها المخطط الإقليمي 2005-2020م .



شكل رقم (4) تنمية عمرانية مستندة الى مركزين رئيسيين.

## 2 - جانب التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل .

لقد أولى المخطط الإقليمي اهتمام كبير لهذا الجانب من خلال بناء البنية التحتية المساندة والضرورية للتنمية الصناعية والتجارية والسياحية والزراعية ولتسهيل الوصول الى الأسواق الداخلية والخارجية وذلك بهدف تشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة كجزء من استراتيجية شاملة لمحاربة الفقر والبطالة.

## 3 - جانب حماية الموارد الطبيعية .

في هذا الجانب حدد المخطط المواقع التي تستوجب الحماية نظرا لحساسيتها البيئية وأهميتها الوطنية والإقليمية. حيث تم تصنيفها وتحديد استعمالها مع وضع التعليمات الخاصة بحمايتها كل حسب أهميتها وأوليتها وبما يضمن حماية خاصة والتي تشمل حماية المصادر الطبيعية خاصة مناطق تغذية الاحواض المائية الجوفية والمناطق الزراعية القيمة.

## 4 - التنمية الصناعية .

أكد المخطط على ضرورة نقل المصانع الملوثة الواقعة داخل مناطق التجمعات السكانية كمصانع المواد الكيماوية ، ومصانع البلاستيك، ومصانع المواد الغذائية ، ومصانع مواد البناء . كما حدد المخطط اربعة مواقع على الحدود الشرقية من قطاع غزة (منطقة المنطار ، منطقة المنصورة، منطقة دير البلح، ومنطقة الشوكة) لإقامة المدن الصناعية الإقليمية معتمد على

أن الأراضي في المناطق الشرقية ذات قيمة زراعية منخفضة نتيجة لملوحتها ، بالإضافة إلى أن الرياح تهب شرقاً ؛ مما يقلل من التأثير السلبي للغازات والدخان المنبعث منها على التجمعات السكانية .

## 5 - المواصلات .

اعتمد المخطط الإقليمي شبكة مواصلات من الطرق الرئيسية والفرعية تربط التجمعات السكانية المختلفة وتعزز الوصولية إلى مواقع الإنتاج الرئيسية وتربط الأخيرة بالمطار والميناء وتتصل بالمعابر الدولية المختلفة لتسهيل حركة السكان والبضائع داخل محافظات غزة وإلى الضفة الغربية وإلى العالم العربي والدولي .

## 6 - التنمية الزراعية .

أولى المخطط الإقليمي التنمية الزراعية في محافظات غزة اهتماماً خاصاً وذلك لكون الأراضي الزراعية سلة الغذاء الأساس سواء على مستوى محافظات غزة أم على المستوى الوطني الشامل ؛ ونظراً لإمكانيات القطاع الزراعي الكبيرة على توفير فرص العمل الضرورية لمجابهة البطالة والفقير .

### النزاع على ملكية الأرض وسياسات التخطيط العمراني

أظهرت النتائج أن 73،0% من أفراد العينة المزارعين يعتقدون بأن النزاع على ملكية الأرض يمثل عائقاً أمام التنمية الزراعية بينما 27،0% منهم لا يعتقدون ذلك ، أما بخصوص سياسات التخطيط العمراني لوحظ أن 85،85% من أفراد العينة يعتقدون أن سياسات التخطيط العمراني تقف عائقاً أمام التنمية الزراعية بينما 5،14% منهم لا يعتقدون ذلك والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

جدول (5) يوضح النزاع على ملكية الأرض وسياسات التخطيط العمراني ( ن = 159 )

وجهة النظر	التكرار	النسبة%
هل النزاع على ملكية الأرض يمثل عائقاً لك صوب التنمية الزراعية		
نعم	116	73.0
لا	43	27.0
المجموع	159	100.0
وجهة النظر	التكرار	النسبة%
هل سياسات التخطيط العمراني تمثل عائقاً لك صوب التنمية الزراعية		
نعم	136	85.5
لا	23	14.5
المجموع	159	100.0

### المطلب الثاني : علاقة التنمية الزراعية بالمياه .

دعت سلطة المياه في التقرير الذي يتناول استخدام المياه للأغراض الزراعية في قطاع غزة خلال العام 2014م إلى تبني سياسة مائية وطنية تشمل إجراءات مواجهة الجفاف تأهباً لكل الحالات والطوارئ في المستقبل .

وأشار التقرير إلى أن استخدام المياه في الزراعة شهد انخفاضاً ملحوظاً يقدر بنحو 6،5 ملايين م<sup>3</sup> من المياه المستخدمة في الزراعة مقارنة بالعام 2013م ، وذلك نتيجة للتدمير الناجم عن الحرب الإسرائيلية في صيف عام 2014م . وكانت المساحات المزروعة في القطاع وصلت في عام 2013. إلى 201 ألف دونم .

وفيما يتعلق بالمحاصيل والري أوصى التقرير بضرورة وضع معايير لاختيارها وفق الحاجة الأقل للمياه والمحاصيل القابلة للنمو من خلال الري بالمياه ذات معدلات ملوحة ملائمة ، وذلك لتوفير كميات أكبر من المياه لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية ، بالتزامن مع تعميم طرق الري الحديثة الموفرة للمياه .

وحسب الجهاز الإحصائي الفلسطيني تقدر الموارد المائية في الضفة وغزة بحوالي (950) مليون متر مكعب . وتعتبر مياه الأمطار المصدر الرئيس لتجدد الموارد المائية .



ويقدر معدل كمية المياه المخصصة للأغراض الزراعية سنوياً بحوالي (175) مليون متر مكعب ، ويشكل ذلك (64 %) من مجموع المياه المستغلة في كل الأغراض والبالغة (275) مليون متر مكعب ، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يسيطر بشكل كامل على الموارد المائية الفلسطينية ويستغلها لأغراضه الخاصة .

وتعتمد المناطق الفلسطينية في تزويد المياه على أربعة أحواض جوفية رئيسية وهي (الحوض الغربي ، الحوض الشرقي ، الحوض الغربي الساحلي ، والحوض الشمالي الشرقي).

ولكن لا يحق للفلسطينيين السحب من المياه إلا بكميات محدودة ، وذلك بسبب المعوقات الإسرائيلية التي من أهمها إعطاء تراخيص لحفر آبار جديدة .

ومن حيث الاستهلاك فإن معدل ما يحصل عليه المواطن الفلسطيني من المياه لأغراض الشرب لا يتجاوز (25) متر مكعب في السنة . وبالمقابل فإن المواطن الإسرائيلي يحصل على أكثر من (155) متر مكعب في السنة ، أي ستة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني .

ويعتمد قطاع غزة بشكل أساس على المياه الجوفية ؛ لعدم وجود أي شكل من أشكال الجريان السطحي ، باستثناء وادي غزة الذي أصبح فيه معدل الجريان صفراً ؛ بسبب إقامة إسرائيل الكثير من السدود والمصائد المائية لحجز مياه الوادي في فصل الشتاء ؛ ونظراً لهذا الاعتماد الكلي على الخزان الجوفي ، فإن هناك ضخاً زائداً للمياه يفوق ما يرد للخزان الجوفي ؛ الأمر الذي يترك عجزاً كبيراً يهدد مستقبل المياه الجوفية في القطاع .

#### **للآبار في قطاع غزة .**

تُضخ المياه الجوفية المستخدمة للأغراض الزراعية في قطاع غزة من (1987) بئراً حسب تقرير سلطة المياه ، أما تقرير وزارة الزراعة ، فقد أفاد أن عدد الآبار هو (2100) بئراً منها (96) بئراً لأغراض الشرب تابعة للبلديات ، وتضخ هذه الآبار ما معدله (5،52) مليون متر مكعب سنوياً للأغراض الزراعية ، و(50) مليون متر مكعب للأغراض المنزلية والصناعية.

وفي عام 2014م بلغ نصيب النشاط الزراعي من المياه الجوفية نحو 5،83 مليون متر مكعب ، كما وصل نصيب الإنتاج الحيواني 5،2 مليون متر مكعب خلال العام بإجمالي 86 مليون متر مكعب للمياه المستخدمة في الزراعة تستخرج من أكثر من (10300) بئر زراعي في القطاع . وتغطي هذه الآبار ما مساحته (187) ألف دونم .

وأكد التقرير الصادر عن سلطة المياه الفلسطينية نهاية 2015م على أهمية متابعة ومراقبة التراخيص والعدادات للآبار خاصة ، وأن العديد منها غير مرخص ، وتقديم تسعيرة مناسبة للمياه الزراعية ، موضحاً أن ذلك أمر ملح للغاية في سبيل الحفاظ على المصادر المائية المتوفرة ، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التلوث في الخزان لأكثر من 96 % .

#### **الاستهلاك الزراعي من المياه في قطاع غزة .**

يتراوح معدل الاستهلاك الزراعي من المياه في قطاع غزة ما بين (82- 90) مليون متر مكعب (بناءً على تقارير وزارة الزراعة وسلطة المياه) ، وتضخ هذه الكمية من آبار يقدر عددها ما بين (3400-3600) بئر ، منها آبار مرخصة وأخرى غير مرخصة .

#### **خامساً: تناقص المياه في قطاع غزة .**

تناقصت مياه المخزون الجوفي في القطاع إلى (800) مليون متر مكعب سنة 1995م ، بعد أن كان المخزون يبلغ (1200) مليون متر مكعب سنة 1975م .

- انعدام التوازن المائي بسبب زيادة كمية المياه المضخمة من الخزان الجوفي التي تصل إلى (130) مليون متر مكعب ، في مقابل (80) مليوناً هي كمية مياه التغذية السنوية ، ويصل معدل التناقص السنوي إلى 2.5 %  
- قدرت كمية الاستهلاك المنزلي والصناعي في غزة بـ 47 مليون متر مكعب سنوياً .

## ساساً: تلوث المياه في قطاع غزة .

- تعد مشكلة التلوث المائي في قطاع غزة أكبر من مثيلتها في الضفة الغربية ، وتتلخص في النقاط التالية - وصلت كمية الكلورايد في بعض المناطق إلى (1500) ملغرام في اللتر .
- لا تتعدى المناطق التي تستخرج منها مياه ذات معدلات كلورايد منخفضة (250 ملغراما في اللتر) عن (45) كيلو متراً مربعاً في المناطق الشمالية ، وعن (35) كيلو متراً مربعاً في المناطق الجنوبية .
- حسب تقسيم (لانجوت) ، فإن مياه قطاع غزة تصنف في نوعية المياه القلوية ، مع ارتفاع عالٍ في كمية الكلورايد .
- 85 % من مياه الآبار في قطاع غزة غير صالحة للشرب بسبب المكونات القلوية .
- زيادة نسبة الأملاح في المناطق الجنوبية الشرقية وأجزاء من المنطقة الوسطى لتصل إلى ألف ملغرام في اللتر .
- زيادة نسبة النترات عشرات المرات على الموصى بها دولياً .

ولفت تقرير صادر عن سلطة المياه الفلسطينية نهاية 2015م إلى أن برنامجاً للتحكم في التلوث يجب أن ينفذ بالتوازي مع استخدام هذه المصادر الجديدة ، مشيراً إلى أهمية تعزيز ذلك بإطلاق حملات توعوية موسعة للجُمهور والمزارعين حول قيمة المياه والسبل المتاحة للحفاظ عليها وحماية الخزان الجوفي .

أما بالنسبة للمياه المعالجة ، فإنها تعتبر مصدراً مهماً محتملاً للري والزراعة وهو ما سينعكس إيجابياً على تقليل معدلات استخراج المياه من الخزان الجوفي الذي يشهد استنزافاً يصل إلى نحو أربعة أضعاف معدلات التغذية السنوية حيث تصل حصة الزراعة من المياه المعالجة الى النصف تقريباً كل عام .

## مخاطر التلوث على المياه .

ظل الماء العذب والمالح وما زال وسوف يستمر من أهم الموارد الطبيعية على الإطلاق، ذلك أنه عصب الحياة والعمود الفقري لها ، فبدونه لا يمكن لكائن حي أن يعيش ، فهو ضروري في المعيشة اليومية من مأكّل ومشرب ونظافة ناهيك عن الأمور الأخرى مثل : الزراعة والصناعة وتسيير عجلة الحياة ؛ لذلك فإن الماء هو أعلى مركب يتعامل معه الإنسان في حياته العامة والخاصة .

فالمياه شريان الحياة وبدونها لا نستطيع العيش ، كما أنها عنصر هام لحياة الحيوان والنبات ، وتعرض المياه في وقتنا الحاضر لعدد من الأخطار : كالتلوث والاستنزاف والتلح ؛ مما يحتم علينا ضرورة الاهتمام بها وترشيد استهلاكها والعمل على ترميمها والحفاظ على مصادرها ومواردها ، فقال تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ .

وأصدر المشرع الفلسطيني قانون المياه بهدف تطوير وإدارة مصادر المياه وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث والاستنزاف<sup>1</sup> .

وتعتبر جميع مصادر المياه الموجودة في فلسطين أملاً عاماً . ويحدد حرم المصدر المائي ومنشآت المياه العامة وفق معايير موضوعية بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

ولكل شخص الحق في الحصول على حاجاته من المياه ذات الجودة المناسبة لاستعمالها، وعلى كل مؤسسة رسمية أو أهلية تقدم خدمات المياه أن تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان هذا الحق ووضع الخطط اللازمة لتطوير هذه الخدمات<sup>2</sup> .

وتسلب إسرائيل مع نهاية سنة 2009م ما مقداره (600) مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية سنوياً و (100) مليون متر مكعب سنوياً من سوريا و(500) مليون متر مكعب من لبنان ، وبذلك يصبح مجموع ما تستولي عليه إسرائيل سنوياً من المياه العربية بعد عام 1967م ما يقدر بـ (1200) مليون متر مكعب .

ولقد كشف عدد من العلماء المصريين أن الحرب على غزة عام 2008 - 2009م تسببت في تلوث المياه فيه بنسبة 100 % نتيجة استخدام كافة الأسلحة المحرمة دولياً .

وأكد هؤلاء العلماء أمام اجتماع لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب المصري أن هذا التلوث حكم على القطاع بعدم تصدير منتجاته الزراعية وخاصة إلى الاتحاد الأوروبي الذي كان يحصل على 70 % منها .

<sup>1</sup> راجع : المادة (2) من قانون المياه الفلسطيني رقم (3) لسنة 2002م .

<sup>2</sup> راجع : المادة (3) من قانون المياه الفلسطيني رقم (3) لسنة 2002م .

وقد تكبد قطاع المياه والصرف الصحي في الحرب الثالثة على غزة 2014م خسائر تقدر بحوالي (40) مليون دولار ويشمل ذلك تدمير (11) بئراً كلياً و(15) جزئياً وتدمير (5) خزانات مياه كلياً وتضرر (11) جزئياً . وتم تدمير (2) وحدة تحلية مياه كلياً وتضرر (4) جزئياً ودمر (4) آبار مياه جوفية كلياً و(5) خزانات مياه رئيسة ومولدات لـ (5) آبار ...<sup>1</sup> .  
ولقد وضعت بعض البلديات حلول مناسبة لندرة المياه يتمثل في تجميعها على أسطح المنازل أو برك في الشوارع أو برك مياه بالمزارع<sup>2</sup> .

---

<sup>1</sup> تحديثات اعادة الاعمار والانعاش الاقتصادي في قطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي الأخير ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) 2014م ، ص 5 .

<sup>2</sup> مجموعات مركزة مع عاملين في وزارة الزراعة ومؤسسات زراعية وموظفين من بلديات والحكم المحلي بقطاع غزة ، بالإغاثة الزراعية بغزة ، بتاريخ 2016/1/13م .

## المبحث الثاني

### حقوق المزارعين في القانون الفلسطيني

#### تمهيد:

الزراعة سمة حضارية وإنسانية معاً ، فإن الأمم في القديم وفي الوقت الحاضر تتسابق في التنفن في زراعة أراضيها بالحدائق والبساتين والمساحات وما شابه ذلك . وهي ترتبط بقوة في حياة الإنسان منذ أن وجد على هذه الأرض وحتى يوم القيامة ، ولذا فإن التعدي عليها نباتياً أو حيوانياً بأي صورة من الصور يعتبر تعدي على الحياة البشرية بشكل كامل ؛ مما يتطلب الضرب بيد من حديد على من تسول له نفسه ارتكاب السلوكيات التي تمثل جريمة زراعية .

#### المطلب الأول :ملاية الزراعة ولأمينتها .

#### تمهيد :

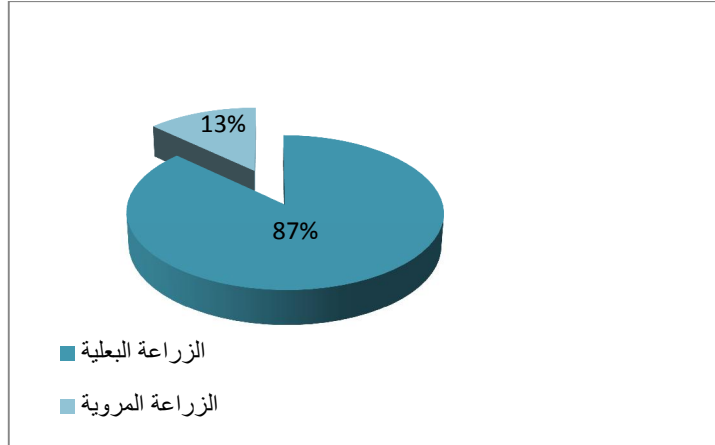
تتبع أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ليس من كونه يمثل نسبة معينة في الناتج المحلي الإجمالي فحسب ، بل من مقدار مساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني ، وفي مدى مساهمته في تغطية ميزان المدفوعات التجاري ، والأهم من هذا وذلك ارتباطه بالأرض والماء جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي . والزراعة هي علم وفن إنتاج وصناعة المحاصيل النباتية والحيوانية لتأمين الحياة البشرية ورفاهية الإنسان . في حين أن النباتات هي : جميع أنواع المزروعات والأعراس والحشائش وسائر أجزائها، سواء كان سوقاً أو أوراقاً أو أزهاراً أو بذوراً أو جذوراً وفي أية حالة كانت عليها . والنباتات البرية هي : جميع النباتات التي تنمو طبيعياً ، ودون أي تدخل بشري في زراعتها<sup>1</sup> . والثروة الزراعية هي : كل ما يوجد على سطح الأرض وفي المياه من نبات أو حيوان لها علاقة بالإنتاج الزراعي والبيئة<sup>2</sup> .

وتعد الزراعة المورد الرئيس لإنتاج الغذاء في العالم الإسلامي ويعمل بها حوالي 70 % من سكانه حيث تمثل المركز الأول في دخل العديد من الدول الإسلامية . وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية وغزة بحوالي 2.2 مليون دونم، والمساحة المزروعة فعلياً تقدر نسبتها بـ 5,84 % ، ( 87 % منها زراعة بعلية ، و 13 % زراعة مروية) ،

<sup>1</sup> راجع : المادة (1) من قانون الزراعة الفلسطيني رقم (2) لسنة 2003م المعدل بالقانون رقم (11) لسنة 2005م

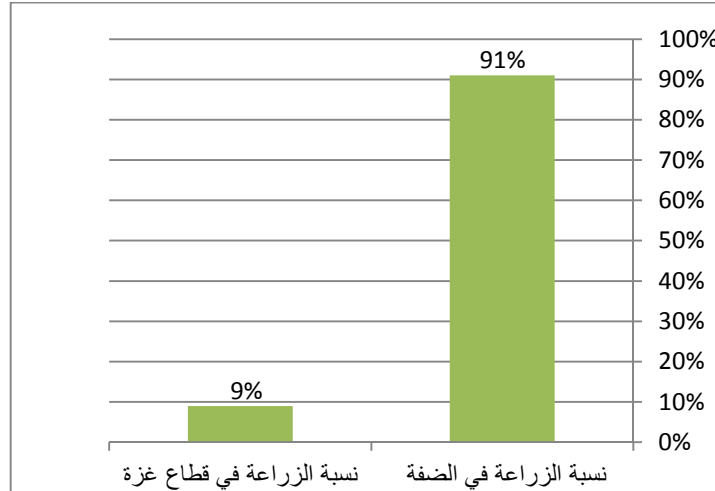
<sup>2</sup> راجع : المادة (1) من قانون الزراعة الفلسطيني رقم (2) لسنة 2003م المعدل بالقانون رقم (11) لسنة 2005م

شكل (8) يوضح نسبة الزراعة البعلية والمروية



وفي الضفة الغربية نسبة الزراعة تصل إلى 91% أي ما يعادل 1650 ألف دونم ، وفي غزة نسبة الزراعة 9% أي ما يعادل 165 ألف دونم .

شكل (9) يوضح نسبة الزراعة في الضفة وقطاع غزة



ولعبت الزراعة الفلسطينية دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، بالرغم من أن حصة القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني قد تراجعت ، ففي أعوام السبعينيات تراجعت نسبة الإنتاج الزراعي من (35 – 45%) من الناتج الوطني ، وفي أعوام الثمانينيات تراوحت نسبة الإنتاج الزراعي من 28% إلى 38% ، ثم انخفضت النسبة في عام 1993م لتصل إلى 19% ، وفي عام 1994م وصلت إلى 25% ، كذلك تراجع الإنتاج الزراعي في غزة في عام 1997م ليصل إلى (16%) . وكذلك تفاوتت نسب حصة القطاع الزراعي بسبب انتفاضة الأقصى منذ عام 2000م وحتى الآن . هذا وتشير إلى أن خسائر القطاع الزراعي بسبب الحرب الثالثة على غزة 2014م قد بلغت (550) مليون دولار ، وقدرت وزارة الزراعة الخسائر المباشر بـ (200) مليون دولار : (150) مليون دولار أراضي ، (40) مليون دولار انتاج حيواني ، (10) مليون دولار الصيد البحري <sup>1</sup> .

<sup>1</sup> تحديثات اعادة الاعمار والانعاش الاقتصادي في قطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي الأخير ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) 2014م ، ص 5 .

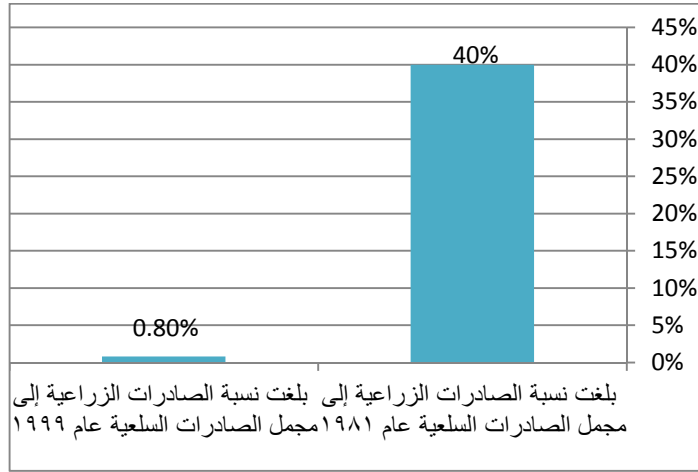
## المطلب الثاني :لمدة تاريخية عن مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني .

لعب القطاع الزراعي دوراً رئيساً في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني عبر فترات زمنية طويلة ، فقد كان هو القطاع الحيوي الذي ساهم في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني ، واستيعاب جزء كبير من العاملين إلا أن التدهور أصاب هذا القطاع منذ سنوات ما قبل الانتفاضة حيث تحول الكثير من العمال الزراعيين إلى العمل في إسرائيل ، كما تحول الاستثمار والاهتمام من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مثل : الصناعة ، والتجارة ، والخدمات ؛ وذلك نتيجة لتدني العائد من الزراعة .

وتشير الإحصائيات إلى انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي بشكل ملحوظ ، حيث بلغت في منتصف السبعينيات نحو 37 %، ثم انخفضت في عام 1994م إلى 13.4 %، ثم ازدادت انخفاضاً في عام 1999م لتصل إلى 6.5 % .

وقد لعبت الزراعة دوراً رئيساً في التجارة الخارجية ، حيث بلغت نسبة الصادرات الزراعية إلى مجمل الصادرات السلعية في عام 1981م نحو 40 % ، ثم أخذت في الانخفاض تدريجياً حتى بلغت في عام 1999م ما نسبته 0.8 % .

شكل (10) يوضح نسبة الصادرات الزراعية الى نسبة الصادرات السلعية خلال عام 1981 وعام 1999م



أما خلال انتفاضة الأقصى ، فقد عمد الاحتلال إلى تدمير الزراعة بشكل ملحوظ ، فاقتلع العديد من الأشجار وتجريف المزارع ، ومنع تسويق المنتجات الزراعية في الداخل والخارج . ولم تقتصر سياسات الاحتلال التدميرية على الزراعة ، بل طالت جميع القطاعات الاقتصادية . وكما هو متعارف عليه اقتصادياً ، فإن التراجع في أحد القطاعات الاقتصادية ، ينعكس سلباً على باقي القطاعات الاقتصادية ، وعلى الناتج المحلي الإجمالي ، بسبب حلقة التكامل والترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

## المطلب الثالث :أهم المداخيل الزراعية في قطاع غزة .

أعلنت وزارة الزراعة إن قطاع غزة استطاع تصدير (13 ألف) طن من الخضروات خلال العام 2015م إلى أسواق الضفة الغربية وأراضي الـ (48) والخارج ، مشيرة إلى أن ذات العام شهد إنتاج ما يزيد عن (330 ألف) طن من الخضروات<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> <http://www.gazaonline.net/ar/%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9>

## 1 - فرع الحمضيات .

بالرغم من التراث العريق لهذا الفرع في فلسطين ، فإنه لا مناص من إجراء مزيد من التقليل في مساحته ؛ لأسباب عديدة أهمها الارتفاع الحاد في تكلفة الفرصة للأرض والمياه .  
ولكن سيظل مع ذلك هنالك إمكانية لتصدير حوالي (30) ألف من الحمضيات للأسواق العربية المجاورة .

## 2 - فرع الزيتون .

بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية المحضة ، فإن هذا الفرع سيشهد زيادة كبيرة في الإنتاج تفوق كثيراً احتياجات الاستهلاك المحلي . ولكن لا يوجد إمكانية حقيقية لتصدير الفائض المنتظر من زيت الزيتون بدون إحداث تغييرات كبيرة بالاتجاهات التالية :

أ - بذل جهود أكبر بهدف تخفيض تكلفة الإنتاج .

ب - إدخال تحسينات جوهرية في مستوى الخدمات التسويقية المتعلقة بجميع مراحل تصنيع وتعبئة الزيت وذلك بهدف رفع نوعية المنتج للمستويات العالمية .

## 3 - فرع الخضار .

هنالك مجال لإحداث زيادة كبيرة في الصادرات من أنواع الخضار الرئيسية (الخيار، البندورة ، الباذنجان ، الكوسا)، حيث إن هذه الخضار تمتلك قدرة تنافسية جيدة في الأسواق الإسرائيلية ، سواءً من حيث معدلات تكلفة الإنتاج أو مستويات النوعية ، وكذلك بالنسبة لانخفاض تكاليف شحنها إلى تلك الأسواق . ومن جهة أخرى فإن هنالك إمكانية لإحداث زيادة كبيرة في الإنتاج من خلال التوسع في زراعة الخضار داخل البيوت البلاستيكية ؛ مما يساعد على استغلال الأرض والمياه بكفاءة عالية وبجودى اقتصادية كافية .

## 4 - فرع التوت الأرضي والزهور .

يمكن لفرعي التوت والزهور أن يصبحاً من أهم الفروع الزراعية التصديرية في فلسطين ، حيث اكتسب المنتجون والجهاز التسويقي في قطاع غزة خبرات مميزة في الجوانب الفنية والإدارية المتعلقة بإنتاج وتداول هذه السلع إلى حين وصولها إلى الأسواق النهائية .

وبالرغم من أن أجور العمال في المناطق الفلسطينية هي ليست الأقل بالمقارنة مع دول أخرى معنية بالتصدير إلى أوروبا ، إلا أن نوعية المنتج ومستويات الإنتاجية يوفران ميزات تنافسية هامة تسمح باستمرار تدفق التوت والزهور الفلسطينية إلى الأسواق الأوروبية .

وللفرعين مزايا هامة بالنسبة للطرف الفلسطيني من حيث إنها يتميزان بكثافة استخدامهما للأيدي العاملة ، وبالتالي فإنهما يساعدان في الحد من البطالة المتفشية في قطاع غزة . كما أنهما قادران على تحقيق عائد مالي عالي نسبياً للمتر المكعب من المياه وللدونم الواحد من الأرض ، ولهذه الاعتبارات أهمية كبيرة أيضاً بالنسبة لقطاع غزة<sup>1</sup> .

## المطلب الرابع : الاستثمار الزراعي .

الاستثمار الزراعي هو : إيفاق مالي فعلي لتكوين مشروع زراعي (رأس المال الثابت) من جانب المستثمر في المشروع ، سواء أكان مشروعاً حديثاً أم قائماً أصلاً .

أما المستثمر فهو : أي شخص طبيعي أو اعتباري يستثمر أو سبق له أن استثمر في فلسطين بموجب أحكام هذا القانون أو القوانين السابقة<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> أ. محمود أبو سمرة ، القطاع الزراعي والمشاريع الإنمائية وفق سياسة الاكتفاء الذاتي ، مصدر سابق ، ص 7 .

<sup>2</sup> راجع : المادة (1) من قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م .

ونظراً لتطور الأحداث السياسية وما واكبها ، فتحت السلطة الوطنية المجال الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعية حسب ما نص عليه قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م لتشجيع الاستثمار ، وهذا القانون يعتبر الإطار التشريعي الذي يكفل للمستثمرين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين الحماية اللازمة ، والضمانات الضرورية للأموال المستثمر ، ويسهل عليهم اتخاذ قراراتهم بهذا الشأن .

واشتمل القانون على العديد من الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين ، كما نص على إنشاء هيئة عامة للاستثمار تسمى الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار ، وتتمتع هذه الهيئة بشخصية اعتبارية مستقلة ، وأوكل لها وضع السياسات الاستثمارية وإصدار الموافقات على كل المشاريع الاستثمارية ، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين وفق الأهداف والبرامج والأولويات المستهدفة .

### مدى تحقيق المشروع الزراعي للنجاح المتوقع

أظهرت النتائج أن 8،30% من افراد العينة المزارعين يحقق مشروعهم الزراعي النجاح المتوقع بينما 2،69% منهم لا يحقق ذلك ، والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

جدول (11) يوضح مدى تحقيق المشروع الزراعي للنجاح المتوقع (ن = 159)

وجهة النظر	التكرار	النسبة%
هل يحقق مشروعك الزراعي النجاح المتوقع		
نعم	49	30.8
لا	110	69.2
المجموع	159	100.0

### التحديات التي تواجه المزارع وتحول دون تحقيق الربحية :

أظهرت النتائج أن 1،71% من افراد العينة المزارعين كانت أهم التحديات التي تواجههم وتحول دون تحقيق الربحية الاحتلال و4،20% السياسات الحكومية في حين أن 5،8% عدم الاستخدام الأمثل للأرض والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

جدول (12) يوضح التحديات التي تواجه المزارع وتحول دون تحقيق الربحية (ن = 159)

وجهة النظر	التكرار	النسبة%
ما أهم التحديات التي تواجه المزارع وتحول دون تحقيق الربحية؟		
الاحتلال	101	71.1
السياسات الحكومية	29	20.4
عدم الاستخدام الأمثل للأرض	12	8.5
المجموع	142	100.0

ويهدف قانون الاستثمار لتحقيق أهداف وأولويات التنمية في فلسطين من خلال زيادة الاستثمارات عبر الوسائل

التالية : -

- 1 - تأسيس الهيئة المسؤولة عن تشجيع وتسهيل الاستثمار في فلسطين.
- 2 - تقديم الضمانات للمستثمرين والاستثمارات القائمة في فلسطين.
- 3 - منح الحوافز للمستثمرين .
- 4 - توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في فلسطين<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> راجع : المادة (2) من قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م .



- وتتمتع المشاريع بالإعفاءات والمزايا المنصوص عليها في أحكام قانون تشجيع الاستثمار ، وينطبق ذلك على جميع مجالات الاستثمار باستثناء القطاعات والمجالات التي تحتاج إلى موافقة مسبقة من مجلس الوزراء قبل المباشرة بها<sup>1</sup> .  
وأهم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ما هو تال : -
- 1 - عدم استثناء أي مستثمر فلسطينياً سواء أكان أم عربياً أم أجنبياً من التمتع بمزاياه ، كما أن القانون يمكن المستثمرين من الاستثمار في أي مشروع من كافة القطاعات الاقتصادية.
  - 2 - الإعفاء من ضريبة الدخل ، والرسوم الجمركية ، وضريبة الشراء المفروضة على الآلات والمعدات والمواد الأولية ولمدة خمس سنوات مقطوعة ، وتخفيض في نسبة الضرائب على صافي الأرباح حسب حجم رأس مال المشروع لمدة تصل (20) عاماً إضافية .
  - 3 - منح إعفاءات استثنائية إضافية للمشاريع التي يكون 25 % من إنتاجها ، أو أكثر مخصص للتصدير بشرط أن لا تتفقد القيمة المضافة الوطنية في منتجاتها عن 30 % عن التكلفة الإجمالية، وأقرّ القانون حوافز إضافية للمشاريع الزراعية المعدة للتصدير .
  - 4 - يمكن القانون من الاستفادة من وضع فلسطين الخاص الذي يوفر الحصص العالمية في الأسواق للمستثمر من أجل تصدير منتجاتها إلى الأسواق الأمريكية ، والأوروبية ، والعربية دون الخضوع للرسوم الجمركية "حق الأفضلية".
  - 5 - المساعدة في الحصول على القروض بشروط ميسرة من جهات الإقراض والمساعدة في الحصول على المعلومات والإحصائيات عن الإنتاج والأسواق والمساعدة وتوفير خدمات البلدية.
  - 6 - تسهيل إجراءات التسجيل من الدوائر الحكومية دون الدخول في الروتين الحكومي ، كما يسهل القانون حركة المستثمرين داخل وخارج الدولة .
  - 7 - كفل المشرع عدم المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمر مهما كانت جنسيته ، حيث حظر تأميم أو مصادرة أي استثمار مهما كانت جنسيته أو أي إجراء يحرم المستثمر من السيطرة على مشروعه دون موافقته .
  - 8 - يُمنح المستثمر غير الفلسطيني حق الإقامة الدائمة وفقاً للقوانين السارية ، ويمنح هذا الحق للفنيين والخبراء العاملين في المشروع ، أما الفلسطيني المغترب والذي يقوم بتقديم مشروع في أحد المجالات يحصل على جمع شمل وبطاقة هوية .
  - 9 - يضمن القانون حرية تحويل دون أي قيود للأموال سواء رأس المال أم الأرباح أم الأجور ... ، والحرية التامة في انتقال العملات الصعبة .
  - 10 - تتمتع المشاريع بالضمانات والتأمينات ضد الأخطار الغير اقتصادية المختلفة.
  - 11 - يحق للمستثمر بيع الأصول الثابتة المعفاة إلى مشروع آخر بذات الامتيازات شريطة موافقة هيئة الاستثمار على ذلك .
  - 12 - إذا تم نقل المشروع من منطقة لأخرى يستفيد المستفيد من الامتيازات الجديدة للمنطقة الأفضل .
  - 13 - المحاكم الفلسطينية في مجال حل النزاعات هي صاحبة الصلاحية والولاية ، ويحق لأي من الطرفين المتنازعين أن يحيل النزاع إلى تحكيم مستقل ملزم .
- ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية استثمارات مالية كبيرة ، ويعتبر ضخ المزيد من الاستثمارات وتحديد أولويات استغلالها ، وتحسين كفاءة توظيفها من أهم قضايا التنمية الزراعية الفلسطينية .  
وتشير خريطة توزيع الاستثمارات العربية القطاعية إلى ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية ، مما جعل هذا القطاع الأكثر فقراً في موارده ومخصصاته الاستثمارية في مشروعات التنمية

<sup>1</sup> راجع : المادة (4) من قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م .

الزراعية و توفر الخدمات الزراعية ، هذا بالرغم مما تمتلكه الدول العربية من مقومات تساعد على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ، والمتمثلة في امتلاكها العديد من الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، بالإضافة إلى ما تمتلكه من فوائض مالية ضخمة يمكن أن تستثمر في الزراعة ، ولكنها تحتاج فقط إلى مزيد من التنسيق والتوجيه بما يعمل على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، حيث تعتبر الاستثمارات ضرورة ملحة للتوسع الرأسي والأفقي باعتبارهما مرتكزي التنمية الزراعية<sup>1</sup> .

من جهته قال أحد المزارعين : إن المنطقة الشرقية من خان يونس كانت تمتلك دفيئات زراعية أكثر من المنطقة الأخرى بسبب طبيعة الأرض التي تنتج المزارعات الورقية والبندورة وتعرض هذه الدفيئات لدمار كبير بسبب الحرب ولم يبقى منها إلا القليل<sup>2</sup> .

#### وضع دراسة جدوى قبل افتتاح المشروع وطبيعة الأرض المقام عليها المشروع من حيث الملكية

أظهرت النتائج الى أن 8،47% من أفراد العينة وضعوا دراسة جدوى قبل افتتاح مشروعهم الزراعي ، بينما 2،52% لم يضعوا دراسة الجدوى قبل الافتتاح ، أما بخصوص طبيعة الارض المقام عليها المشروع الزراعي من حيث الملكية تبين أن 1،59% من أفراد العينة تعود ملكية الأرض المقام عليها المشروع الزراعي لهم ، في حين أن 9،40% من أفراد العينة مستأجرين للأراضي التي يقام عليها المشروع الزراعي ، والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

جدول (13) يوضح مستوى المعرفة بقوانين الزراعة والحقوق القانونية لدى أفراد العينة المزارعين (ن = 159)

المتغير	التكرار	النسبة %
هل قمت بوضع دراسة جدوى قبل افتتاحك لمشروعك الزراعي؟		
نعم	76	47.8
لا	83	52.2
المجموع	159	100.0
هل الأرض التي تقيم عليها مشروعك الزراعي ملك أم تأجير؟		
ملك	94	59.1
تأجير	65	40.9
المجموع	159	100.0

<sup>1</sup> آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2013م ، ص 12

<sup>2</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بخان يونس ، بالجمعية الشرقية للزراعة والتطوير ، بتاريخ 2015/12/21م .

## المطلب الرابع : علاقة التنمية الزراعية بالأمن الغذائي .

### تمهيد :

يعتبر الاستثمار الزراعي المحرك الرئيس والدافع للتنمية الزراعية المستدامة ، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي ، حيث تضيق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة :

### أولاً : تحديات أمن الإنسان في قطاع غزة .

يلتزم العالم اليوم بالتصدي للتحديات التي تواجه عمليات التنمية المستدامة في سياق حقوق الإنسان مع التركيز على استئصال ظاهرتي الفقر والجوع (الهدف الإنمائي الأول للألفية) وترويج تنمية الموارد البشرية ، وضمان الاستدامة البيئية ، وتأسيس شراكة عالمية لتحقيق التنمية . ومن بين التحديات التي ينبغي للأعمال المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة أن تتصدى لها ضمن هذا الإطار الجديد : العولمة والنظم التجارية ، والنمو وتركيز المشروعات الزراعية الصناعية الخاصة ، وإضفاء الطابع التجاري على الزراعة وتطوير الإنتاج الحيواني ، والتوسع العمراني ، وتطور تقانة المعلومات ، وإعادة هيكلة البنية المؤسسية للتنمية الريفية (انسحاب الدولة ونمو المجتمع المدني) ، وتغير المناخ وتقلباته ، وزيادة تفشي الأوبئة ، والنزاعات وحالات الطوارئ المتشابكة وتزايد انتاجية الابتكارات العلمية .

ولعل أهم المؤشرات الدالة على هشاشة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في قطاع غزة تقوم على عناصر عدة منها :

أولها : الأمن الاقتصادي الذي يتهده الفقر حيث بلغت مسبة الفقر في قطاع غزة 90 % من وخاصة بين فئة الشباب والخريجين يعيشون تحت خط الفقر وتساعد نسبة البطالة بشكل كبير تجاوزت 65 % ، في حين وصل معدل دخل الفرد اليومي نحو 1 دولار (خط الفقر المتعارف عليه عالمياً دولار واحد في اليوم للفرد) <sup>1</sup> .

وشهد عام 2015م ارتفاع في معدلات البطالة وبحسب مركز الإحصاء الفلسطيني فإن معدل البطالة في قطاع غزة قد بلغ 7,42 % في الربع الثالث من عام 2015م ، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل ما يزيد عن (200) ألف شخص ، وبحسب البنك الدولي ، فإن معدلات البطالة في قطاع غزة تعتبر الأعلى عالمياً ، وارتفعت معدلات البطالة بين فئة الشباب والخريجين في قطاع غزة لتتجاوز 60 % <sup>2</sup> .

وثانيها : الأمن الغذائي الذي يتهده الجوع الذي انتشر في العديد من الأسر ، حيث بدأت تطفو على السطح ظاهرة التسول لمجرد الحصول على لقمة خبز .

ويشكل الفقر والجوع حلقة مفرغة ، فالجوع يطيل أمد الفقر ؛ لأنه يخفض الإنتاجية ، والفقر يعيق قدرة الفرد على الإنتاج ، ويحول دون حصوله على احتياجاته من الغذاء من ناحية ، ويؤدي إلى انخفاض قدرة المزارعين على توجيه مزيد من الاستثمارات في الزراعة ؛ مما يقلل الإنتاج الزراعي من الناحية الأخرى <sup>3</sup> .

وثالثها : الأمن الصحي الذي تتهده أشكال الأذى والأمراض والذي زاد بفعل تعدد الحروب على غزة والحصار الذي يمنع المرضى من السفر للعلاج .

ورابعها : الأمن البيئي الذي يتهده التلوث ونضوب الموارد والذي يزداد بعقل استعمال إسرائيل الاسلحة المحرمة منها المنضبة في الحروب على غزة .

وخامسها : الأمن الشخصي الذي تتهده الحروب الإسرائيلية والجريمة والعنف .

وسادسها : الأمن السياسي الذي يتهده قمع الحريات والحقوق .

وسابعها : الأمن الاجتماعي الذي تتهده النزاعات الحزبية والفصائلية .

<sup>1</sup> <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=733731>

<sup>2</sup> <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=818590>

<sup>3</sup> آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2013 ، ص 13

### مدى تحقيق الأمن الغذائي القومي من قبل جمعية التنمية الزراعية في غزة :

أظهرت النتائج أن 6،51% من أفراد العينة المزارعين يعتقدون أنه بإمكان جمعية التنمية الزراعية تحقيق الأمن الغذائي والقومي في قطاع غزة و 4،48% منهم لا يعتقدون ذلك والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

### جدول (6) يوضح مدى تحقيق الأمن الغذائي والقومي من قبل جمعية التنمية الزراعية في غزة (ن= 159)

وجهة النظر	التكرار	النسبة %
هل تعتقد أنه بإمكان جمعية التنمية الزراعية في غزة تحقيق الأمن الغذائي والقومي		
نعم	82	51.6
لا	77	48.4
المجموع	159	100.0

### ثانياً : أثر التنمية الزراعية على الأمن الغذائي .

للتنمية الزراعية أبعاداً متعددة تتمثل في استدامة السلسلة الغذائية (بدء من المنتجين حتى المستهلكين ، مع جميع الخطوات والتفاعلات المتعلقة بإمدادات المدخلات والتصنيع والتسويق فضلاً عن إنتاج المواد الأولية) ؛ واستدامة استخدام الأراضي والموارد المائية في الزمان والمكان المناسبين ، والتفاعلات التجارية ضمن عمليات التنمية الزراعية والريفية المستدامة لضمان سبل معيشة وافية وأمن غذائي داخل الأقاليم وفيما بينها .

ويعتبر تحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي في فلسطين من القضايا التي تكتسب بعداً استراتيجياً وقومياً ، وله درجة متقدمة في أولويات التنمية المستدامة .

ووفقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996م يتحقق الأمن الغذائي لجميع الناس وفي جميع الأوقات القدرة الفيزيائية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة ، وهذا التعريف ينطوي على أربعة عناصر :

1 - توفر الغذاء - سواء المنتج محلياً أم المستورد .

2 - توفر إمكانية الوصول إلى الغذاء .

3 - توفر الاستقرار لضمان الحصول على ما يكفي من الغذاء في كل الأوقات دون خوف من هزات طارئة .

4 - توفر إمكانية استهلاك الغذاء بشكل صحي<sup>1</sup> .

ولكن الأمن الغذائي يواجه عوامل طبيعية وسياسية واقتصادية لها دور في عدم استقراره ، وقد أشارت استراتيجية القطاع الزراعي إلى الأسباب التي تؤثر على الأمن الغذائي الفلسطيني وأهمها : 1 - الاعتماد على الواردات بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية : كالفحم والأرز واللحوم الحمراء .

2 - انخفاض القدرة الشرائية لدى الفقراء .

3 - التوزيع غير الملائم للمنتجات الغذائية المستوردة والمحلية ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى عدم القدرة على التنقل بين المحافظات والمدن والقرى .

4 - السياسات المحلية غير الملائمة للتخفيف من مشكلة الأمن الغذائي<sup>2</sup> .

وقد أصدر قطاع الأمن الغذائي في فلسطين تقرير التقويم السريع للأمن الغذائي في حالات الطوارئ في قطاع غزة يتناول التقرير حالة الأمن الغذائي في غزة بعد حوالي شهر من بداية وقف إطلاق النار الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي .

<sup>1</sup> نشرة الأمن الغذائي ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، العدد الثاني ، 2009م ، ص 2 .

<sup>2</sup> أ. محمود أبو سمرة ، القطاع الزراعي والمشاريع الإنمائية وفق سياسة الاكتفاء الذاتي ، ص 5 .

وتوصل التقرير إلى استنتاجات رئيسية منها : عاد الغذاء لى تدفق الى غزة ووصل إلى مستويات ما قبل العدوان ، وذلك نتيجة لارتفاع الواردات الغذائية للقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة من الضفة الغربية والاحتلال الإسرائيلي ، فضلاً عن الاستئناف الجزئي للإنتاج المحلي من الخضروات واللحوم والبيض .

إلا أن أسعار المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة في قطاع غزة بسبب الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية ، والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية ، وارتفاع تكاليف النقل الداخلي ، والتكاليف المرتبطة بالقيود المفروضة عند نقاط العبور .

ويخلص التقرير إلى أن الحرب أثرت على وصول الأسر التي دمرت منازلها و / أو أصولها الإنتاجية و / أو فقدت مصدر رزقها إلى الغذاء ، وتشمل هذه الأسر النازحين داخل القطاع والمزارعين وعمال الزراعة والأسر المضيفة و / أو تلك التي تقدم معونات مالية للعائلات النازحة . وبالكاد تكفي المساعدات الغذائية المقدمة في الملاجئ للحصول على الحد الأدنى من الأسعار الحرارية والتنوع الغذائي ، وهذا ينسحب على الأسر النازحة والأسر المضيفة<sup>1</sup> .

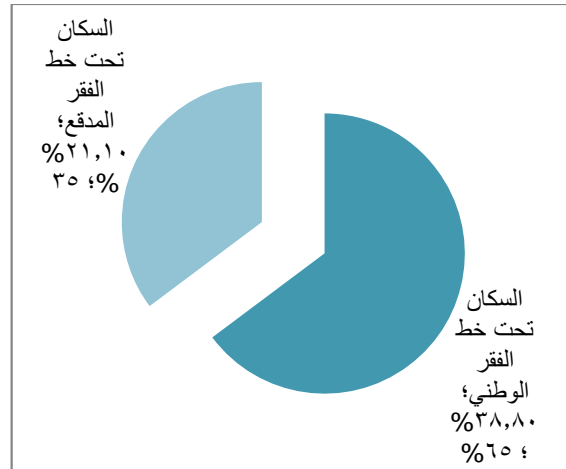
وفي عام 2015م ارتفعت معدلات الفقر والفقر المدقع لتجاوز 65 % وتجاوز عدد الاشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من الاونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى 60 % من سكان قطاع غزة ، وتجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 72 % لدي الأسر في قطاع غزة ، وبحسب آخر إحصائية صادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني للفقر في الأراضي الفلسطينية في منتصف عام 2012م ، أي قبل تعرض قطاع غزة لحربي 2012م و 2014م ، فإن 8،38 % من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر الوطني في فلسطين والذي يبلغ (2293) شيكل ، و1،21% يعيشون تحت خط الفقر المدقع والذي يبلغ 1832 شيكل<sup>2</sup> .

---

<sup>1</sup>[http://foodsecuritycluster.net/sites/default/files/EFSA%20Report-Gaza-Nov2014\\_0.pdf](http://foodsecuritycluster.net/sites/default/files/EFSA%20Report-Gaza-Nov2014_0.pdf)

<sup>2</sup> <http://www.maannews.net/Content.aspx?id=818590>

## شكل (7) يوضح السكان تحت خط الفقر الوطني والفقر المدقع



## المطلب الخامس : حقوق المزارعين

### تمهيد :

حقوق المزارع جزء أصيل من حقوق الإنسان والتي ترتبط بالكرامة باعتبارها حق الحقوق الإنسانية ، فلا معنى لأي حق من حقوق الإنسان بدون كرامة ، فلا معنى للحياة بدون كرامة ولا معنى للعمل بدون كرامة . . . .

فحقوق الإنسان هي علم خاص بالكرامة الإنسانية وهدفه تحقيق هذه الكرامة في أبهى صورها . وإذا تعززت كرامة الفرد فستتولد كرامة المجتمع والعكس صحيح وحيثما وجدت الحياة البشرية وجبت الكرامة الانسانية :

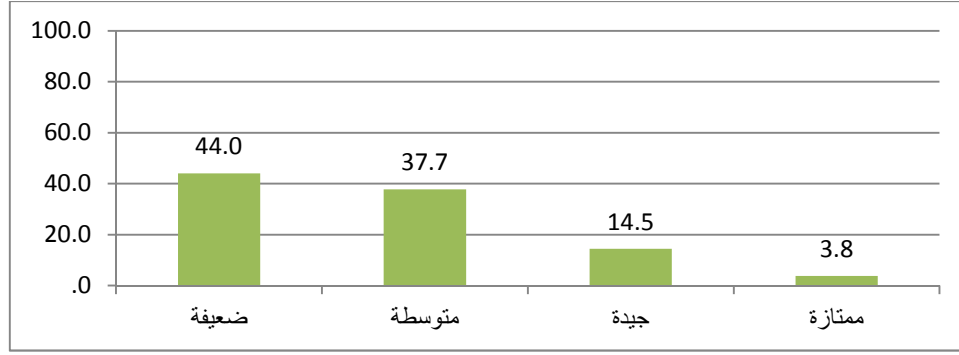
### مستوى المعرفة بقوانين الزراعة والحقوق القانونية

أظهرت النتائج إلى أن 3,40% من أفراد العينة لديهم معرفة بقوانين الزراعة والأراضي والعمل، بينما 7,59% لا توجد لديهم معرفة بذلك، أما بخصوص درجة المعرفة بحقوقهم القانونية ، لوحظ بأن 44% درجة معرفتهم ضعيفة، بينما 7,37% متوسطة، 5,14% جيدة، في حين 8,3% ممتازة، والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

جدول (14) يوضح مستوى المعرفة بقوانين الزراعة والحقوق القانونية لدى أفراد العينة المزارعين (ن = 159)

وجهة النظر	التكرار	النسبة %
هل قرأت قوانين الزراعة والأراضي والعمل		
نعم	64	40.3
لا	95	59.7
المجموع	159	100.0
كم درجة عملك بحقوقك القانونية		
ضعيف	70	44.0
متوسط	60	37.7
جيد	23	14.5
ممتاز	6	3.8
المجموع	159	100.0

شكل (15) يوضح مستوى المعرفة بالحقوق القانونية لدى أفراد العينة المزارعين (ن = 159)



### الفرع الأول : حق المزارع في العمل .

#### حق المزارع في العمل حسب القانون .

لم ولن يكون للمزارع الفلسطيني أن يسمو بوضعه القانوني الخاص دون أن يستند في مطالبه إلى منظومة قانونية متكاملة ، تركز في مجملها على مجموعة من الثوابت والحقوق القانونية التي تحقق في مجموعها نتائج إيجابية :

#### ملابية الحق في العمل .

تمثل الحقوق والحريات ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي الجيل الثاني من قائمة الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق والإعلانات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، وذلك باعتبار أن الحقوق والحريات ذات المضمون السياسي والمدني تمثل الجيل الأول في هذا الخصوص .

ولا ريب أن أهم الحقوق الاقتصادية هو الحق في العمل ، بما يتضمنه ذلك من الحق في التمتع بشروط عمل عادلة تكفل على وجه الخصوص أجوراً ومكافآت عادلة ومتساوية عن الأعمال المتساوية دون تمييز. فضلاً عن الحق في ظروف عمل آمنة وصحية ، وتحديد ساعات العمل بما يسمح بتوفير أوقات مناسبة للفراغ والراحة ، وبما يكفل للأفراد العاملين وأسرهم حياة كريمة ولاتقة .

وحسناً فعل المشرع الدستوري حين نص على أنه : " 1 - العمل حق لكل مواطن وهو واجب وشرف وتسعى السلطة الوطنية إلى توفيره لكل قادر عليه .

2 - تنظم علاقات العمل بما يكفل العدالة للجميع ويوفر للعمال الرعاية والأمن والرعاية الصحية والاجتماعية ... " 1

ونص قانون العمل على أن : " العمل حق لكل مواطن قادر عليه، تعمل السلطة الوطنية على توفيره على أساس تكافؤ الفرص ودون أي نوع من أنواع التمييز " 2 .

ولعل أولى المحاولات لحماية حقوق العمال من خلال القانون الدولي بدأت من قبل بعض المثقفين في بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وسويسرا أواسط القرن التاسع عشر . ولكن المحاولات هذه لم تتخذ شكلاً منظماً حتى سنة 1890م حيث تم عقد أول مؤتمر حول هذه المسألة في مدينة (بيرن) السويسرية .

ولكن القفزة النوعية في هذا المجال جاءت بعد الحرب العالمية الأولى حيث نص القسم الثامن من معاهدة فيرساي للسلام سنة 1919م على تأسيس منظمة العمل الدولية تكون من ضمن واجباتها وضع مسودة المعاهدات الدولية لحماية حقوق العمال وإصدار التوصيات .

<sup>1</sup> راجع : المادة (25) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005م .

<sup>2</sup> راجع : المادة (2) من قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م

ولكن هذا لا يعنى بان حماية حقوق العمال ومن ضمنهم المزارعين تقتصر فقط على جهود منظمة العمل الدولية بل تشترك في هذه الجهود الآن العديد من المنظمات الدولية والاقليمية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجلس الأوربي ومنظمة الدول الامريكية ومنظمة الوحدة الافريقية .

ولقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في العمل بقوله : (1) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

(2) لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل .

(3) لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه ، عند

اللزوم ، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية .

(4) لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته <sup>1</sup> .

ولكل شخص الحق في الراحة ، وفي أوقات الفراغ ، ولا سيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية

بأجر <sup>2</sup> .

ولقد نظم علاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل قانون العمل رقم (21) لسنة 1960م وتعديلاته المعمول به في محافظات الضفة الغربية ، وقانون العمل رقم (16) لسنة 1964م وتعديلاته المعمول به في محافظات قطاع غزة ، ثم أصدر المشرع بمدينة غزة بتاريخ 2000/4/30م قانون العمل رقم (7) لسنة 2000م والذي ما زال نافذ المفعول .

يقول أحد المزارعين : إنه قد أنجب العديد من الأبناء وتلقوا تعليمهم العالي ولم يعثر لهم على عمل يناسب مؤهلاتهم الأكاديمية وحاول أن يشغلهم في أرضه إلا أنه لم يتمكن بسبب تدمير الاحتلال للحمامات الزراعية خاصة .

وأضاف أنهم يعانون في ارتفاع نسبة البطالة بشكل لم يسبق له مثيل الأمر الذي يتطلب إيجاد حل عاجل ومنتج حتى

يمكن الصمود والتقدم <sup>3</sup> .

### **الفرع الثاني : حق المزارع في عدم مصادرة أرضه .**

من المعروف أن القواعد النظرية للتجارة الدولية قدمتها نظرية الميزة النسبية وتفترض هذه النظرية أن البلدان تصدر السلع التي يكون إنتاجها مرتفعاً وبتكلفة نسبية قليلة ، وتستورد السلع التي يكون إنتاجها المحلي يتصف بعدم الكفاءة فتكون مكلفة نسبياً ، وظهرت بعد ذلك نظريات تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية والاجتماعية والثقافية للدولة ، ففي العام 1997 - 1998م قامت وزارة التخطيط بالتعاون مع مركز الاستراتيجية التنافسية للشرق الأوسط ، بإجراء دراسة لتحديد الميزة التنافسية في الاقتصاد الفلسطيني ، فكانت نتائج الدراسة أن زيت الزيتون والزهور الفلسطينية من ضمن السلع التسعة التي تم اختيارها كمحاصيل ذات قدرة تنافسية وبعض الخضار والفواكه .

وعليه فإن المنتجات الزراعية الفلسطينية لها القدرة التنافسية في الأسواق العالمية في بعض أصناف الخضار والفواكه ؛ وذلك يتضح من خلال متابعة ما يتم تصديره من منتجات زراعية ، أما بالنسبة إلى القدرة التنافسية المستقبلية للفروع الزراعية التصديرية الرئيسية ، فإن القدرة التنافسية لفرعي الخضار وزيت الزيتون ستكون جيدة جداً ، وأقل تفاعلاً لفرع الحمضيات والعنب ، وهذا اتضح من الدراسة المسحية التي أعدها مركز تطوير القطاع الخاص في عام 2001م <sup>4</sup> .

<sup>1</sup> راجع : المادة (23) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان .

<sup>2</sup> راجع : المادة (24) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان .

<sup>3</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بخان يونس ، بالجمعية الشرقية للزراعة والتطوير ، بتاريخ 2015/12/21م .

<sup>4</sup> محمود أبو سمرة ، القطاع الزراعي والمشاريع الإنمائية وفق سياسة الاكتفاء الذاتي ، مصدر سابق ، ص 3 .



ويتفرع حق المزارع في عدم مصادرة أرضه عن حق الإنسان في التملك المكفول في القانون الدولي والفلسطيني ، حيث نصت المادة (17) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان على : " 1 - لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره .

2 - لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً " .

وتنص المادة (21) من النظام الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005م على أن : " 3 - الملكية مصونة ، ولا تنزع الملكية ، ولا يتم الاستيلاء على العقارات ، أو المنقولات إلا للمنفعة العامة وفقاً للقانون في مقابل تعويض عادل أو بموجب حكم قضائي . 4 - لا مصادرة إلا بحكم قضائي " .

ولقد نصت المادة (940) من القانون المدني المطبق في قطاع غزة على أن : " لمالك الشيء وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، في حدود القانون " .

فملكية المزارع لأرضه هي اختصاص واستثنائها يمكن المزارع من استعمالها واستغلالها والتصرف فيها على نحو لا يتعارض مع ما تقتضيه القوانين والأنظمة واللوائح .

إن أهم الاعتبارات التي أخذت في هذا التعريف ، النص صراحة بأن الملكية يقصد بها اختصاص واستثنائها بأحد الأموال (والمال أعم من الشيء ، والملكية كما ترد على الأشياء عقار ومنقول ترد على الحقوق الذهنية والملكية الصناعية ...) ؛ هذا الاختصاص والاستثنائها من شأنه أن يمنع غير المالك من الانتفاع بالمال إلا بإذن مالكة ، إلا إذا كانت لهذا الغير صفة قانونية تسمح له بذلك. كأن تكون له ولاية على غيره أو وصاية ، على ألا يتجاوز هذا الولي أو هذا الوصي الحدود القانونية التي تسمح له في الاستعمال والاستغلال والتصرف ، وهذا ما عبرت عنه المادة (940) من القانون بقولها : " لمالك الشيء وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه " .

كما أخذ في الاعتبار أن حق ملكية المزارع لأرضه لم يعد ذلك الحق المطلق ، يمارسه صاحبه دون قيد ؛ تأثراً بالنزاعات الفردية المطلقة التي كانت تجعل الفرد المقصود بحماية القانون لا المجتمع ، بل على المالك أن يمارس حقه ، ضمن القيود التي وضعها المشرع والتي من شأنها أن تجعل استعمال حق الملكية لا يحقق مصلحة المالك فقط ، وإنما مصلحة الجميع دون ضرر أو إضرار فحق الملكية له وظيفة اجتماعية ، وتبدو مظاهر هذه الوظيفة في القيود التي ترد على حرية المالك عند استعماله أو استغلاله أو التصرف فيه ، حيث لم يعد المالك في الوقت المعاصر يملك الحرية الكاملة في ملكه وإنما عليه أن يتصرف في ملكه ويستعمله ويستغله في الصورة التي تنفق والجماعة في المجتمع أو على الأقل بالا يترتب على ممارسته لحقه الإضرار بالمصلحة العامة .

ونصت المادة (941) من القانون المدني على أنه : " 1 - مالك الشيء يملك كل ما يعد من عناصره الجوهرية بحيث لا يمكن فصله عنه دون أن يهلك أو يتلف أو يتغير .

2 - ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها إلى الحد المفيد في التمتع بها علواً وعمقاً .

3 - لا يجوز أن تكون ملكية سطح الأرض منفصلة عن ملكية ما فوقها أو ما تحتها ، إلا إذا وجد نص في القانون المدني أو اتفاق يقضي بغير ذلك .

فلا ينحصر نطاق ملكية المزارع لأرضه في الأرض وحدها ، بل يمتد إلى كل ما يعتبر من العناصر الجوهرية المكونة لها ، والتي لا يمكن فصلها عنه دون تلف أو تغيير أو دون أن يهلك المال ، وتتحدد هذه العناصر وفقاً لطبيعة الأشياء (الأموال) وعلى سبيل المثال : يمتد نطاق حق الملكية إن كان محله أرضاً إلى ما يعلوها وما تحتها من عمق ، أو ما يوجد داخل الأرض من معادن ومحاجر .

فحق الملكية يمتد إلى سطح الأرض ، وما يعلوها إلى الحد المفيد ، ولا يحد من سلطات المالك بالنسبة للعلو والسفل إلا ما تقضي به القوانين واللوائح التي تتعلق بالمباني والارتفاع المسموح به أو تلك التي تتعلق بمد أسلاك التلغون والبرق

والكهرباء، أو بمرور الطائرات ، لهذا كله لا يجوز للمالك أن يقيم منشآت على أرضه بقصد منع الطائرات من التحليق عليها وإلا كان المالك متعسفا في استعمال حقه يخضعه للمساءلة المدنية .

ونصت المادة (943) من القانون المدني على أنه : " لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه أو من الانتفاع به ، ولا ينزع ملك من أحد إلا للمنفعة العامة، ويكون كل ذلك في الأحوال التي يقررها القانون وبالطريقة التي يرسمها ، وفي مقابل تعويض عادل " .

ومن الضمانات التي قررتها هذه المادة لحماية حق المالك في ملكه ، هو عدم حرمان المالك من ملكه وذلك بتحريم نزع هذا الملك عن صاحبه مهما كانت الأمور إلا وفقا لإجراءات معينة ينص عليها القانون .

فحق الملكية حق مضان من قبل القانون ، من أي اعتداء سواء أكان ذلك من الأفراد بصفتهم الشخصية، أم من جهة الإدارة ، وان نزع الملكية لا يقع إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

**الشرط الأول :** وجود نص في القانون يجيز نزع الملكية الخاصة، ومن ثم، لا يكفي صدور قرار إداري أيا كانت الجهة التي أصدرته لنزع الملكية، وإنما يجب تدخل المشرع نفسه بذلك.

**الشرط الثاني :** يجب أن يكون نزع الملكية وفقا للإجراءات التي يحددها القانون ويترتب على عدم اتباع هذه الإجراءات اعتبار نزع الملكية باطلا بقوة القانون .

**الشرط الثالث :** أن يتبع نزع الملكية تعويض المالك تعويضا عادلا، فإذا كان القانون لا يحرم الإنسان من ملكه جبراً عنه دون ذنب أو دون جريمة منه ، فإن أحكام العدالة تقضي بأن يعرض الشخص عما فقده .  
إذن الأصل أنه لا يجوز المساس بالملكية الخاصة ، والاستثناء هو : جواز نزع الملكية من قبل الإدارة ، بل بناءً على شروط و ضمانات تكفل للمنزوع عنه ملكه التعويض العادل عما نزع منه .

وفي ظل هذا وذاك خالف المحتل قواعد القانون الدولي باتباعه سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية وعلى رأسها الأراضي الزراعية المنتشرة في قطاع غزة منذ عام 1967م وحتى إعادة انتشاره عام 2005م .

وعليه ، فإن الواقع يؤكد مدى خطورة الاستيلاء على الأراضي<sup>1</sup> ؛ باعتباره عاملاً يهدد السلم والأمن والاستقرار ، كما أنه يعتبر عملاً خارج نطاق الشرعية الدولية<sup>2</sup> ؛ لأنه يمثل تغييراً ديموغرافياً في طبيعة الأراضي المحتلة<sup>3</sup> .

**ونشير إلى ما يسمى شارع (الجرار) :** هذا الشارع تم شقه من بين الأراضي الزراعية الخاصة بالمزارعين والذي يبعد (1) كيلو متر عن السياج الفاصل للاحتلال الإسرائيلي، وهذا الشارع صادر جزء كبير من أراضي المزارعين على طول الخط<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> والواقع أن (إسرائيل) ، ومنذ قيامها عام 1948م ، لم تأل جهداً في تغيير الطبيعة الديموغرافية للسكان في فلسطين المحتلة ، سواء أكان ذلك بواسطة إبعاد السكان الأصليين داخل أو خارج فلسطين ، أم بواسطة استقطاب اليهود من شتى بقاع العالم وتوطينهم في الأراضي المحتلة . د. كمال ناصر ، الاستيطان كجريمة من جرائم الحرب ، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية الدولية حول المحكمة الجنائية الدولية التي عقدت في عمان ، الأردن ، خلال الفترة من الثامن عشر حتى الحادي والعشرين من ديسمبر 2000م ، ص 1 .

<sup>2</sup> د. حسام علي الشيخة ، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 2001م ، ص 306 .

<sup>3</sup> د. محمود شريف بسيوني ، تقييم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، ضمن مؤلف جماعي بعنوان (دراسات في القانون الدولي الإنساني) ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 2000م ، ص 456 .

<sup>4</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بغزة ، بجمعية جذور الزيتون ، بتاريخ 2016/1/4م .

درجة الحرية في ممارسة العمل الزراعي وتعرض الأراضي الزراعية للمصادرة من قبل الاحتلال وحرمانهم كمزارعين من الوصول لأراضيهم الزراعية وحرمانهم من تسويق منتجاتهم للخارج

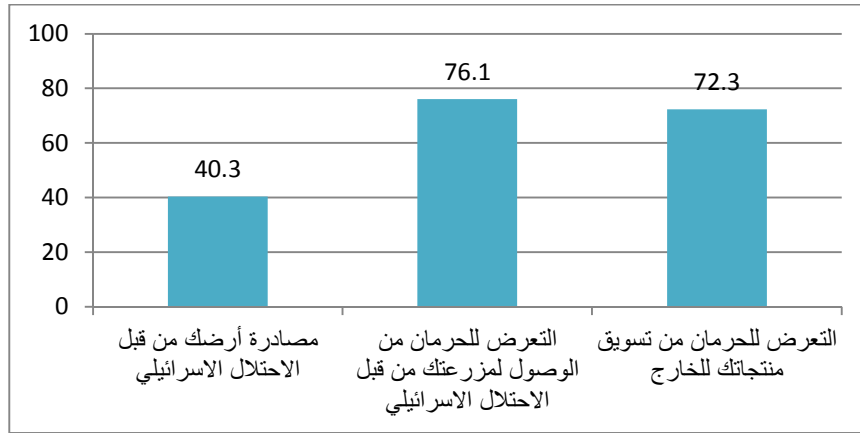
أظهرت النتائج الى أن 53،53% من أفراد العينة يمارسون عملهم الزراعي بحرية ، بينما 5،46% لا يمارسون عملهم الزراعي بحرية ، بينما بلغت نسبة المزارعين الذين تعرضت اراضيهم للمصادرة من قبل الاحتلال الاسرائيلي 3،40% و 7،59% لم يتم مصادرة أراضيهم من قبل الاحتلال ، في حين تعرض 1،76% من أفراد العينة للحرمان من الوصول لأراضيهم الزراعية بينما 9،23% لم يتم حرمانهم من الوصول لأراضيهم الزراعية من قبل الاحتلال الاسرائيلي .

أما بخصوص الحرمان من تسويق المنتجات للخارج فقد أظهرت النتائج أن 3،72% من أفراد العينة قد تم حرمانهم من تسويق منتجاتهم الزراعية للخارج ، بينما 7،27% من أفراد العينة قاموا بتسويق منتجاتهم الزراعية للخارج ، والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

**جدول (18) يوضح مدى تعرض الأراضي الزراعية للمصادرة من قبل الاحتلال وحرمانهم كمزارعين من الوصول لأراضيهم الزراعية وحرمانهم من تسويق منتجاتهم للخارج : (ن = 159)**

وجهة النظر	التكرار	النسبة %
هل تمارس عملك بحرية؟		
نعم	85	53.5
لا	74	46.5
المجموع	159	100.0
هل تعرضت لمصادرة أرضك من قبل الاحتلال الاسرائيلي؟		
نعم	64	40.3
لا	95	59.7
المجموع	159	100.0
هل تعرضت لحرمانك من الوصول لمزرعتك من قبل الاحتلال الاسرائيلي؟		
نعم	121	76.1
لا	38	23.9
المجموع	159	100.0
هل تعرضت لحرمانك من تسويق منتجاتك للخارج؟		
نعم	115	72.3
لا	44	27.7
المجموع	159	100.0

شكل (19) يوضح مدى تعرض الأراضي الزراعية للمصادرة من قبل الاحتلال وحرمانهم كمزارعين من الوصول لأراضيهم الزراعية وحرمانهم من تسويق منتجاتهم للخارج : ( ن = 159 )



### الفرع الثالث: حق المزارع في الوصول لأرضه وزراعتها .

يتفرع حق المزارع في الوصول لأرضه وزراعتها عن حق الإنسان في التنقل . ويقصد بحرية التنقل حق الفرد في الانتقال من مكان لآخر والإقامة فيه داخل الدولة ، والخروج منها والعودة إليها وفق إرادته ومشيبته دون تقييد أو حرمان في إطار القانون ، ويطلق عليها حرية الحركة أو حرية الغدو والرواح . والقوانين الوضعية في تقريرها لهذا الحق ومداه تفرق عادة بين المواطنين التابعين للدولة وبين والأجانب ، أما الوطني فدستور الدولة يكفل له التنقل بين أرجاء إقليم الدولة في حدود القانون ، فلا يجوز طبقاً لنص الدستور حرمان الفرد أو تقييد حريته في التنقل من مكان لآخر ، أو إلزامه بالبقاء والإقامة في مكان معين ، أو منعه من دخوله والإقامة فيه ، أو منعه من الخروج من البلاد والعودة إليها وفق إرادته ومشيبته إلا في الحالات التي ينص عليها القانون . وينص الدستور الصادر سنة 1962م في عهد الإدارة المصرية على أن حرية الإقامة والتنقل مكفولة في حدود القانون<sup>1</sup> .

وتنص المادة (20) من النظام الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005م على أن : " حرية الإقامة والتنقل مكفولة في حدود القانون " .

وترتبط حرية تنقل المزارع بغيرها من الحقوق والحريات الأخرى ارتباطاً وثيقاً فحرية المزارع في العمل تقتضي تمتعه بحرية التنقل من مكان إقامته إلى أرضه التي يعمل فيها حتى يمكنه مباشرة عمله ومزاولة مهنته . ويمثل الحرمان من حرية التنقل نوع من أنواع الاضطهاد الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة 1967م . وجاء في تقرير القاضي (غولدستون) الخاص بالحرب على غزة 2008 - 2009م أن إسرائيل تقوم منذ فترة طويلة بفرض نظام من القيود على التنقل .

ولعل الاضطهاد من الجرائم ضد الإنسانية التي يلزم لقيامها أن يتسبب الجاني في حرمان جماعة من السكان أو مجموع السكان حرماناً متعمداً وشديداً من الحقوق الأساس بما يخالف القانون الدولي . وأن يستهدف الجاني أي منهم بسبب انتمائهم لفئة أو جماعة محددة<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> راجع : المادة (10) دستور 1962م الذي كان سارياً في قطاع غزة .

<sup>2</sup> راجع : المادة (7 / 2 / ز) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية . وذلك حسبما عرف في الفقرة الثالثة من المادة (7) من نظام (روما) ، أو أية أسس أخرى يعترف بها عالمياً بأنها محظورة بموجب القانون الدولي .

- See M. Arsanjani The Rome Statute Of The International Criminal Court, American Journal Of International Law, Vol. 93 No. 1, January, 1999. P. 32.

وأن يرتكب التصرف فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في الفقرة الأولى من المادة (7) من نظام (روما) أو بأية جريمة تقع ضمن اختصاص المحكمة<sup>1</sup> .

والركن الأخير يمثل تراجعاً هاماً بالقياس إلى نظامي محكمتي : (يوغسلافيا السابقة ورواندا) اللتين لم تشترطا الصلة بين الاضطهاد وأية جريمة أخرى<sup>2</sup> .

وبالتالي فاختصاص المحكمة الجنائية الدولية لا يشمل الاضطهاد بتلك الصفة ، في حين أن نظام المحكمتين يعتبر الاضطهاد في حد ذاته جريمة ضد الإنسانية . ومن ثم فإن إمكانية وجود الصلة بين الاضطهاد ، وأي سلوك لإنساني تضمن ألا يكون الاضطهاد مجرد جريمة احتياطية أو ظرفاً مشدداً ، فالاضطهاد قد يتم عن طريق إثبات وجود الصلة مع أي حالة قتل أو تعذيب أو أي سلوك لإنساني آخر ، ولا حاجة إلى ضرورة ارتكابه على أساس واسع النطاق أو بشكل منظم<sup>3</sup> .

ويبدو أن تعريف محكمة (يوغسلافيا السابقة) للاضطهاد هو على قدر كبير من التوسع ، حيث قررت أفعال الاضطهاد يمكن أن تشمل : " من بين أمور أخرى أفعالاً ذات طبيعة بدنية أو اقتصادية أو قانونية تنتهك حق الفرد في التمتع بحقوقه الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين"<sup>4</sup> .

يقول أحد المزارعين : إن مصادرة الأراضي سياسة ممنهجة يتبعها الاحتلال من قيامه عام 1967م ، وأنهم يعانون في المناطق الحدودية من عدم القدرة على الوصول لأراضيهم بفعل تلك السياسة<sup>5</sup> .

#### \* استهداف المزارعين من الاحتلال بالقتل والإصابة .

إن الحق المتأصل وغير القابل للانتقاص في الحياة أضحى بمثابة حجر الزاوية في القانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الدول التي تعترف بسيادة القانون<sup>6</sup> ، فالحياة هي أعز ما يملك الإنسان ، وإذا لم يمنح الإنسان حق الحياة ، فكل الحقوق الأخرى سوف تفقد مغزاها .

ويتعرض المزارع الذي يحاول الوصول إلى أرضه الحدودية لإطلاق الرصاص عليه من قوات الاحتلال ، ويترتب على ذلك إما وفاته أو إصابته .

ويعد قتل المزارعين في (فلسطين) صورة نمطية متكررة مارستها (إسرائيل) عبر تاريخها القصير ، وتعددت صور الجرائم التي ارتكبتها ضد السكان المدنيين ،

<sup>1</sup> لقد أراد المفاوضون في مؤتمر (روما) أن يرتبط اختصاص المحكمة بالانتهاكات الخطيرة للقانون الجنائي الدولي ، وليس انتهاكات حقوق الإنسان بواسطة اشتراط أن تتطوي الأفعال المكونة للاضطهاد على حرمان شديد من الحريات الأساس .

- See D. Robinson, Defining (Crimes Against Humanity) At The Rome Conference, American Journal Of International Law, Vol. 93 No. 1, January, 1999. P. 53.

<sup>2</sup> J. Ackerman, & E. Sullivan, Practice & Procedure Of The ICTY, Kluwer law international, London, 2000. P. 59. S. Murphy, Op. Cit. P. 87. W. Schabas, An Introduction To The International Criminal Court, Cambridge University Press, 2001 P. 37.

<sup>3</sup> د. محمد يوسف علوان ، الجرائم ضد الإنسانية ، ضمن مؤلف جماعي بعنوان (المحكمة الجنائية الدولية : تحدي الحصانة) ، منشورات جامعة دمشق واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، دمشق ، 2002م ، ص 221 .

- D. Robinson, Op. Cit. P. 54. M. Arsanjani, Op. Cit. P. 32.

<sup>4</sup> Prosecutor v. Tadic (case No. IT-94-1-T), Opinion and Judgment, 7 May 1997.

<sup>5</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بخان يونس ، بجمعية الشرقية للزراعة والتطوير ، بتاريخ 2015/12/21م .

<sup>6</sup> See D. Mac Sweeney, International Standards Of Fairness, Criminal Procedure & The International Criminal Court, International Review Of Penal Law, Vol. 68, No. 1/2 – 1997. P. 238.

ويعتبر الاعتداء على ذلك الحق المتمثل في القتل العمد جريمة معروفة في كافة الشرائع والنظم القانونية سواء بالنسبة للنظم القانونية المحلية أم النظام الدولي<sup>1</sup> .

وتقوم جريمة القتل العمد : كجريمة حرب متى وقعت سلوكيات القتل على أي مزارع فلسطيني باعتباره شخص من الأشخاص المشمولين بحماية اتفاقية أو أكثر من الاتفاقيات المذكورة وقت العمليات الحربية .

والقتل هو إزهاق روح إنسان بدون وجه حق<sup>2</sup> . ويعتبر كذلك في مقدمة الأفعال الخمسة التي تشكل جريمة الإبادة الجماعية وأبشعها<sup>3</sup> .

والقتل العمد للمزارعين هو أيضاً إحدى الجرائم ضد الإنسانية ، وهو يختلف عن القتل العمد في جريمة الإبادة الجماعية ، حيث ينصرف الأخير إلى أفراد جماعة معينة ، ويكون الباعث عليه نزاعات : قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية في حين أن الأول لا يشترط أن يكون باعثه على النحو السابق ، إلا أنها أفعال موجهة ضد شخص أو أكثر من السكان المدنيين تمارسه الدولة أو إحدى العصابات تنفيذاً لسياسة عامة تنتهجها الدولة<sup>4</sup> ، بحيث تتم عمليات القتل ضمن هجوم منظم ، وواسع<sup>5</sup> .

ويستوي أن تكون الأفعال المعاقب عليها ارتكبت بقصد القتل ، أو نتج عنها القتل العمد كنتيجة حتمية لتلك الأفعال<sup>6</sup> ؛ ولذا يستوي استعمال تعبير (Killed) أو يتسبب في موت (Caused death) ؛ للتعبير عن ذات المفهوم<sup>7</sup> .

#### **الفروع الرابع : حق المزارع في التصدير والاستيراد .**

يرتبط حق المزارع في التصدير - أي تسويق منتجاته خارج قطاع غزة - بالحقوق الاقتصادية للإنسان برباط وثيق ، إذ كيف له أن يحقق الفائدة المرجوة من عمله دون أن يسمح له بتسويق منتجاته الزراعية .

يقول أحد المزارعين : إنه لا يتمكن من تصدير منتجاته الزراعية بحرية منذ فرض الحصار على قطاع غزة عام 2007م وهو ما سبب له ولغيره من المزارعين بخسائر فادحة ، خاصة أنهم لا يتمكنون من استيراد البذور والسماد والنايلون الجيد للزراعة كما كان الأمر في السابق<sup>8</sup> .

وقال مدير المعابر والتسويق في وزارة الزراعة الفلسطينية عام 2014م : إن ما يتم تصديره إلى خارج القطاع لا يتجاوز نسبته 2 % من الإنتاج المحلي للقطاع ، موضحاً أن نهضة الاقتصاد في غزة تعتمد على تحريك عجلة الصادرات كما كان في سابق الأعوام .

<sup>1</sup> د. عبد الواحد محمد الفار ، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996م ، ص 219 .

<sup>2</sup> Jugement Jean – Paul Akayesu affaire no. 96 – 4 – T. P. I. R. 25 septembre 1998. See Ph. Curtin, Op. Cit. P. 199.

<sup>3</sup> See W. Schabas An Introduction To The International Criminal Court, Op. Cit. P. 33.

<sup>4</sup> See D. Robinson, Op. Cit. P. 48.

– See M. Cherif Bassiouni Crimes Against Humanity, Kluwer International Law, The Hague Second Revised, Edition, 1999. P. 300.

<sup>5</sup> يلاحظ أن المادة (33) من اتفاقية (جنيف) الرابعة قد حظرت القتل العمد ضد السكان المدنيين .

<sup>6</sup> يلاحظ أن الحق في الحياة ليس من الحقوق المنصوص عليها صراحة في الفقرة السادسة من المادة (26) والمادة (41) من مسودة النظام الأساسي التي أعدتها لجنة القانون الدولي (ILC) للمحكمة الجنائية الدولية ، إذ إنه ليس من الضروري النص على أكثر القيم أهمية وشمولية بمسودة النظام الأساسي . . See D. Mac Sweeney, Op. Cit. P. 238. –

<sup>7</sup> See J. Ackerman & E. Sullivan, Op. Cit. P.56.

<sup>8</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بخان يونس ، جمعية الشرقية للزراعة والتطوير ، بتاريخ 2015/12/21م .

ومنذ عام 2007م وبعد أن فرضت إسرائيل حصاراً مشدداً على قطاع غزة ، منعت تصدير أي منتجات زراعية إلى الضفة الغربية ، واكتفت بالسماح بتصدير كميات محدودة إلى الأسواق الأوروبية<sup>1</sup> .

وأردف : إنّ منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تصدير المنتجات الزراعية خارج القطاع يتسبب في خسائر تقدر بـ (40) مليون دولار سنوياً، يضاف إليها خسائر فادحة تقدر بالملايين بسبب تجريف الاحتلال الإسرائيلي واستهدافه بالصواريخ للأراضي القريبة من الحدود.

ولم يكن أمام بعض المزارعين من خيار سوى أن يتوقف عن زراعة أرضه ليوقف سيل الخسائر الفادحة والمنتالية التي تصيبه في كل موسم زراعي ، بسبب منع الاحتلال تصدير المنتجات الزراعية من غزة ، وتجريف آلياته العسكرية لجزء كبير من أرضه الواقعة في المنطقة العازلة التي تفرضها إسرائيل على طول الحدود مع القطاع<sup>2</sup> .

هذا من جهة ومن جهة أخرى يحرم المزارع في القطاع من حقه في استيراد المواد الأولية للزراعة والأسمدة اللازمة والوسائل الحديثة في الزراعة وغيرها من مستلزمات التقدم الزراعي .

### **الفرع الخامس : حق المزارع في النع وبض .**

يتعرض الكثير من مزارعي قطاع غزة للضرر بفعل الاحتلال الإسرائيلي أو العوامل الطبيعية . ولا ريب أن العديد من أولئك المتضررين من الفئات الهشة من الشعب الفلسطيني التي قد لا يستطيعون المطالبة بجبر الضرر الذي أصابهم لسبب أو لآخر : كالعوز أو الفقر أو الجهل بحقوقهم ، ولذا يأتي التعويض كوسيلة لجبر الضرر لهم عبر الطرق القانونية قاعدة هامة من قواعد التنمية الزراعية :

#### **أولاً : رد الحقوق .**

يقصد برد الحقوق أن يعيد المعتدي إلى الضحية الحقوق التي انتهكها سلوكه . وهو ينصب على الحق على الممتلكات أو الأموال التي تم الاعتداء عليها .

فإذا اعتدى الاحتلال على حق من حقوق المزارع المالية ، فسلبه إياها : كالجندي يسرق بضائع من أحد المزارع ، فقد حق للأخير استردادها أياً كانت طبيعتها .

ولقد نص قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني على أن للمتضرر من الجريمة الحق في المطالبة برد المواد المضبوطة التي لا تعد حيازتها جريمة ؛ ما لم ينقض هذا الحق طبقاً للقانون<sup>3</sup> .

#### **ثانياً : النع وبض .**

يمثل التعويض حقاً رئيساً ينبغي أن يعترف به للمزارعين الضحايا في إطار عملية جبر الأضرار، حيث يوفر لهم المزيد من الثقة في نظام العدالة لما يمثله من اعتراف بالأذى الذي حل بهم .

وقد عرف المشرع الفلسطيني الضرر المادي بأنه : أية خسارة أو نفقة فعلية يمكن تقدير قيمتها نقداً وبيان تفاصيلها<sup>4</sup> .

ويقصد بالضرر الشخصي : الضرر البدني الذي يصيب المزارع في بدنه مثل : الجروح والإصابات . والضرر الأدبي الذي يصيب المزارع في نفسه أو عقله أو شرفه ؛ وذلك بفعل سلوك الاحتلال أو بسبب الظروف الطبيعية كالفيضانات والمنخفضات والارتفاعات الجوية .

<sup>1</sup> <http://www.alaqsavoice.ps/mobile/index.php?action=detail&id=142640>

<sup>2</sup> <http://www.alaraby.co.uk/economy/c564a2b8-f8dc-450b-9205-825f953c770e>

<sup>3</sup> راجع : المادة (2/10) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001م .

<sup>4</sup> راجع : المادة (2) من قانون المخالفات المدنية الفلسطيني رقم (36) لسنة 1944م .

ولا شك أن زيادة جسامه الضرر البدني يؤدي حتماً إلى زيادة مقدار التعويض والعكس صحيح ، وهو ضرر سهل الإثبات بخلاف الضرر الأدبي ، حيث تنتدب المحكمة خبيراً طبياً لتقدير الأضرار التي لحقت بالمزارع ومداهما وتأثيرها على حياته العامة وقدرته على العمل ، ثم تحدد من جانبها ما إذا كان مستحقاً للتعويض من عدمه؟

وعموماً يجب أن يشمل التعويض العناصر التالية :

- 1- خسارة الكسب بسبب تلف المزروعات أو فقد الربح .
- 2- المصروفات الطبية والعلاج بما فيها تكاليف الأدوية .
- 3- مصروفات الجنازة بالنسبة للمتوفي .
- 4- مصروفات ورسوم التقاضي .
- 5- نفقة المعيشة الزوجة والأبناء والمعالين .
- 6- الألم والمعاناة .
- 7- فقد العمر المتوقع .

كما تلتزم السلطة الوطنية بتعويض الضحية عما أصابه من ضرر ؛ متى تعذر ذلك لأي سبب من الأسباب كعدم القدرة على ملاحقة الاحتيال أو تأخره ، وهو ما تميل إليه عدد من الدساتير بالنص في صلب نصوصها على إلزام الدولة بتعويض المزارعين .

ويجب الإشارة إلى وجوب أن يشمل التعويض جميع المزارعين الضحايا ذوي المراكز القانونية الواحدة ، فلا يجب التمييز حسب نوع الضرر ، وإن كان من الممكن تمييز ثلثة منهم بمعاملة أكثر رعاية مثل : الإناث بسبب هشاشة موقفهم . ولقد أثبتت دراستنا أن معظم المزارعين لم يحصلوا على أي تعويض من قيمة الأضرار التي أصيبت فيها في الحروب الثالثة على غزة . وعلى سبيل المثال ففي المجموعات المركزة التي أجراها مع مزارعي (رفح) ثبت ما هو تال<sup>1</sup> :

المزارع / محمد برهم عبد الهادي الشاعر ، تضرر في الحرب الثانية 2012م بمبلغ (24.000) دولار تقريباً والضرر أصاب محصول الطماطم وشبكات الري الخاصة بالمحصول .

المزارع / عمر محمود محمد الشاعر ، تضرر في الحرب الثالثة ضرراً كلياً بمبلغ (6000) دولار (دفيئات زراعية) 4 دونم فلفل و3 دونم ذرة .

المزارع / محروس زعرب . تضرر في الحرب الثالثة على غزة 2014م ويقدر مبلغ الخسارة تقريباً (4000) دولار ، وسبب هذه الخسارة عدم التمكن من الوصول للمزرعة بسبب الحرب .

المزارع / محمود حمدي محمود الشاعر ، تضرر في الحرب الثالثة بما يقدر بمبلغ (2000) دولار بمحصول الفلفل الأخضر .

المزارع / محمود حمدان محمود الشاعر ، تضرر في الحرب الثالثة بما يقدر (10.000) دولار في المحاصيل (فلفل - طماطم - بازلاء).

المزارع / سميح عبد الشاعر ، تضرر في الحرب الثالثة بما يقدر (4000) دولار في محصول الطماطم .

المزارع/ عارف حمدان الشاعر ، تضرر في الحرب الثالثة بما يقدر بمبلغ (6000) دولار في المحاصيل (بطاطا - طماطم - بادنجان) .

المزارع / كليب سليمان حسين عرادة ، تضرر في انتفاضة الأقصى على غزة بما يقدر (12،000) دولار في المحاصيل التالية (أشجار فواكه 3 سنوات - أشجار فواكه 10 سنوات - شبكات ري - سياج حماية) ، وكان الدمار كلياً ،

<sup>1</sup> جلسة استماع مركزة مع مجموعة من مزارعي رفح بجمعية مزارعي رفح يوم الأربعاء 2015/12/30م .



وتضر أيضاً في الحرب الثالثة بما يقدر بمبلغ (5000) دولار أيضاً تجريف أشجار وشبكات ري وتضرر من الصقيع بما يقدر بمبلغ (30،000) دولار في محصول العنب .

من جانبه قال أحد الزراعين بخان يونس : إن المنطقة الشرقية تعرضت للزراعة فيها لدمار كبير بفعل الحرب الأخيرة التي شهدتها قطاع غزة ، وأن التعويضات التي حصل عليها المزارعون لم تسد إلا الشيء القليل من الخسائر الفادحة التي تعرضوا لها .

ولفت الانتباه إلي أن بعض المساعدات التي تقدم للمزارع من حبوب وأشجار تأتي إما بعد انتهاء موسم أم في الوقت غير المناسب ، فلا يستفاد منها ، وأوضح أن معظم الاشتال التي تأتي عن طريق المساعدات لتعويض المزارعين عن خسارتهم معظمها تألف ويجب أن تخضع لمراقبة الجهات المعنية<sup>1</sup> .

ونفى مسئولون فلسطينيون وجود فساد في توزيع المساعدات وإعادة تأهيل القطاع الزراعي في قطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية الثالثة ضد قطاع غزة التي سببت دماراً واسعاً وألحقت خسائر فادحة لدى الأراضي الزراعية ومزارع اللحوم والأسماك .

وأكد مدير اتحاد لجان العمل الزراعي أن المشاكل تظهر نتيجة التباين في حجم الأضرار والامكانيات المتاحة للتعويض وإعادة الإصحاح للمزارعين والصيادين وأصحاب المزارع .

وأضاف : نواجه مشكلة بأن كثير من المتضررين يقدمون أوراق غير دقيقة عن حجم الأضرار والأموال ؛ مما يسبب ارباكاً في تقدير المعونات والمساعدات .

وأوضح وكيل مساعد وزارة الزراعة في قطاع غزة أن الوزارة لديها قاعدة بيانات منذ عام 2009م للمزارعين والتي تعتبر برنامج ارشادي للتنشيبك مع المؤسسات الأهلية بشكل فعال .

وأن هناك تعاون حثيث بين الوزارة والمؤسسات الأهلية ، وهي تعمل بشكل حثيث لاستعادة التعافي لدى القطاع الزراعي ، مشيراً إلى أن هناك تقدم ملحوظ وهو ما انعكس على الوصول لمرحلة التصدير .

وأوضح أن المؤسسات الأهلية ووزارة الزراعة الفلسطينية لا تقدم تعويضات للمزارعين بل تقدم مساعدات لتمكين المزارعين والصيادين من العودة إلى مرحلة الانتاج وعدم توقف عجلة العمل لديهم.

وأشار إلى أن وزارة الزراعة في غزة لديها تعاون واتصال مباشر مع الوزارة في رام الله من أجل الوصول إلى قدر أكبر من التعاون وتحقيق فعالية في المتابعة والعمل ؛ منوهاً إلى وجود جهود لتفعيل ما يسمى (صندوق المزارع) في قطاع غزة كما هو الحال في الضفة الغربية<sup>2</sup> .

وحذر البعض من قيام بعض المزارعين بتزوير العقود بسبب اشكاليات الملكية ؛ حتى يتمكن من الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات ومن أكثر من جهة<sup>3</sup> .

ولعل في إصدار مجلس الوزراء لائحة تنفيذية تعالج مشاكل التعويض الناتج عن تعدد المالكين والحائزين والنزاعات الإرثية وغيرها مما يسبب تعطيل حصول العديد من المزارعين على حقوقهم التعويضية ، خاصة في ظل الخلاف القانوني والقضائي بين من يرى منح المنتفع الحق في التعويض باعتباره المتضرر المباشرة ، ومن يرى أن يمنح مالك الأرض هذا الحق باعتبار أنه الأصل في العلاقة التعاقدية ، وثالث يرى أن يقسم التعويض بين المالك والمزارع كل بحسب نصيبه من الأضرار<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بخان يونس ، بالجمعية الشرقية للزراعة والتطوير ، بتاريخ 2015/12/21م .

<sup>2</sup> <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=819730>

<sup>3</sup> مجموعات مركزة مع عاملين في وزارة الزراعة ومؤسسات زراعية وموظفين من بلديات والحكم المحلي بقطاع غزة ، بالإغاثة الزراعية بغزة ، بتاريخ 2016/1/13م .

<sup>4</sup> مجموعة مركزة للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين ، بنقابة المحامين بغزة ، بتاريخ 2016/1/10م .

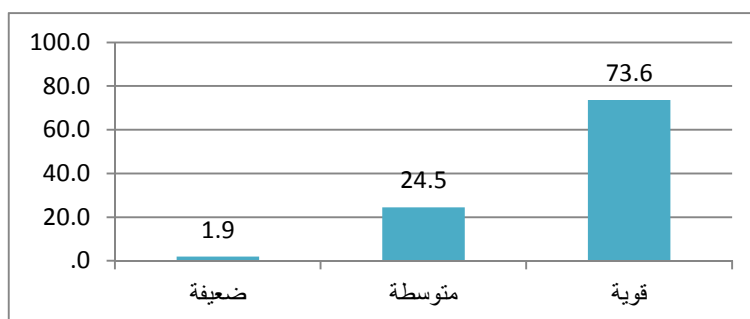
مستوى تأثير الحصار على العمل الزراعي والتعويض عن الخسائر بفعل الحروب المتتالية على قطاع غزة والجهات المهمة بتعويض المزارعين

أظهرت النتائج الى أن 9،1% من أفراد العينة كان مستوى تأثير الحصار على عملهم الزراعي ضعيف و 5،24% متوسط في حين 6،73% قوي ، أما بخصوص التعويض عن الخسائر بفعل الحروب المتتالية على قطاع غزة لوحظ أن 7،32% من أفراد العينة حصلوا على تعويضات عن خسائرهم و 3،67% لم يحصلوا على تعويضات عن خسائرهم ، في حين أن النتائج قد أظهرت بأن 8،3% من الذين حصلوا على تعويضات عن الخسائر بفعل الحروب كانت تلك التعويضات كافية بالنسبة لهم بينما 2،96% لم تكن تلك التعويضات كافية بالنسبة لهم .

أما بخصوص الجهات المقدمة للتعويضات أظهرت النتائج أن 6،9% من أفراد العينة تم تعويضهم من السلطة الوطنية و 8،3% حصلوا على التعويض من الدول العربية و 5،86% من أفراد العينة حصلوا على التعويض من المؤسسات الدولية والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

جدول (21) مستوى تأثير الحصار على العمل الزراعي والتعويض عن الخسائر بفعل الحروب المتتالية على قطاع غزة والجهات المهمة بتعويض المزارعين ( ن = 159 )

وجهة النظر	التكرار	النسبة %
كم مستوى تأثير الحصار على عملك الزراعي؟		
ضعيفة	3	1.9
متوسطة	39	24.5
قوية	117	73.6
المجموع	159	100.0
هل حصلت على تعويض عن خسائر بفعل الحروب المتتالية علي غزة؟		
نعم	52	32.7
لا	107	67.3
المجموع	159	100.0
هل كان التعويض كافي؟		
كافي	2	3.8
غير كافي	50	96.2
Total	52	100.0
من هي الجهة التي عوضتك؟		
السلطة الوطنية	5	9.6
دول عربية	2	3.8
مؤسسات دولية	45	86.5



## الفرع السادس : حق المزارع في تلقي العون الفوري .

يعتبر الحق في العون القانوني تطبيقاً لمبدأ المساواة أمام القانون أحد دعائم دولتنا الفلسطينية العتيدة ، حيث لا تلو سيادة القانون ما لم يطبق هذا المبدأ على قدم المساواة بين كافة فئات المجتمع الفلسطيني القوية والهشة على حد سواء ، فيتحقق الأمن الاجتماعي في المجتمع .

والعون القانوني توجه حديث لتنفيذ مبدأ (حق التقاضي للجميع) الذي يتبناه القانون الأساسي الفلسطيني والداستير الحديثة .

فهو خدمة تطوعية تقدمها مؤسسة متخصصة للفئات الهشة في المجتمع بمستويات ثلاثة تشمل : استشارات قانونية شاملة في الدعاوى والطلبات المدنية والجزائية والإدارية ، بالإضافة إلى التمثيل القانوني للمستفيدين في القضايا ، ونشر الوعي القانوني على المزارعين ؛ حتى يتمكنوا من معرفة حقوقهم القانونية ؛ باعتبار أن معرفة الحق هو أول خطوة في سبيل الحصول عليه .

وتتولى هذا النوع من العون بعض مؤسسات السلطة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني خدمةً للفئات الهشة والأقل حظاً في المجتمع : كالمزارعين الفقراء .

وتقدم خدمات العون القانوني إما بصورة مباشرة للمزارعين أو بواسطة تحويل من المؤسسات المعنية بمتابعة حق الجميع في الوصول إلى العدالة .

والاتجاه السائد أن المؤسسات التي تقدم العون القانوني تحصل على تمويلها من الخارج أو من متبرعين أفراد ، ويكاد يندعم دور السلطة الوطنية في دعم وتمويل هذا القطاع الخدمي القانوني في فلسطين عكس ما يقدم لمثيله في أوروبا وأمريكا . ونشير إلى أن الفئات الهشة من المزارعين هي تلك المجموعات المجتمعية الضعيفة والتي لا تكون قادرة على الحصول على النصفة العادلة لمظالمها لأسباب مادية أو جنسانية أو موروث اجتماعي أو لأي سبب آخر . ولا ريب أن تواجد الفئات الهشة من المزارعين يكون على نطاق غير محدد في المجتمع من حيث المكان والزمان ، ويتطلب تقديم العون القانوني الوصول إلى هذه الفئات بأيسر السبل وأنجعها ومنها :

1 - تنظيم قاعدة بيانات خاصة بالفئات الهشة من المزارعين وتضمينها كافة المعلومات التي تساعد في الوصول إليهم دون عناء وخاصة تحديد محل السكن بدقة متناهية وأرقام الهواتف الثابت والجواله الخاصة بهم أو التي يمكن من خلالها الوصول إليهم .

2- تشكيل فرق بحث اجتماعي تتولى إجراء الدراسات عن كل فئة من الفئات وتصنيفهم حسب تخصصاتهم وتحديد المشاكل التي يعانون منها .

3- تحديد أكثر المناطق كثافة من حيث تواجد الفئات الهشة مع تحديد سبل الوصول إليهم.

يجب أن يخضع تحديد الفئات الهشة من المزارعين في قطاع غزة لركائز علمية قويمه ، وتقوم هذه على الركائز على ثلاث معايير هي :

1- المعيار المادي ، أي مدى قدرة المزارع المادية على المطالبة بالحق .

2- المعيار المعرفي ، أي مدى معرفة المزارع بحقوقه القانونية .

3- المعيار الإمكانية (معيار المقدرة)، أي مدى قدرة المزارع على الوصول للعدالة .

ولعل المفاجأة التي أثبتتها دراستنا أن جميع الذين جرى معهم لقاءات ضمن مجموعات مركز من المزارعين على مستوى قطاع غزة لم يكن لديهم أدنى المعلومات عن هذا الحق ؛ خاصة في ظل وجود حوالي (20) عيادة قانونية تقدم هذا العون على مستوى نقابة المحامين والجماعات والمؤسسات العامة المنتشرة في قطاع غزة منذ عام 2009م .

## الفرع السابع : حق المزارع في التقاضي على المستوى المحلي والدولي .

### تمهيد :

إن تكافؤ المتماثلين في الحماية القانونية ؛ مؤداه أنها تسعهم جميعاً ، فلا يقصر مداها على بعضهم ولا يمتد لغير فئاتهم . ولا يجوز بالتالي أن تكون هذه الحماية تعميماً مجاوزاً لنطاقها الطبيعي ، ولا أن يقلص المشرع من دائرتها بحجبها عن ثلثة ممن يستحقونها وبصفة خاصة المزارعين الذين يواجهون صعاب عدة في الوصول إلى حقوقهم عبر مبدأ (حق التقاضي للجميع) الذي يعتبر من المبادئ الأساس في النظام الدستوري الفلسطيني ، وبه تكفل السلطة الوطنية بناء دولة العدالة :

### الفصل الأول : حق المزارع في التقاضي على المستوى المحلي .

نص القانون الأساسي على هذا المبدأ بقوله : " التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل فلسطيني حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي ، وينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا " <sup>1</sup> : وهذا يعني أن من حق الناس جميعاً - القادر والهش منهم - اللوج إلى قاضيه الطبيعي ، وهو حق دستوري لا تملك أي سلطة حرمانهم منه .

وإذ كان القانون الأساسي بما نص عليه من أن لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي ؛ وقد دل على أن هذا الحق في أصل شرعته هو حق للناس كافة تتكافأ فيه مراكزهم القانونية في سعيهم لرد العدوان على حقوقهم دفاعاً عن مصالحهم الذاتية ، وأن الناس جميعاً لا يتمايزون فيما بينهم في مجال حقهم في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي ؛ مما يقتضي من السلطة الوطنية توفير سبل العون القانوني للمزارعين على المستوى التشريعي والتطبيقي ؛ وذلك بهدف توفير الاستشارات القانونية ، والتمثيل المجاني أمام القضاء ، ونشر الوعي في كافة المجالات القانونية التي تهم المزارعين لتحقيق العدالة في أبعي صورها .

ولعل في تشكيل محكمة خاصة بالنزاعات الزراعية قد يكون الحل الأمثل لما للتخصص من فائدة عظيمة تزيد في كفاءة المحكمة وسرعة الفصل في الدعاوى والطلبات لما لها من أهمية بالغة في مثل هذه النوعية من القضايا بسبب طبيعتها وهشاشة أطرافها في معظم الأحيان ؛ خاصة في ظل فشل المنظومة القضائية الحالية قطاع غزة بفعل عوامل عدة تهدد بانهيار منظومة العدالة القضائية وتوجه الجمهور صوب القضاء البديل <sup>2</sup> .

### الجهة التي يتوجه لها المزارع عند وقوع نزاع على الأراضي الزراعية :

أظهرت النتائج أن 0,39% من أفراد العينة المزارعين عند وقوع نزاع على الأراضي الزراعية يتوجهون إلى القضاء و 9,51% منهم يتوجهون للعشائر و 5,4% منهم للتحكيم في حين أن 5,4% منهم يتوجهون للنياحة العامة والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

وجهة النظر	التكرار	النسبة%
ما هي الجهة التي تتوجه لها عند وقوع نزاع على الأراضي الزراعية		
القضاء	60	39.0
العشائر	80	51.9
التحكيم	7	4.5
النياحة العامة	7	4.5
المجموع	154	100.0

<sup>1</sup> راجع : المادة (1/30) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005م .

<sup>2</sup> مجموعة مركزة للقضاة وأعضاء النياحة والمحامين ، بنقابة المحامين بغزة ، بتاريخ 2016/1/10م .

## الغصن الثاني : حق المزارع في التقاضي على المستوى الدولي .

في الأول من أبريل عام 2015م أصبحت فلسطين دولة عضو بالمحكمة الجنائية الدولية في خطوة أقل ما يقال عنها : إنها عصر القضاء على العقبة الكأداء التي كانت تقف حائلاً أمام ملاحقة منتهكي القانون الإنساني الإسرائيليين لمحاكمتهم عما اقترفوه من جرائم وآثام بحق البشرية جمعاء ، ولوقف غيرهم ممن تسول لهم أنفسهم ارتكاب جرائم دولية جديدة . إن باستطاعتنا اليوم ولوج باب هذه المحكمة للمطالبة بمحاكمتهم عن جرائمهم الدولية بصفة عامة ، وعن جرائمهم ضد المزارعين بصفة خاصة .

(فإسرائيل) تعد قوة احتلال عليها التزامات ومسئوليات قانونية وإنسانية تجاه الفلسطينيين ؛ حتى إعادة الانتشار من قطاع غزة أحادي الجانب عام 2005م ، والذي احتفظت إسرائيل لنفسها فيه بصلاحيات أمنية واسعة بشكل يؤثر مباشرة على المزارعين ، وبقاء السيطرة الاقتصادية والعسكرية على الإقليم : الجوي والبحري والبري ، والسيطرة الكاملة على معابره الحدودية وإدارة سجل السكان ، وإجراءات لم شمل العائلات ودخول البضائع إلى غزة أو الخروج منها والتحكم الكامل بتزويد غزة بالوقود والكهرباء والغاز ...<sup>1</sup> .

وقد استغلت إسرائيل ذلك الأمر فقامت باجتياح القطاع بشكل شبه يومي ، ولكنه تعرض في السنوات الأخيرة لثلاث اجتياحات كبيرة : الأول كان في السابع والعشرين من ديسمبر عام 2008م واستمر لمدة (22) يوماً ، حيث ارتكبت فيه جرائم دولية متعددة أسفرت عن وقوع أكثر من (1451) قتيلاً ، أما المصابين فبلغ عددهم أكثر من (5500) مصاباً ، بينهم (440) إصابتهم خطيرة ، كما أن منهم مئات من أصحاب الإعاقة الدائمة من فاقدي الأطراف والعيون وغيرها من أعضاء الجسم . وقد تكرر هذا المنهج الدموي في الاجتياح الثاني بتاريخ الرابع عشر من نوفمبر 2012م وانتهى في الحادي والعشرين منه وأسفر عن أكثر من (155) قتيلاً ومئات المصابين.

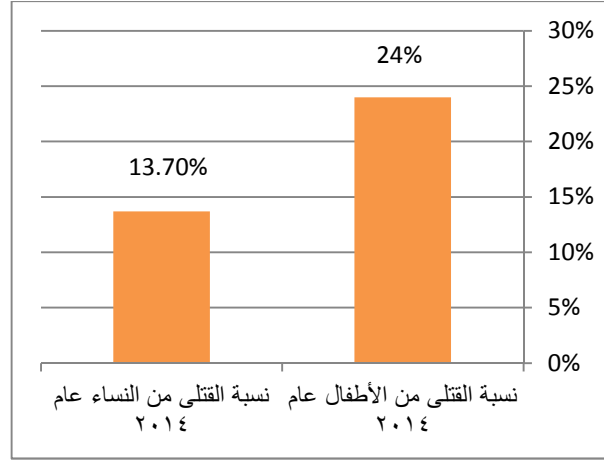
وكان الاجتياح الثالث في الثامن من يوليو عام 2014م واستمر (52) يوماً بلغ عدد قتلاه أكثر من (2204) قتيلاً : 24 % منهم أطفال ، و13،7 % من النساء ، و(895،10) مصاباً 30 % من الأطفال و19،4 من النساء<sup>2</sup> ، وكان الأول من أغسطس الأكثر دموية حيث قتل فيه أكثر من (160) مواطن<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> ويتنافى ذلك مع القانون الدولي وما ورد في المادتين : (55 ، 56) من اتفاقية (جنيف) الرابعة ، وتندرج تلك السياسة أيضاً تحت العقوبات الجماعية المحظورة في المادة (33) من الاتفاقية ذاتها .

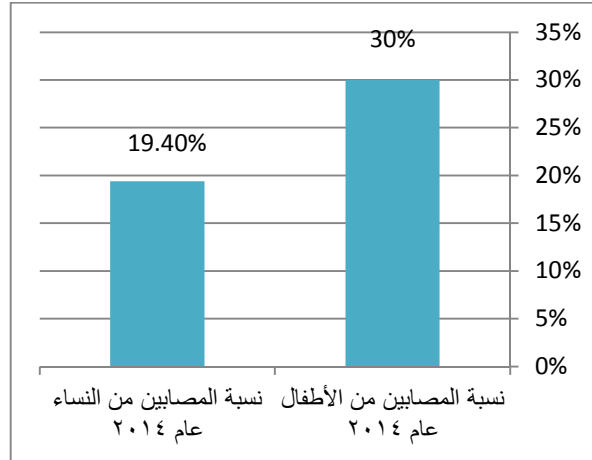
<sup>2</sup>[http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com\\_content&view=article&id=12308:-872014&catid=154:2012-07-29-07-02-04%5Ch](http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=12308:-872014&catid=154:2012-07-29-07-02-04%5Ch)

<sup>3</sup> <http://almesryoon.com/%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88-%D8%B9%>

شكل (22) يوضح نسبة القتلى من الأطفال والنساء عام 2014م



شكل (23) يوضح نسبة المصابين من الأطفال والنساء عام 2014م



وثبت أن قوات الاحتلال الإسرائيلي لم تأخذ بالتدابير اللازمة لحماية المدنيين ومنهم المزارعين ، وشتت عليهم وعلى مزارعهم وممتلكاتهم هجمات عشوائية في العديد من الأحيان ، وقد أدى هذا إلى تدمير 132,17 منزلاً ، منها 465,2 منزلاً دُمّرت بشكل كلي ، و667,14 منزلاً دُمّرت بشكل جزئي ، إضافة إلى 500,39 من المنازل لحقت بها أضرار . وقال المرصد الأورومتوسطي : إن عدد من هم بلا مأوى جراء هدم منازلهم تجاوز 000,100 شخصاً . وقدر المرصد مجموع الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاع الاقتصادي في قطاع غزة بنحو 3 مليار و6 مليون دولار .

وأفاد بأن الاحتلال استهدف (9) محطات لمعالجة المياه ، و(18) منشأة كهربائية ، و(19) مؤسسة مالية ومصرفية ، و(372) مؤسسة صناعية وتجارية ، إضافة إلى استهداف (55) قارب صيد ، و(10) مشافي ، و(19) مركزاً صحياً ، و(36) سيارة إسعاف . بينما بلغ عدد المدارس المستهدفة (222) مدرسة ، منها (141) مدرسة حكومية ، (76) مدرسة منها تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) و(5) مدارس خاصة ، فيما بلغ عدد الجامعات المستهدفة (6) جامعات ، وبلغ عدد الجمعيات الخيرية المستهدفة (48) جمعية ، تقدم خدمات اجتماعية وإغاثية لما يزيد عن مائتي ألف شخص . كما استهدفت هجمات الاحتلال محطة توليد كهرباء واحدة<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> <http://www.euromedmonitor.org/ar/article/631>

وقد أثبتت الاستراتيجية الفلسطينية المعمول بها منذ سنين خلت أنها فشلت فشلاً ذريعاً باستثناء خطوة الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية عام 2015م ؛ مما يستوجب إعلان إفلاسها وتبني استراتيجية جديدة تكفل أعمال العدالة القضائية الجنائية الدولية .

كما أن الأمر يتطلب ضرورة التنسيق وتبادل الخبرات بين المزارعين والمؤسسات المختصة وخلق شبكات اتصال بينهم وبين النيابة العامة والقضاة والمحامين والجهات الأكاديمية ، بالإضافة إلى ضرورة سد الثغرات الناجمة عن عدم الخبرة والمعرفة لدى المؤسسات والمزارعين وأعضاء النيابة العامة والمحامين والضحايا عن طريق التدريب وتطوير القدرات في الاختصاص الدولي وقوانين العقوبات والإجراءات الجنائية والقانون الجنائي الدولي .

#### توجه أفراد العينة المزارعين للجهات المعنية لتقديم شكاوي ضد حرمانهم من حقوقهم والتعدي عليها

أظهرت النتائج أن 71،7% من أفراد العينة قد توجهوا للقضاء الدولي لتقديم شكاوي عن حرمانهم من حقوقهم والتعدي عليها ، بينما 28،3% منهم لم يتوجهوا للقضاء الدولي ، أما بخصوص الشكاوي الناجمة عن الانتهاكات من ويلات الحرب لوحظ أن 7،32% من افراد العينة قدموا شكاوي عما تعرضوا له من ويلات الحرب و 3،67% لم يتقدموا بشكاوي ضد الانتهاكات الناجمة من ويلات الحرب .

هذا وأظهرت النتائج أن 5،38% من افراد العينة قد قاموا بتقديم شكاوهم للسلطة الوطنية و 8،5% قدمت شكاوهم لمحام خاص و 8،55% قدموا شكاوهم لمؤسسات المجتمع المدني ، وقد لوحظ من خلال النتائج أن 7،5% من أفراد العينة الذين تقدموا بشكاوي قد تم متابعة شكاوهم حسب الاصول بينما 8،35% لم يتم متابعة شكاوهم حسب الاصول .

جدول (24) توجه أفراد العينة المزارعين للجهات المعنية لتقديم شكاوي ضد حرمانهم من حقوقهم والتعدي عليها ( ن =

(159

وجهة النظر	التكرار	النسبة %
هل أنت على استعداد للتوجه للقضاء الدولي لتقديم شكاوي عن حرمانك من حقوقك والتعدي عليها؟		
نعم	114	71.7
لا	45	28.3
المجموع	159	100.0
هل تقدمت بشكاوي عما تعرضت له من ويلات الحرب؟		
نعم	52	32.7
لا	107	67.3
المجموع	159	100.0
فمن هي الجهة التي قدمت الشكاوي لها؟		
السلطة الوطنية	20	38.5
محام خاص	3	5.8
مؤسسة مجتمع مدني	29	55.8
هل تمت متابعة شكاوك حسب الأصول؟		
نعم	9	5.7
لا	57	35.8
المجموع	66	41.5

## المبحث الثالث

### معوقات التنمية الزراعية في قطاع غزة وحلولها

#### تمهيد :

في ضوء العرض والتحليل السابق يتضح ضرورة إنجاز العديد من الإجراءات لتصحيح التشوهات وتعديلها من أجل وضع الزراعة في مسارها الصحيح وموقعها المناسب على سلم أولويات التنمية المستدامة الفلسطينية ، وهذا يتطلب بيان معوقات التنمية الزراعية في قطاع غزة واقتراح الحلول الملائمة لها .

ولقد رأى الأستاذ /رامي مراد المسئول المالي بسكرتاريا حقوق الانسام والقانون الدولي الانساني : أن التركيز يجب أن ينصب على إجراء دراسات متخصصة في كل معيق من المعوقات ووضع المقترحات المناسبة لكل مشكلة تكون قادرة على حلها وبصفة خاصة فساد الأسمدة وأضرارها ، ووضع استراتيجية وطنية لبحث سبل الاكتفاء الذاتي في الموارد الزراعية أو التحول صوب الاستيراد خاصة في ظل أن الزراعة تستنزف المياه<sup>1</sup> .

ولقد لخص أحد الزراعين تلك المعوقات والإشكاليات بقوله : نحن كمزارعين في قطاع غزة نواجه الكثير من المشاكل بصورة مختلفة عن كل المزارعين في العالم أي نحن كمزارعين نعتبر منهيين بشكل كامل ، وازدادت تلك المشاكل بشكل عام بعد تتابع الحروب في قطاع غزة أصبح هناك إهمال للأراضي خوفاً من عدم الحصول علي الإنتاج الربح وخوفاً من قصف تلك الأراضي ، وبالتالي الحصول علي خسارة في المحصول ، وواجهنا عدة مشاكل أخرى متعلقة بغلاء أسعار الأسمدة ويعتبر السمد الزراعي غير جيد في الآونة الأخيرة ، وعدم القدرة علي الوصول للمنتجات وتصديرها للخارج ، والمواد الكيماوية غير جيدة ، وشح المياه وملوحتها الزائدة تؤدي الي تلف المزروعات ، وانخفاض مستوي الاستثمار ، وقلة السمد المتوفر وغلاء الغاز<sup>2</sup> :

#### أولاً : القيود التي يفرضها الاحتلال .

تتعدد القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على التنمية الزراعية في فلسطين بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصة ومنها : القيود المفروضة منه على مدخلات الإنتاج الأساس : كالبذور والأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية ومتطلبات الوقاية ومقاومة الآفات ، وعدم الحصول عليها بكميات وجودة مناسبة وارتفاع أسعارها . وعدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية نتيجة لقيام إسرائيل بمصادرة الأراضي الحدودية ومنع الزراعين من الوصول إليها ، وإغلاق جزء كبير منها كمناطق عسكرية ، بالإضافة إلى عمليات النهب المتواصلة للمياه الفلسطينية .

وتعتمد إسرائيل إلى تفريغ الأسواق المحلية من أي منتج مميز وتمنعه من منافسة منتجاتها ؛ حتى تظل الأسواق الفلسطينية منفذاً مربحاً ومحتكراً للمنتجات الزراعية الإسرائيلية .

وفي أحدث اعتداء على القطاع الزراعي قامت قوات الاحتلال يوم السبت الثاني من يناير 2016م بقصف محطة التجارب الميكانيكية في منطقة المشتل غرب مدينة غزة ؛ بحيث أثر على عملها بنسبة 70 % ، وأدى إلى خسائر تفوق الـ

<sup>1</sup> مجموعات مركزة مع عاملين في وزارة الزراعة ومؤسسات زراعية وموظفين من بلديات والحكم المحلي بقطاع غزة ، بالإغاثة الزراعية بغزة ، بتاريخ 2016/1/13م .

<sup>2</sup> مقابلة مع المزارع / ياسر ربحي خميس أبو خليفة ، الخميس 2015/12/23م .



300 ألف دولار كتقدير أولي ، وهو ما سيؤثر سلباً على عملية خدمة محطات التجارب والمشاتل الزراعية ، وقد يشل عملها بشكل كبير <sup>1</sup> .

وهذا يقتضي اللجوء إلى القضاء الجنائي الدولي خاصة بعد أصبح ولوج باب المحكمة الجنائية الدولية يسيراً بعد أن أصبحت دولة فلسطين المحتلة (دولة طرف) في نظام روما الأساسي ويمكنها تقديم شكاوى ضد الاحتلال بشأن الجرائم التي ترتكب بحق المزارعين من قتل واصابات وحصار وغيرها من الجرائم الدولية التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل ليل نهار . ولم يشهد عام 2015م أي تغير في واقع المعابر ، فكافة معابر قطاع غزة التجارية مغلقة باستثناء معبر كرم أبو سالم وهو الوحيد الذي يعمل حتى اللحظة وفق الآلية السابقة لما قبل الحرب على قطاع غزة ، فلم يتغير أي شيء على آلية عمل المعبر من حيث ساعات العمل ، عدد الشاحنات الواردة ، نوع وكمية البضائع الواردة ، والزيادة التي حدثت في عدد الشاحنات الواردة نابعة من زيادة عدد الشاحنات الواردة للمساعدات ودخول مواد البناء للمشاريع الدولية والمشاريع القطرية العاملة في قطاع غزة وكميات مقننة من مواد البناء للقطاع الخاص لإعادة إعمار قطاع غزة . وما زالت إسرائيل تمنع دخول العديد من السلع والبضائع والمواد الخام والمعدات والآليات والماكينات وعلى رأسها مواد البناء والتي تدخل فقط وكميات مقننة .

ومن خلال رصد حركة الشاحنات الواردة عبر معبر كرم أبو سالم وأيام الاغلاق خلال عام 2015م فقد بلغ عدد أيام إغلاق معبر كرم أبو سالم (133) يوم وهو ما يمثل 36 % من عدد أيام العام . وبلغ عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة (93123) شاحنة خلال عام 2015م ، مقارنة مع (53153) شاحنة واردة إلى قطاع غزة في عام 2014م ، و(55833) شاحنة في عام 2013م و(57441) شاحنة في عام 2012م من مختلف الأصناف المسموح دخولها إلى قطاع غزة ، وبلغت نسبة الارتفاع في عدد الشاحنات الواردة 43 % خلال عام 2015م ، وبلغ متوسط عدد الشاحنات اليومية الواردة إلى قطاع غزة (255) شاحنة خلال عام 2015م . وعلى صعيد خروج البضائع من قطاع غزة ، فقد بلغ عدد الشاحنات الصادرة (1269) شاحنة إلى أسواق الضفة الغربية والأسواق الإسرائيلية والخارج ، وهذا يمثل 25 % من عدد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة قبل فرض الحصار <sup>2</sup> . يقول أحد الزراعين : " واجهت العديد من المشاكل أولها الحروب الإسرائيلية ونحن بسبب قربنا من مناطق الحدود المحتلة قمنا بالنزوح من أراضينا خلال الحرب وبالتالي أدى إلي إهمالنا لأرضينا ونتج عن ذلك فساد المحصول من الكيماويات الإسرائيلية المستخدمة والحصار الإسرائيلي ادي الي عدم قدرتنا علي تسويق منتجاتنا ... " <sup>3</sup> . ويرد آخر من غزة : نتيجة لموقع أرض المزارع في المناطق الحدودية في الشجاعة بالقرب من موقع ناهل عوز ، وهذه المناطق تضررت على مدار الحروب الثلاثة على قطاع غزة ، فقد عانى المزارع من العديد من المشاكل بسبب هذا الاحتلال والتي منها <sup>4</sup> :

- تجريف الأرض والاعتداء عليها وتجريف كافة ممتلكاته من سياج وشبكات الري والمزروعات التي كانت مزروعة والمخازن والأدوات الزراعية وغيرها .
- إطلاق النار بشكل مستمر على أراضي المزارعين نظراً لوجودها بالقرب من السياج الفاصل ، وهذا يشكل خطر على المزارعين ، ويكون سبب لدى المزارعين لوقف عملهم في هذه المناطق .
- حرمانهم من الوصول إلى أراضيهم من قبل الاحتلال .

<sup>1</sup> <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=257954>

<sup>2</sup> <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=818590>

<sup>3</sup> مقابلة مع المزارع / زياد أحمد محمد أبو حليلة ، الخميس 2015/12/23م .

<sup>4</sup> مقابلة مع المزارع / عبد الكريم عبدو عبد المعطي حبيب ، الأربعاء 2015/12/22م .

- في فصل الشتاء تقوم قوات الاحتلال بفتح خزانات مياه الأمطار المتواجدة عند الاحتلال صوب أراضي المزارعين ؛ مما يؤدي لغرق جميع مزروعات المزارعين وهذه تكبدهم خسائر فادحة .
- وتحدث المزارع عن وجود العديد من المشاكل التي نتيجة الحصار ومنها :
- اغلاق المعابر ، قال بأن الكثير من المدخلات الزراعية غير متوفرة في السوق المحلي اللازمة للعمل في الزراعة مثل : المبيدات ، الأسمدة ... .
- ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية بشكل كبير ، ونفترض مثلاً سعر كيس السماد الكيماوي كان قبل الحصار بـ (60) شيكل ، أما الآن فيباع في السوق بـ (150) شيكل .

### ثانياً : الزحف العمراني .

لعل أخطر العوامل التي تهدد المساحات الزراعية في قطاع غزة هي الزحف العمراني ، والمنطقة العازلة التي فرضها الاحتلال في المناطق الحدودية ، حيث تصل نسبة التعديلات الناجمة عن الزحف العمراني الى قرابة (590) دونم من الاراضي الزراعية ؛ الأمر الذي يتعارض إلى حد كبير مع المخطط الاقليمي لقطاع غزة (2005 - 2020م) <sup>1</sup> . ونصوص القانون الزراعي رقم (3) للعام 2013م .

ويقصد بالتصحر : تراجع القيمة الإنتاجية لاستخدامات الأراضي بفعل التغيير المناخي والنشاطات الإنسانية <sup>2</sup> . ويحظر المشرع الفلسطيني تجريف الأراضي الزراعية والبور أو نقل الأتربة منها أو إليها، ما لم يكن ذلك لأغراض تحسينها زراعياً أو المحافظة على خصوبتها وتحدد الوزارة ذلك وفقاً للقانون <sup>3</sup> .

يحظر إنشاء أية مبان عامة أو خاصة أو منشآت صناعية أو تجارية أو حرفية في الأراضي الزراعية أو البور أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم الأراضي لإقامة مبان عليها إلا في الحالات التالية : 1- الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها عن 5 آلاف متر مربع، يجوز لصاحبها إقامة بناء وحيد عليها، بقصد خدمة الإنتاج الزراعي على مساحة لا تزيد على مائة وثمانين متراً مربعاً ومن طابقين فقط.

2- الأراضي الزراعية التي تزيد مساحتها عن 5 آلاف متر مربع، يجوز لمالكها إقامة بناء وحيد لكل خمسة آلاف متر مربع منها، بقصد خدمة الإنتاج الزراعي، على مساحة لا تزيد على مائة وثمانين متراً مربعاً ومن طابقين فقط.

3- الأراضي الزراعية المساعدة التي تبلغ مساحتها عن 2500 متر مربع يجوز لمالكها إقامة بناء وحيد عليها بقصد خدمة الإنتاج الزراعي وعلى مساحة لا تزيد على مائة وثمانين متراً مربعاً ومن طابقين فقط.

4- الأراضي الزراعية المساعدة التي تزيد مساحتها عن 2500 متر مربع يجوز لمالكها إقامة بناء وحيد لكل 2500 متراً مربعاً منها، بقصد خدمة الإنتاج الزراعي وعلى مساحة لا تزيد على مائة وثمانين متراً مربعاً ومن طابقين فقط.

5- الأراضي الزراعية والبور التي تقيم عليها الدولة مشروعات ذات نفع عام أو تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني.

6- منشآت لخدمة المزرعة أو التوسع العمودي في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وفي جميع الأحوال، يشترط الحصول على ترخيص قبل البدء في البناء أو الإنشاء من الجهة المختصة بالتنسيق مع الوزارة <sup>4</sup> .

<sup>1</sup> راجع : المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية في قطاع غزة 2005-2020م ، منشور على موقع وزارة التخطيط :

<http://www.mop.ps/ar/arabic/?action=detail&id=6>

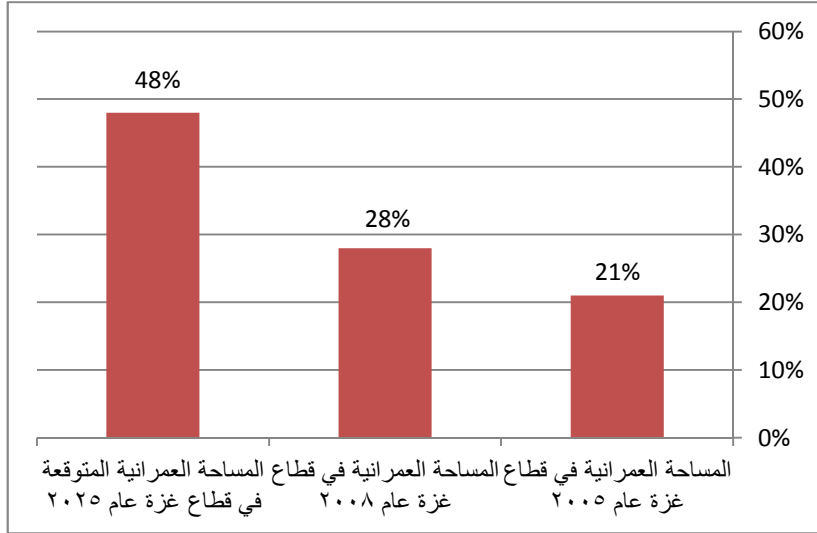
<sup>2</sup> راجع : المادة (1) من قانون الزراعة الفلسطيني رقم (2) لسنة 2003م المعدل بالقانون رقم (11) لسنة 2005م

<sup>3</sup> راجع : المادة (10) من قانون الزراعة الفلسطيني رقم (2) لسنة 2003م المعدل بالقانون رقم (11) لسنة 2005م .

<sup>4</sup> راجع: المادة (11) من قانون الزراعة الفلسطيني رقم (2) لسنة 2003م المعدل بالقانون رقم (11) لسنة 2005م

وقد ازدادت المساحة العمرانية من 21 % من مساحة قطاع غزة في 2005م إلى 28 % من مساحة قطاع غزة في عام 2008م ، ومن المتوقع ان تصل الى 48 % حتى عام 2025م .

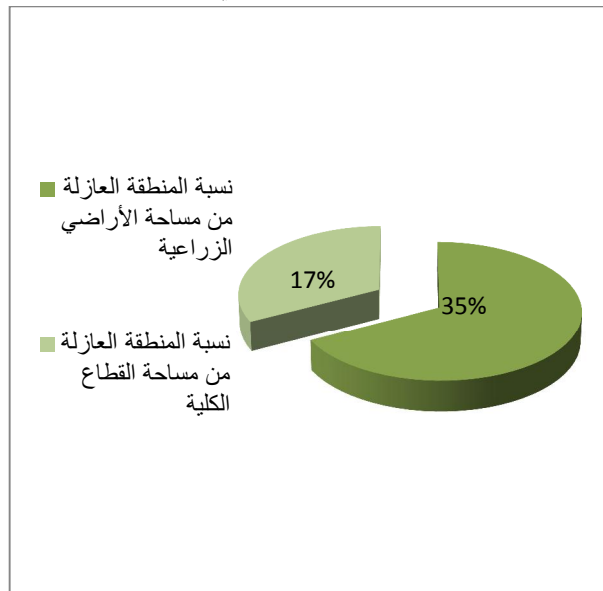
شكل (25) يوضح نسبة المنطقة العازلة من مساحة الأراضي الزراعية ومساحة القطاع الكلية



وتظهر هذه النسب كارثية المشهد على القطاع الزراعي الذي سوف يتراجع تدريجياً لحساب التمدد السكاني وهذا ما غفله المخطط الإقليمي ، فهذه الزيادة السنوية في المساحة العمرانية، سوف تمتد أيضاً الى كافة التخصيصات من الأرض التي شملها المخطط الإقليمي.

أما بالنسبة للمنطقة العازلة التي تبلغ مساحتها قرابة 35 % من مساحة الأراضي الزراعية و17% من مساحة القطاع الكلية وقد أدت سياسيات الاحتلال الاسرائيلي إلى اعاققة منع استخدام هذه الأراضي فقد أدت ممارسات الاحتلال إلى ابعاد العمران الفلسطيني عن هذه المناطق لتجنب الاصطدام بالاجتياح الإسرائيلي المتكرر ، هذا ينعكس بالسلب على باقي الأراضي في القطاع، يقلص من مساحة الأراضي المخصصة للزراعة .

شكل (26) يوضح نسبة المنطقة العازلة من مساحة الأراضي الزراعية ومساحة القطاع الكلية



إذا ما أضفنا لكل ذلك تراجع مساحة القطاع الزراعي والخسائر التي تلحق بالمزارعين مما اضطر جزء كبير من المزارعين إلى هجر هذه المهنة بسبب القروض، التجريف للأراضي.

ومن الجدير ذكره بأن المخطط الاقليمي قد أشار إلى حاجة قطاع غزة إلى 163 كم<sup>2</sup> للأراضي الزراعية ، ولكن الواقع الفعلي يشير إلى أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 2,75 كم<sup>2</sup> ، أي ما نسبته 46 % من المساحة المخصصة للزراعة وهذا يظهر الفجوة الكبيرة بين المخطط وبين الواقع ؛ الأمر الذي يتطلب وضع سياسية استراتيجية لضمان عدم التعدي على الأراضي الزراعية والتركيز على البناء الأفقي وكذلك استخدام الطرق الحديثة في الزراعة على تركيز على جودة المحصول في أقل مساحة للاستفادة من الجهد والوقت والمال .

ولعل العديد من الزراعين يقومون بتفتيت الملكية بعد كل حرب للاستفادة من المساعدات حيث أصبح في قطاع غزة أكثر من 40 ألف ؛ مما يؤثر سلباً على التوزيع العادل للمساعدات<sup>1</sup> .

ولعل الحل يتمثل في منع تفتيت الملكية في الأراضي الزراعية بموجب قانون جديد ، بحيث تبقى الأرض وحدة زراعية وتؤجر لمزارع أو مؤسسة وتقسّم الأرباح على الورثة ، فلا يجوز تملك رقبة الأرض لأكثر من واحد<sup>2</sup> .

ونشير إلى قيام بلدية غزة بوضع مضخة المجاري بجوار أراضي الزراعين في حي الزيتون بغزة ، وفي فصل الشتاء يتم فتح هذه المضخة وتدفع المجاري تجاه الأراضي الزراعية ؛ مما يؤدي ذلك لضرر بالغ في المزروعات نظراً لأن المجاري تحتوي على مواد كيميائية سامة ونسبة أملاح عالية جداً تؤدي لحرق المزروعات بشكل كامل ، وأيضاً تؤثر على بيوت المواطنين في المنطقة<sup>3</sup> .

### **ثالثاً: انخفاض مستوى الاستثمارات الزراعية .**

لا زال أغلبية المزارعين في غزة لا يدركون معنى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق المبني على المنافسة في الجودة والأسعار .

ولا زال ضعف تمويل القطاع الزراعي هو سيد الموقف ، وبالتالي ضعف تكوين رأس المال الزراعي مما يتطلب زيادته بهدف تطوير هذا القطاع .

ولا زال انخفاض مستوى الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي .

ولا ريب أن قلة نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي لا يمكن تركه للقطاع الخاص بشكل مطلق ، إذ يجب أن تتبنى السلطة الوطنية الاستثمار في مجالات البنى التحتية التي لا يمكن للقطاع الخاص الدخول بها ، وإشراك القطاع الخاص في الدخول في المشاريع الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي والتي تحقق له الأرباح في المشاريع ذات المردود السريع .

ويعد الاستثمار الزراعي من أفضل أنواع الاستثمار للأسباب التالية :

- 1- وجود فجوة كبيرة ما بين الإنتاج والاستهلاك .
- 2- محدودية الأرض الزراعية الخصبة في قطاع غزة لنقص الموارد من المياه .
- 3- الأرض الزراعية من الأصول ذات القيمة المتزايدة باستمرار .
- 4- زيادة الكثافة السكانية لوحدة المساحة .
- 5- تحول الدول المتقدمة لإنتاج بدائل الطاقة الحيوية من المحاصيل الغذائية .

<sup>1</sup> مجموعات مركزة مع عاملين في وزارة الزراعة ومؤسسات زراعية وموظفين من بلديات والحكم المحلي بقطاع غزة ، بالإغاثة الزراعية بغزة ، بتاريخ 2016/1/13 م .

<sup>2</sup> مجموعات مركزة مع عاملين في وزارة الزراعة ومؤسسات زراعية وموظفين من بلديات والحكم المحلي بقطاع غزة ، بالإغاثة الزراعية بغزة ، بتاريخ 2016/1/13 م .

<sup>3</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بغزة ، بجمعية جذور الزيتون ، بتاريخ 2016/1/4 م .

#### رابعاً : لعدم البحوث الزراعية .

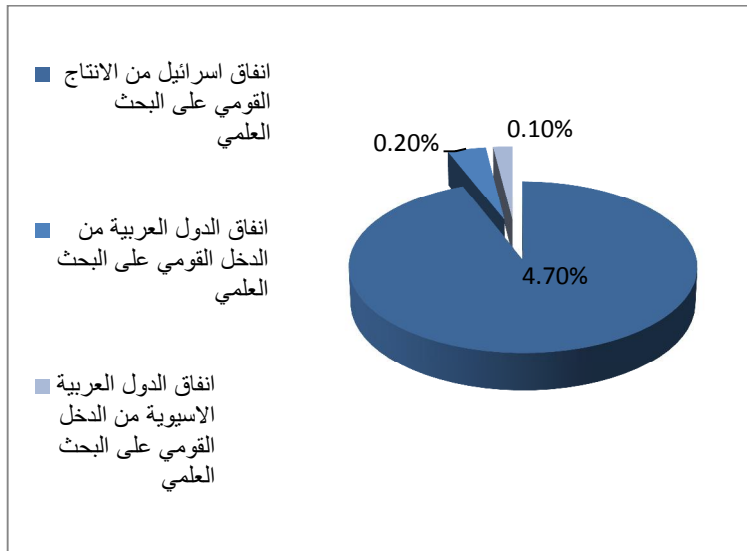
لقد أصبح البحث العلمي هو السمة البارزة للعصر الحديث ، بعد أن اتضحت أهميته في تقدم الدول وتطورها ، كما تأكدت أهميته في حل المشكلات التعليمية والاقتصادية والقانونية والصحية والسياسية ... ، ولم يعد هناك أدنى شك في أنه الطريق الأقصر والأفضل لتقدم الشعوب وحل المشكلات التي تعاني منها البشرية .

ولعل أهم البحوث في مجال التنمية الزراعية هي البحوث التطبيقية ، ويطلق عليها البحوث الميدانية وتهتم اهتماماً مباشراً بالمشكلات الحية الواقعية ومن مزاياها أن نتائجها أكثر قابلية للتطبيق لاتصالها المباشر بواقع الحياة . ومع أن البحوث تحتاج إلى وسائل كثيرة معقدة وتغطي أكثر من مجال علمي ، وتتطلب الأموال الطائلة ، إلا أن الدول المدركة لقيمتها ترفض أي تقصير نحوه ؛ لأنها تعتبر البحوث العلمية دعائم أساس لنموها وتطورها .

ولقد يسر العلم والبحث العلمي لدول صغيرة : كالاحتلال الإسرائيلي في المساحة والسكان أسباب القوة والتقدم والرفعة والنفوذ . والتي تتفق على البحث العلمي حيث أكدت بعض الدراسات سنة 2010م أن (الجامعات الإسرائيلية) تتفوق على الجامعات العربية وخاصة الجامعة العبرية التي احتلت المركز (64) على مستوى العالم ، بينما لم يرد ذكر أي من الجامعات العربية في الخمسمائة جامعة الأولى . كما وتتفق (إسرائيل) على البحث العلمي ضعف ما ينفق في العالم العربي ، حيث بلغ مجموع ما أنفق في (إسرائيل) على البحث العلمي غير العسكري ما يعادل حوالي (9) مليار دولار حسب معطيات 2008م .

وتتفق إسرائيل ما مقداره 7،4% من انتاجها القومي على البحث العلمي ، وهذا يمثل أعلى نسبة انفاق في العالم ، بينما تتفق الدول العربية ما مقداره 2،0% من دخلها القومي ، والدول العربية الآسيوية تتفق فقط 1،0% من دخلها القومي على البحث العلمي<sup>1</sup> .

شكل (27) يوضح انفاق الدول على البحث العلمي



ويعاني القطاع الزراعي في قطاع غزة من التهاون في تقييم وقبول البحث العلمي ؛ بسبب قلة المتخصصين المؤهلين أو تدخل الأهواء عند نشر الأبحاث ، والإهمال في تطبيق نتائج البحث العلمي ، حيث يتم وضع البحوث العلمية على الرفوف أو في الأدراج ، استهانة بقيمتها أو تهميشاً للباحثين أو لأسباب أخرى وقلة الموارد المالية المخصصة لمجالات البحث العلمي ، أضف إلى ذلك عدم تهيئة الأجواء العلمية للخبراء مما أدى إلى هجرة العقول الفلسطينية ؛ مما يتطلب انشاء مؤسسة فلسطينية متخصصة في مجال البحث العلمي الزراعي ؛ خاصة في ظل قلة الخبرات والكوادر المحلية المتخصصة والعملية في القطاع الزراعي ووجود فجوة ما بين الإنتاج والاستهلاك المحلي ناتجة عن استخدام الأساليب التقليدية في الزراعة .

<sup>1</sup> <http://www.alzaytouna.net/permalink/5421.html>

ومن ثم يجب أن تهتم وزارة الزراعة بالبحوث الزراعية والأساليب العلمية في الزراعة ، انطلاقاً من حقيقة بأن زيادة الإنتاج والإنتاجية يكون من خلال استخدام التقنيات الحديثة ، والأساليب الحديثة بالزراعة واعتماد التقنية الزراعية الحديثة باعتبارها أساس التطوير والتحسين ، واعتمدت هذه السياسة البحثية على البرامج الإنمائية الوطنية ، كمدخل أساس لتحسين الزراعة الغزية وفق أسس علمية رصينة هدفها تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين واقع المزارعين .

وقد صرح أحد المزارعين بأنه لم يتلقى أي زيارة من المهندسين الزراعيين المرشدين من وزارة الزراعة للقيام بعملهم وارشاد المزارعين على الطرق الصحيحة للزراعة وطرق مكافحة للأمراض والحشرات<sup>1</sup> .

#### مدى استخدام أفراد العينة المزارعين الطرق الحديثة في الزراعة وتناسب دخلهم مع عملهم

أظهرت النتائج الى أن 8,64% من أفراد العينة يستخدمون الطرق الحديثة للزراعة بينما 2,35% لا يستخدمون الطرق الحديثة للزراعة ، أما بخصوص تناسب الدخل مع العمل لأفراد العينة المزارعين لوحظ أن 5,19% من أفراد العينة يتناسب الدخل مع العمل لديهم ، بينما 5,80% منهم لا يتناسب الدخل مع العمل لديهم والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

جدول (28) مدى استخدام أفراد العينة المزارعين الطرق الحديثة في الزراعة وتناسب دخلهم مع عملهم (ن = 159)

وجهة النظر	التكرار	النسبة %
هل تستخدم الطرق الحديثة في الزراعة؟		
نعم	103	64.8
لا	56	35.2
المجموع	159	100.0
هل يتناسب دخلك مع عملك؟		
نعم	31	19.5
لا	128	80.5
المجموع	159	100.0

#### خامساً : انخفاض المتابعة والدعم الحكومي للمزارعين .

في ضوء تطبيق اتفاقيات التجارة الدولية والشراكة والاتفاقيات مع التجمعات الإقليمية، فقد تمخض عن ذلك فرض العديد من القيود على الدول ، وبشكل خاص ما يتعلق بدعم قطاعاتها الزراعية ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، إنتاجاً أو تسويقاً أو تصديراً ، وكذلك فرض الرسوم والقيود الجمركية أو الكمية على الاستيراد .

وقد شكلت الزراعة على الدوام أحد أعقد الموضوعات في المفاوضات الدولية ، وكان موضوع الدعم الزراعي هو العقدة كأداء أمام تقدم الجولات المختلفة للجان وما بعدها ، وذلك مرده أن الدول وبشكل خاص الغنية منها تحاول دعم وفرض حماية على الإنتاج الزراعي المحلي لاعتبارات عدة ، والذي بدوره يشكل تشويهاً للاقتصاد وبشكل خاص عدالة المنافسة واستفادة دول العالم الثالث من ميزات النسبية وخواصها التنافسية .

وبالرغم من كل الضغوطات الداخلية والخارجية على الدول الغنية لتقليل دعم الزراعة والذي نجم عنه تراجع في الدعم الزراعي بالنسبة للدخل المحلي الإجمالي في معظم دول العالم ما عدا تركيا ، فإن ذلك لم يرافقه بالضرورة تراجعاً في قيمة الدعم الكلي ، حيث إنها ازدادت بنسب متفاوتة في معظم الدول ، حيث زادت في كندا بنسبة 46 % ، وفي الاتحاد الأوروبي بنسبة 8 % ، والمكسيك 96 % ، وتركيا بنسبة 223 % ، والولايات المتحدة بنسبة 61 % ، وذلك خلال السنوات 1995-2005م .

<sup>1</sup> مقابلة مع المزارع / عبد الكريم عبدو عبد المعطي حبيب ، الأربعاء 2015/12/22م .

أما في قطاع غزة فقد أكد جميع المزارعين الذين جرت معهم لقاءات مركزة أو مقابلات أو استبيانات أنه لا يتلقون أي دعم حكومي ، بل إن العديد منهم قال : إن الحكومة في غزة تفرض عليهم ضرائب ورسوم وأعباء مالية لا يقدرّون على تحملها في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها قطاع غزة منذ عام 2007م .

#### مدى سهولة الحصول على الدعم الحكومي والقروض التي توفرها الحكومة واللازمة في التنمية الزراعية

أظهرت النتائج أن 1,3% من أفراد العينة يتلقون الدعم الحكومي اللازم للتنمية الزراعية و9,96% منهم لا يتلقونه ، أما بخصوص القروض التي تقدمها الحكومة لوحظ أن 3,1% من أفراد العينة توفر لهم الحكومة القروض اللازمة في التنمية بشروط ميسرة و7,98% منهم لا توفرها لهم بشروط ميسرة والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

#### جدول (29) يوضح مدى سهولة الحصول على الدعم الحكومي والقروض التي توفرها الحكومة واللازمة في التنمية

الزراعية (ن = 159)

وجهة النظر		التكرار	النسبة%
هل تتلقى الدعم الحكومي اللازم للتنمية الزراعية			
نعم		5	3.1
لا		154	96.9
المجموع		159	100
وجهة النظر		التكرار	النسبة%
هل توفر لك الحكومة القروض اللازمة بشروط ميسرة			
نعم		2	1.3
لا		157	98.7
المجموع		159	100

#### مدى سهولة الحصول على التراخيص وكذلك الخدمات والاعفاءات الضريبية اللازمة للاستثمار الزراعي

أظهرت النتائج أن 7,15% من أفراد العينة يحصلون على التراخيص اللازمة للاستثمار الزراعي بصورة ميسرة بينما 3,84% منهم يحصلون عليها بطريقة معقدة ، أما بخصوص تسهيل السلطة الحصول على الخدمات كالمياه والكهرباء وغيرها لوحظ أن 5,14% من أفراد العينة تقدم لهم الحكومة التسهيلات في الحصول على تلك الخدمات بينما 5,85% منهم لا تقدم لهم تلك التسهيلات ، وهذا وأظهرت النتائج أن 5,2% من افراد العينة يحصلون على الاعفاءات الضريبية اللازمة بينما 5,97% منهم لا يحصلون على هذه الاعفاءات والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

#### جدول (30) يوضح مدى سهولة الحصول على التراخيص وكذلك الخدمات والاعفاءات الضريبية اللازمة للاستثمار الزراعي

(ن = 159)

وجهة النظر		التكرار	النسبة%
هل حصولك على التراخيص اللازمة للاستثمار الزراعي ميسرة أم معقدة			
ميسرة		25	15.7
معقدة		134	84.3
المجموع		159	100.0
وجهة النظر		التكرار	النسبة%
هل تسهل السلطة الحصول على الخدمات كمثل (البلدية، المياه، الكهرباء)؟			
نعم		23	14.5
لا		136	85.5
المجموع		159	100.0

النسبة %	التكرار	وجهة النظر
هل تحصل على الإعفاءات الضريبية اللازمة		
2.5	4	نعم
97.5	155	لا
100.0	159	المجموع

يقول أحد المزارعين حسب تعبيره : " إن المعاناة التي يعانيها المزارعين متعدد ومنها : وجود بعض الإعاقات من وزارة الزراعة وذلك لعدم وجود تسهيلات مع المزارعين وإجبارهم بدفع الرسوم لاستخراج أي ورقة من الوزارة ، بما أنه يجب على الوزارة التخفيف من معاناة المزارعين وليس وضع أعباء على كاهلهم وأيضا من أنواع المعاناة التي يعانيها المزارعين احتكار التجار لبعض أصناف البذور وبيعها بسعر أعلى لأن المزارعين يشترون هذه البذور ديناََ لحين الإنتاج وأيضا بعض البذور تكون مضرورية أو عدم صلاحية للزراعة <sup>1</sup> .

وفي هذه الحالة عرض بعض المزارعين هذه المشكلة على المسؤولين بوزارة الزراعة وتبين أن هناك مسئولين بوزارة الزراعة متعاونين مع التجار في قضية البذور الفاسدة " <sup>2</sup> .  
وتحدث المزارعين بأن عدم وجود زيارات لمهندسين زراعيين يرشدوا المزارعين على طرق الزراعة الصحيحة والأمراض والآفات التي تصيب النباتات وطرق المكافحة <sup>3</sup> .

#### مشكلة المبيدات :

مبيدات الآفات الزراعية هي : المواد والمستحضرات المستعملة للوقاية من الآفات النباتية والحيوانية أو في مكافحة أمراض النبات والحيوان والقوارض والحشائش والكائنات الأخرى الضارة <sup>4</sup> .  
وأثرت المبيدات في محافظات غزة على كافة نواحي الحياة ، وبالتالي أثرت على قطاع الصحة والمياه والتربة ، كما أنها ألحقت أضراراََ بصحة المواطن الفلسطيني نتيجة للاستخدام المفرط ، وكذلك أثرت على صحة المزارع نفسه وهذا بدوره انعكس سلباً على الوضع الصحي لما له من تأثير طويل المدى مثل : احتمالية إحداث بعض الأمراض : كالسرطان وتشوهات الأجنة والتهاب وتليف الكبد والفشل الكلوي .  
وأظهرت نتائج دراسة حديثة أن (500) مزارع من عينة الدراسة يستخدم المبيدات في حين أن مزارعاً واحداً لا يستخدمها ويتجه للمكافحة المتكاملة <sup>5</sup> .

ولقد تحدث المزارعين بأن الكثير منهم يقومون بوضع المبيدات الكيماوية السامة على النباتات مثل مبيد (النيماكور) ، وهذا المبيد يسبب العديد من الأمراض السرطانية في حالة سوء استخدامه، فعبر المزارعين عن غضبهم من استخدام هذا المبيد لا سيما وأنه يضر بصحتهم ويسبب الأمراض لهم .

ورداً على ذلك تحدث المهندس / عبد الله أبو سكران عن هذه المشكلة قائلاً بأن مبيد (النيماكور) يعتبر من المبيدات السامة وأن فترة الأمان له (3) شهور ، ولذلك لا يمكن كطف الثمار إلا بعد انتهاء هذه الفترة ، وأنه لا يمكن معرفة إن كانت هذه الثمار بها متبقيات مبيدات أم لا سوى عن طريق جهاز فحص المتبقيات ، وقال بأنه يتوفر لدى وزارة الزراعة - الآن - هذا الجهاز ويقوموا بفحص الثمار ومراقبة المزارعين وخصوصاً المصدرين للخارج للدول الأوروبية مثل : مزارعي الفراولة اللذين يقوموا بتصدير مزروعاتهم ، فيتم فحصها في الوزارة والتأكد من صحتها قبل التصدير .

<sup>1</sup> مقابلة مع المزارع / عبد الكريم عبدو عبد المعطي حبيب ، الأربعاء 2015/12/22م .

<sup>2</sup> جلسة استماع مركزة مع مجموعة من مزارعي رفح بجمعية مزارعين رفح يوم الأربعاء 2015/12/30م .

<sup>3</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بغزة ، بجمعية جذور الزيتون ، بتاريخ 2016/1/4م .

<sup>4</sup> راجع : المادة (1) من قانون الزراعة الفلسطيني رقم (2) لسنة 2003م المعدل بالقانون رقم (11) لسنة 2005م

<sup>5</sup> <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/01/12/848631.html#ixzz3x2kDK400>



وقال بأن المدير العام لوقاية النبات والحجر الزراعي في وزارة الزراعة وعقب توفر هذا الجهاز أصدر قراراً بأنه كل من يعرف من المزارعين يقوم باستخدام هذا المبيد سوف يتم اعدام مزرعته بالكامل<sup>1</sup> .

من جهته قال أحد المزارعين : إن هناك ضعف في الرقابة على بعض المزارعين الذين يرشون مزرعاتهم وأشجارهم بشكل مفرط بالأدوية والأسمدة ، داعياً في الوقت نفسه المزارعين للتقليل منها حفاظاً على أرواح الناس بسبب المواد المسرطنة في تلك الأدوية<sup>2</sup> .

ونشير إلى أن القانون يوجب على موظفي وزارة الزراعة المخولين والجهات المختصة ضبط وإتلاف النباتات أو أجزائها المصابة والمسببة لانتشار الآفات المنقولة سواء المعروضة منها للبيع أم المخزونة والأشياء التي استعملت لحزمها وتعبئتها<sup>3</sup> .

من ناحيته سأل آخر : لماذا لا يتم جلب مهندسين إلى المناطق الزراعية من أجل توعية وإرشاد المزارعين في رش الأدوية وكيفية الحفاظ على المزرعات والدفينات الزراعية وكيفية التعامل معها وقت الأزمات<sup>4</sup> ؟ من جهتها ردت وزارة الزراعة بغزة أنها تقوم بدورها على أكمل وجه صرفت أكثر من (45) مليون دولار على التنمية الزراعية ، وأعدت تأهيل أكثر من (3000) بئر مياه وهيئت أكثر من (5600) كيلو متر من الطرق الزراعية منذ عام 1994م .

وبخصوص المياه فإن الحكومة لا تجد مجالاً لتوفير المياه للشرب ، فكيف لها أن تيسر توفيرها للزراعة ، خاصة في ظل وجود أكثر من (80) ألف بئر في القطاع منها (15) ألف بئر منزلي في مدينة غزة ، مبيناً أن بعض الزراعات تستهلك الكثير من الماء مثل : الفراولة التي تحتاج إلى (12-13) لتر ماء للحبة الواحدة فقط ، وحبّة البرنقالت تحتاج إلى (50) لتر مياه ؛ مما يتطلب زيادة المساحة المزروعة بالزيتون<sup>5</sup> .

#### **ثامناً : عدم وجود نظام للتعبئة ضد الكوارث الطبيعية والبشرية .**

قد تكون فلسطين الدولة الوحيدة التي تخلو من أي مؤسسات أو صناديق متخصصة لدعم الزراعة في أوقات الكوارث والحروب ، كل ذلك يؤدي بالضرورة إلى الحد من الاستثمار ليس في الزراعة كإنتاج ولكن يؤثر ذلك أيضاً على الصناعات الزراعية والغذائية ، وكذلك على صناعة المدخلات وترابطات القطاع الزراعي الأمامية والخلفية والذي يساهم بدوره في تهيمش الزراعة ؛ لأنه يقلل ويحد من الطلب على السلع الزراعية ، ويساهم في ارتفاع تكاليف المدخلات الإنتاج الزراعي . وتعرض أراضي المزارعين للعديد من الأضرار نتيجة الصقيع والبرد وارتفاع درجات الحرارة وتراكم مياه الأمطار في أرضه نظراً لانخفاض ارتفاعها عن الشارع .

يقول أحد مزارعي رفح : إنه قد تعرض لخسائر فادحة قبل أربع سنوات قدرت بـ (30) ألف دولار بفعل الحر الذي أصاب أشجار العنب التي يزرعها في أرضه ، وفي العام الماضي تعرض لذات الخسارة تقريباً بسبب الصقيع وأن تلك التقديرات تمت بمعرفة وزارة الزراعة التي يقف دورها عند هذا الحد دون أن تقدم أية تعويضات للمزارعين<sup>6</sup> .

<sup>1</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بغزة ، بجمعية جذور الزيتون ، بتاريخ 2016/1/4م .

<sup>2</sup> نقترح استحداث نص يجرم (التسرطن) بحيث يعاقب شكل شخص تعمد أو أهمل في استخدام مبيدات حشرية تسبب الأمراض بعقوبة لا تقل الحبس عن ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار .

<sup>3</sup> راجع : المادة (46) من قانون الزراعة الفلسطيني رقم (2) لسنة 2003م المعدل بالقانون رقم (11) لسنة 2005م .

<sup>4</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بخان يونس ، بالجمعية الشرقية للزراعة والتطوير ، بتاريخ 2015/12/21م .

<sup>5</sup> مجموعات مركزة مع عاملين في وزارة الزراعة ومؤسسات زراعية وموظفين من بلديات والحكم المحلي بقطاع غزة ، بالإغاثة الزراعية بغزة ، بتاريخ 2016/1/13م .

<sup>6</sup> جلسة استماع مركزة مع مجموعة من مزارعي رفح بجمعية مزارعي رفح يوم الأربعاء 2015/12/30م .

وتحدث مزارعة بأنه يوجد صندوق للتعويض ولكن هذا الصندوق غير مفعّل وإنما فقط حبر على ورق وهذه مشكلة تواجه المزارعين المتضررين، وأيضاً طالبت بأن يتم عمل بطاقة المزارع لأنها تسهل عمل المزارع عند التسجيل للأضرار أو أي معاملة أخرى<sup>1</sup>.

ولعل الحل يتمثل في إنشاء (الصندوق الفلسطيني لتعويض المزارعين) بحيث يتولى تمويله السلطة الوطنية والمزارعين الأغنياء والمؤسسات العربية الدولية .

### تاسعاً : عدم وجود نظام تأمين زراعي .

عرف بعض الفقه المصري التأمين بأنه عقد يأخذ فيه المؤمن على عاتقه طائفة معينة من الأخطار يخشى العاقدان وقوعها ويرغب المستأمن ألا يتحملها منفرداً ، فهي مقابل جعل يسمى قسط التأمين أو الاشتراك يدفعه المستأمن<sup>2</sup> .  
وعرف قانون التأمين الفلسطيني عقد التأمين بأنه : أي اتفاق أو تعهد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن<sup>3</sup> .  
والفكرة الأساس التي يرتكز عليها نظام التأمين الزراعي هي فكرة التعاون ، فتطبيقه يقوم على أساس وجود أشخاص متعددين يشتركون بهدف واحد، وهو انقضاء نتائج أخطار متوقعة ، فيقبلون مقدماً وقبل تحقق هذه الأخطار تحمل ما قد يقع منها موزعاً عليهم جميعاً، وبذلك يعملون على تخفيف أعباء الأخطار وما ينتج عنها من أضرار .

ويواجه المزارع الفلسطيني حالتين جويتين غير مرغبتين هما : الصقيع والجفاف وهما تسببان مشاكل كبيرة لعل أهمها تدني الكميات المنتجة ومن ثم انخفاض دخل المزارع وعدم تحقيق الأمن الغذائي<sup>4</sup> .

ونظراً للدور الهام الذي تقوم به الزراعة في الاقتصاد الوطني يجب المبادرة لاتخاذ مجموعة من الاجراءات لتعزيز هذه المكانة منها : اعتماد التأمين الزراعي للتعويض على المزارعين أثناء تعرض محاصيلهم الزراعية للأحوال الجوية والكوارث الطبيعية والحروب الاحتلالية . كما يساهم في حماية المزارع من الهزات المستقبلية في السعر أو السوق أو الانتاج ، وحماية استثمارات المزارع على المدى البعيد . ويساعد التأمين الزراعي في تقليل الاعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث ويهيئ فرصة حقيقية للشراكة بين المزارعين والقطاع الخاص من جهة والحكومية من جهة أخرى ويحفظ كرامة المزارع عند حدوث الجوائح ولا يقع تحت رحمة الهبات والإعانات والمنح .

وينتفع الاقتصاد الوطني انتفاعاً كبيراً بالتأمين ، وذلك من خلال إعادة استثمار الأموال المتجمعة من أقساط التأمين في المشروعات المثمرة وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية لزيادة الاستثمار في هذا القطاع ، والتي تسهم عملياً في دعم عملية التنمية الزراعية<sup>5</sup> .

فالتأمين الزراعي ضرورة اقتصادية واجتماعية لأنه يسهم في درء آثار المخاطر وتهيئة البيئة لتحقيق التنمية المستدامة .

والتأمين ليس مسألة ثانوية أو عرضية بالنسبة للاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية بل هو من مقومات عوامل الانتاج الزراعي يؤدي في حال وجوده الى استمرارية الدورات الانتاجية الزراعية وتطوير القوى المنتجة ومتابعة العمل وضمان

<sup>1</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بغزة ، بجمعية جذور الزيتون ، بتاريخ 2016/1/4م .

<sup>2</sup> د. محمد كامل مرسي ، العقود المدنية الصغيرة ، الطبعة الثانية ، 1938م ، ص 545 .

<sup>3</sup> راجع : المادة (1) من قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005م .

<sup>4</sup> د. عبد الحميد برغوثي ، التأمين الزراعي في فلسطين : الواقع الراهن وآفاق المستقبل ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، 2009م ، ص 1 .

<sup>5</sup> محمد عبد الكريم منهل ، الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2009م ، ص 4 .

استدامة استخدام عوامل الانتاج الزراعية فهو في حد ذاته وسيلة من الوسائل التي يمكن أن تساهم في التوازن التلقائي للاقتصاد ودفع عجلة التنمية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية باعتباره أحد المصادر الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الزراعي .  
وعدم وجود التأمين الزراعي في حال حدوث الكوارث الطبيعية والاحتلالية قد يدفع بعض المزارعين إلى بيع ممتلكاتها من الأراضي أو الحيوانات لسد احتياجاتهم وتسديد القروض والالتزامات ، وفي الحالات المتكررة قد يهجرون مهنة الزراعة بحثاً عن فرص عمل صناعية أو تجارية أو حرفية .

ومن أهم التشريعات في هذا الخصوص نشير إلى قانون التأمين الزراعي الياباني لعام 1939م ، ويشمل معظم المحاصيل والبساتين والماكينات والمعدات والمواشي وتشارك الدولة بأقساط التأمين بنسبة 50 - 80 % ، بينما لا تتعدي التعويضات 80 - 90 % من غلة المحصول<sup>1</sup> .

وقال العديد من المزارعين بأنه لا يوجد لديهم أي من المعلومات فيما يخص حقوق المزارع والتي منها التأمينات وطالب الجهات المعنية بتفعيل هذه الحقوق لضمان حصولهم عليها ، واستعد المزارع بموافقته بالمشاركة بصندوق التأمين والالتزام بالواجبات المفروضة عليه كمزارع مقابل تعويضه في حال تضرره<sup>2</sup> .

### **عشرًا : قلة الدعم والمساعدات الخارجية .**

من المنطقي والبديهي أن يحظى القطاع الزراعي بمعطيته ومكوناته وأوضاعه باهتمام ودعم الدول المانحة والمؤسسات الدولية ومنحه أولوية متقدمة على سلم أولوياتها ، ولكن ما حدث فعلاً هو عكس ذلك ، وقام القطاع الزراعي ببذل جهوداً مضاعفة للحصول على تمويل أو مساعدة فنية والتي كانت في الغالب قليلة ، ومتأخرة وليست بالضرورة وفقاً للأولويات التي تضعها الوزارة ويعزي ذلك للأسباب التالية :

- 1 - اعتبار المانحين الزراعة قطاعاً مستنزفاً للمياه وأن كفاءة وعائد الاستعمال للمياه في الزراعة لا يبرر دعمه ، وأولوية تخصيص المياه للاستعمالات الأخرى وخاصة للشرب .
- 2 - رغبة المانحين بتنفيذ المشاريع من خلال مؤسسات وسيطة (الأمم المتحدة ، منظمات دولية ، غير حكومية أجنبية ...) ، والتي في العادة تتوخى تحقيق أولوياتها وتعظيم الفائدة العائدة عليها ، وتجنب المشاريع التي تشكل بالنسبة لها مخاطرة أو صعوبة التنفيذ ، أو أن أثارها الإعلامية والدعائية ليست سريعة .
- 3 - علاقة الزراعة المباشرة بالأرض والمياه والحساسية السياسية لهذين العنصرين .
- 4 - التوجه العام لدى المانحين في مرحلة معينة بتركيز الدعم خارج إطار مؤسسات السلطة وخاصة الجوانب ذات العلاقة المباشرة بالخدمات والدعم .
- 5 - ضعف كفاءة الإنجاز والتنفيذ للمشاريع الممولة من قبل المانحين وذلك كون تلك المشاريع لا تنفذ مباشرة ، بل من خلال العديد من المؤسسات الوسيطة الفلسطينية والأجنبية ، والذي يؤدي بالتالي إلى تآكل تلك المخصصات وتدني الكفاءة .

<sup>1</sup> <http://extension.sudanagri.net/posts/365761>

<sup>2</sup> مقابلة مع المزارع / عبد الكريم عبود عبد المعطي حبيب والمزارع / أحمد إبراهيم أبو سكران والمزارع/ موسى كامل العرقان ، الأربعاء 2015/12/22م .

## تقييم عمل مؤسسات القطاع الزراعي

أظهرت النتائج أن 2,35% من أفراد العينة المزارعين تقيمهم لعمل مؤسسات القطاع الزراعي جيد و 8,64% ضعيف والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

وجهة النظر	التكرار	النسبة %
<b>تقييم عمل مؤسسات القطاع الزراعي</b>		
جيد	56	35.2
ضعيف	103	64.8
المجموع	159	100.0

### حادى عشر : تدني أسعار المنتجات الزراعية .

إن تدني أسعار المنتجات الزراعية إلى مستوى لا يغطي تكاليف إنتاجها في كثير من الحالات ، وعلى المدى الطويل سيؤدي إلى ترك العمل في الزراعة ؛ وذلك يحدث نظراً لطول فترة الحصار<sup>1</sup> . الأمر الذي قد يترتب عليه فقدان أهم عناصر الاستثمار الزراعي ، وهو ما قد يؤدي إلى تخلف برنامج التنمية المستدامة ويضعف الأمن الغذائي والأمن القومي بالتبعية ؛ مما يتطلب تدخل السلطة لتعويض المزارعين في حالة انخفاض أسعار المنتجات الزراعية كوسيلة من وسائل الدعم المباشر لهم وتخفيف المخاطر وتذليل العقبات التي تقف حجرة أمام التقدم والرفي .

يقول أحد الزراعين : " نتيجة لعدم استقرار السوق والوضع الاقتصادي السيئ الذي يعيشونه أهل قطاع غزة سبب ذلك في تدني أسعار المنتجات الزراعية ، وهذا يزيد من تكلفة الإنتاج وتقليل الربح المتوقع<sup>2</sup> .

### ثاني عشر : عدم تفعيل اتفاقية التعاون الزراعي الفلسطيني المصري .

وقعت اتفاقية التعاون الزراعي الفلسطيني المصري عام 1998م وقد تعطلت بسبب الحصار الإسرائيلي عام 2007م وما زالت معطلة حتى الآن .

وجاء في ديباجته إن منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة جمهورية مصر العربية، والمشار إليهما في ما بعد بالطرفين المتعاقدين ورغبة منهما في إنماء وتوطيد علاقات التعاون والصداقة بين بلديهما ، وتعميق الصلات التاريخية الوثيقة بين شعبيهما الشقيقين ، وانطلاقاً من روابط وعلاقات الإخوة المتميزة بين منظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية مصر العربية ، واستناداً إلى اتفاق التعاون الاقتصادي والفني الموقع بين الطرفين في 25 من يناير 1994م ، وأخذاً في عين الاعتبار اتفاق التجارة الموقع بين الطرفين في 28 إبريل 1998م ؛ يسعى الطرفان المتعاقدان إلى تبادل المعلومات في المجال الزراعي وبصفة خاصة ما يلي :

- 1 - تبادل المعلومات حول الآفات والأمراض النباتية والحيوانية الموجودة لدى الجانبين .
- 2 - التخطيط الزراعي المشترك والاتفاق على مواعيد الإنتاج بشكل لا يضر أي جانب .
- 3 - بتبادل الجانبان المعلومات المتعلقة بتدابير وإجراءات الحجر الزراعي والبيطري .
- 4 - الاستفادة من الخبرات المصرية في مجال التنمية الريفية واستصلاح الأراضي ومشاريع التشجير والتحريج .
- 5 - التعاون في مجال البحث العلمي والإرشاد والتدريب الزراعي وتبادل المعلومات العلمية والفنية

<sup>1</sup> مجموعات مركزة مع عاملين في وزارة الزراعة ومؤسسات زراعية وموظفين من بلديات والحكم المحلي بقطاع غزة ، بالإغاثة الزراعية بغزة ، بتاريخ 2016/1/13م .

<sup>2</sup> مقابلة مع المزارع / عبد الكريم عبدو عبد المعطي حبيب ، الأربعاء 2015/12/22م .

6 - تبادل المعلومات حول تكنولوجيا إنتاج البذور والأشتال والمنتجات الزراعية الأخرى حسب المواصفات الدولية

1

ويقدم الطرف المصري التسهيلات اللازمة لمرور المنتجات الزراعية الفلسطينية عبر الأراضي المصرية بشكل ترائزيت إلى أسواق الدول الأخرى<sup>2</sup>.

ويشجع الطرفان إقامة مشاريع زراعية مشتركة ، وتسهيل الإجراءات اللازمة لإنجاح مثل هذه المشاريع<sup>3</sup> .  
ويقوم الطرفان المتعاقدان بتبادل المعرفة والمهارات الفنية ؛ وذلك عن طريق تبادل الخبرات ، وتنظيم العمل ، وإقامة الندوات التدريبية والمؤتمرات العلمية والمعارض وغيرها من المجالات ذات الصلة<sup>4</sup> .  
وتشكل لجنة زراعية مشتركة لمتابعة تنفيذ بنود هذا الاتفاق بما في ذلك إعداد خطة زراعية تخدم مصالح الطرفين وبحث أية صعوبات أو مشاكل فنية ذات صلة ، وتعد اللجنة اجتماعاتها حسب الحاجة بالتناوب بين البلدين وبناء على اتفاق الطرفين<sup>5</sup> .

### ثالث عشر : عدم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية .

تواجه الزراعة الفلسطينية تحدياً كبيراً ، يتمثل في ضرورة زيادة قدرتها على المنافسة في أسواق الضفة الغربية والاحتلال الإسرائيلي والعربية والعالمية ، فلم تعد زيادة الإنتاج وحدها كافية ، بل يجب زيادته بتكلفة أقل وجودة عالية وقدرة تسويقية كفوءة يمكن من خلالها المنافسة في الأسواق العالمية .  
وتتمثل متطلبات هذه المنافسة في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة الحديثة ، بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية .  
هذا إلى جانب إتباع الممارسات الزراعية الجيدة ، والحد من الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات ، والاهتمام الكافي بالزراعة العضوية والمقاومة الحيوية .  
ويقتضي هذا العمل في إطار حزمة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تحسين القدرة الإنتاجية والتسويقية للعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتداول في العالم .

---

<sup>1</sup> راجع : المادة (2) من اتفاقية التعاون الزراعي الفلسطيني المصري لسنة 1998 م .  
<sup>2</sup> راجع : المادة (4) من اتفاقية التعاون الزراعي الفلسطيني المصري لسنة 1998 م .  
<sup>3</sup> راجع : المادة (6) من اتفاقية التعاون الزراعي الفلسطيني المصري لسنة 1998 م .  
<sup>4</sup> راجع : المادة (8) من اتفاقية التعاون الزراعي الفلسطيني المصري لسنة 1998 م .  
<sup>5</sup> راجع : المادة (10) من اتفاقية التعاون الزراعي الفلسطيني المصري لسنة 1998 م .

## رابع عشر : تخلف برامج السياسة الزراعية .

إن التنمية الزراعية في قطاع غزة تتطلب نهجاً جديداً وفقاً للمتغيرات الاقتصادية التي تمر بها فلسطين ؛ وذلك من خلال إتباع الأساليب العلمية واستثمار نتائج البحوث الزراعية في مجالي الإنتاج النباتي والحيواني . وتلعب السياسة الزراعية دوراً كبيراً في توجيه وتخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية واستغلالها بشكل اقتصادي في سبيل زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج والمستوى المعاشي للمزارعين ، وبالتالي ازدهار هذا القطاع وصولاً إلى الرفاهية الاقتصادية ، إلا أن القطاع الزراعي في قطاع غزة بشكل خاص يعاني من انخفاض الإنتاجية لمعظم المحاصيل الزراعية مع ضعف المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . وعليه ينبغي إتباع الطرق العلمية الصحيحة والابتعاد عن سياسة الارتجال عند اعتماد السياسة الزراعية ؛ وذلك من خلال تهيئة الوسائل التي من خلالها تزداد القدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الزراعية ككل .

## خامس عشر : تعدد الالتزامات التي تفرض على المزارع .

تتعدد الالتزامات التي يتحملها المزارع في سبيل انجاح مشروعه الزراعي ، فمن حيث تكاليف الأرض والمياه والكهرباء والزراعة والسماد والحصيد والعمال ... ، فإنها التزامات لا تتناسب مع حجم الناتج الربحي ؛ في الوقت الذي لا تقدم وزارة الزراعة عون حقيقي للمزارعين . وأيضاً من المعاناة التي يعانيها المزارعين التكلفة العالية للكهرباء التي قامت الشركة بفرضها على المزارعين وإجبارهم على استخراج بطاقات مسبقة الدفع لمحاسبة الكهرباء .

فلما يأس المزارع من كثرة الخسائر المتكررة أدى ذلك إلى بيع قطعة من أرضه لسداد الديون المتراكمة عليه . وتحديث المزارعين بأن المخلفات الزراعية وإلقائها بالشوارع تسبب أضراراً ومخاطر على البيئة وأنه يجب توفير حلول لاستخدام هذه المخلفات مرة أخرى أسوة بالدول الأخرى<sup>1</sup> .

يقول مزارعي محافظة الشمال أن تكلفة (تنكة) الدولار كانت (20) شيكل قبل سنوات قليلة، أما اليوم فهي تكلف (120) شيكل ؛ مما يزيد من تكاليف الانتاج ويمثل عائق حقيقي صوب تقديم منتج جيد بسعر مقبول للجمهور . كما شكى أحدهم من الضرائب والرسوم التي تفرض على التراكتور والسيارات الزراعية خاصة أنه لم يدفع شيء من هذا القبيل زمن الاحتلال<sup>2</sup> .

كما شكى البعض من البيروقراطية في وزارة الزراعة حيث يجلس موظفيها في برج عاج - حسب روايتهم - وتشغيل عاطلين عن العمل من الشباب الذين لا دراية ولا خبرة لهم بشئون الزراعة وكذلك من عدم القضاء على ذبابة النخيل التي وصلت القطاع بفعل الأتفاق مع الشقيقة الكبرى مصر والتي يتوقع أن تقضي على زراعة النخيل في غزة خلال سنوات قليلة وعدم فتح شارع (الجنزير) .

هذا ونشير إلى أن من أهم المشاكل التي أجمع عليها المزارعين هي : فساد السماد والمبيدات المتوفرة بقطاع غزة باعتباره مقلداً وغالي الثمن ويسبب العديد من الأمراض الفتاكة بالإنسان والحيوان ؛ خاصة في ظل عدم قدرتهم على فحصها في معالم مختصة ، وفي ظل عجز وزارة الزراعة على إيجاد حلول عميلة لهذه الكارثة الجماعية . وبالإضافة إلى الوضع الاقتصادي السيء ، وهذا يجعل عدم تمكن المزارعين من توفير كافة مستلزمات وامكانيات الزراعة من أسمدة وأشتال وبذور ومبيدات لا سيما ارتفاع أسعارهم في الفترات الأخيرة جراء إغلاق المعابر والحصار<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> جلسة استماع مركزة مع مجموعة من مزارعي رفح بجمعية مزارعين رفح يوم الأربعاء 2015/12/30م .

<sup>2</sup> جلسة استماع مركزة مع مجموعة من مزارعي شمال غزة بجمعية تنمية الشباب بجباليا يوم الأربعاء 2016/1/6م

<sup>3</sup> مجموعة مركزة للمزارعين بغزة ، بجمعية جذور الزيتون ، بتاريخ 2016/1/4م .

## سادس عشر : عدم وجود اتحاد للمزارعين منتخب .

إن عدم وجود اتحاد للمزارعين في قطاع غزة يدافع عن حقوقهم ويبين لهم واجباتهم وينظم شئونهم هو أحد المعوقات الحقيقية والهامة التي تقف حائلاً دون تمكنهم من الحصول على حقوقهم المقررة في القانون المحلي والدولي .  
إن المبادرة التي يجب أن يقوم بها عدد من المزارعين بتأسيس هذه الاتحاد مطلب فوري لا يجب أن يخضع لأي تأخير أو تعطيل أو تسويق ، وذلك بإجراء انتخابات عامة يشارك فيها جميع المزارعين بعد تأسيس الجمعية العمومية لهم .  
ولعل في تكليف مجموعة من المحامين العاملين في العيادات القانونية المنتشرة في القطاع لوضع الاطار القانوني لهذا الاتحاد وحصولهم على الترخيص اللازم ؛ أمر في غاية اليسر لتقديم هذا العون القانوني المجاني<sup>1</sup> .

---

<sup>1</sup> مجموعة مركزة للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين ، بنقابة المحامين بغزة ، بتاريخ 2016/1/10م .

## مختصر المعوقات والحلول

م	المعوقات	الحلول
1	عدم صلاحية المياه للزراعة	الاعتماد على الطرق الحديثة في الري
2	ارتفاع قيمة الكهرباء وعدم توفرها	دعم السولار المخصص للزراعة
3	عدم توفر البنية التحتية كالطرق	تنفيذ المخطط الإقليمي بدعم خارجي
4	أحواض الصرف الصحي	التدخل العاجل من البلديات
5	التعقيدات الإدارية بوزارة الزراعة	حسن تطبيق قانون الخدمة المدنية
6	عدم اكتمال المشروع الزراعي	الاستدامة في المشروع
7	ارتفاع أسعار الأشتال والبذور والسماد	تقديم دعم مالي للمزارعين
8	غش الأشتال والبذور والسماد	الرقابة والمحاسبة والردع
9	سوء استغلال الأرض بشكل مستمر	الرقابة والمحاسبة وحظر تفتيتها بقانون
10	سوء معايير التسجيل في المشروع الزراعي	تفعيل رقابة مؤسسات المجتمع المدني
11	غياب الدور الحقيقي للمرشد الزراعي	عودة موظفي السلطة للعمل
12	عدم تسويق المنتجات في الخارج	تفعيل اتفاقية التعاون الدولي
13	النزاعات على ملكية الأراضي الزراعية	دعم نظم حل النزاعات بالطرق البديلة
14	الحيازات الصغيرة للأراضي	حظر تفتيت الأراضي الزراعية بقانون
15	استعمال المواد المسرطنة	التوعية وتشديد العقاب
16	عدم توفر الأسمدة	الاعتماد على الأسمدة العضوية
17	قتل واصابة الزراعين	مقاضاة الاحتلال
18	تلف المزروعات بفعل الأحوال الجوية	انشاء صندوق تعويض المزارعين ونظام التأمين
19	الأمراض والآفات الزراعية	تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك
20	الزحف العمراني	حظر الزحف العمراني بقانون
21	شح الموارد الطبيعية	اعتماد أساليب الزراعة الحديثة
22	انخفاض مستوى الاستثمارات الزراعية	تفعيل قانون تشجيع الاستثمار
23	انعدام البحوث الزراعية	إنشاء مؤسسة مستقلة للبحوث الزراعية
24	انخفاض الدعم الحكومي للمزارعين	الاعتماد على الدعم الخارجي
25	تخلف برامج السياسة الزراعية	وضع سياسية وطنية لتطوير الزراعة
26	تعدد الالتزامات التي تفرض على المزارع	انشاء الاتحاد العام للمزارعين
27	عدم قدرة المزارعين على الملاحقة القانونية	تقديم العون القانوني المجاني
28	القيود التي يفرضها الاحتلال	رفع الحصار
29	تعطل وتجاهل حقوق المزارعين	سن قانون لحماية حقوق المزارعين
30	الأمية القانونية للمزارعين	ورشات عمل وندوات ودورات تدريبية



**استبانة بحث ضمن مشروع**

**النهوض بالنهج القائم على حقوق الإنسان لحماية الأراضي الزراعية وحقوق المزارعين في قطاع غزة**

**Implemented by: PARC**

**Funded by: HR/IHL Secretariat**

جمعية التنمية الزراعية - غزة تقوم بتنفيذ بحث بالمشاركة حول **(وضعية الأراضي الزراعية وحقوق المزارعين في قطاع غزة - المعوقات والحلول)**، حيث يعاني العديد من المزارعين من الكثير من المشاكل في حياتهم العملية تفق حائلاً أمام تحقيق تنمية زراعية ؛ هذه الاشكاليات تستدعي توجه المزارعين للقضاء المحلي أو الدولي للحصول على عدالة قضائية قوية ناجزة، خاصة بعد أن أصبحت دولة فلسطين المحتلة عضواً في المحكمة الجنائية الدولية منذ الأول من أبريل 2015م. وعلى ضوء ذلك فإننا نجري هذا البحث التشاركي ولذا نرجو منك الالتزام بالدقة والموضوعية والصراحة في تحرير بيانات الاستبيان ونرجو من سيادتكم الإجابة على هذه الأسئلة والتي هي محور البحث، علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون وفق إجراءات سرية تامة وتستخدم فقط لأغراض البحث.

نشكركم لتعاونكم معنا،،،

**أولاً : المعلومات الديموغرافية:**

نوع الجنس	1 ذكر	2 أنثى			
المستوى التعليمي	1 ثانوي	2 ثانوي	3 جامعي	4 دراسات عليا	
العمر .....					
الحالة الاجتماعية	1 أعزب	2 متزوج	3 مطلق	4 أرمل	
المحافظة	1 الشمال	2 غزة	3 الوسطى	4 خان يونس	5 رفح

ثانياً: معلومات خاصة بالحقوق الزراعية وحمايتها :

هل قرأت قوانين الزراعة والأراضي والعمل ؟

6

1 نعم  2 لا

كم درجة عملك بحقوقك القانونية؟

7

1 ضعيف  2 متوسط  3 جيد  4 ممتاز

هل قمت بوضع دراسة جدوى قبل افتتاحك لمشروعك الزراعي ؟

8

1 نعم  2 لا

هل الأرض التي تقيم عليها مشروعك الزراعي ملك أم تأجير

9

1 ملك  2 تأجير

هل تمارس عملك بحرية؟

10

1 نعم  2 لا

هل تعرضت لمصادرة أرضك من قبل الاحتلال الاسرائيلي؟

11

1 نعم  2 لا

هل تعرضت لحرمانك من الوصول لمزرعتك من قبل الاحتلال الاسرائيلي؟

12

1 نعم  2 لا

هل تعرضت لحرمانك من تسويق منتجاتك للخارج؟

13

1 نعم  2 لا

هل تستخدم الطرق الحديثة في الزراعة؟

14

1 نعم  2 لا

هل يتناسب دخلك مع عملك؟

15

1 نعم  2 لا

كم مستوى تأثير الحصار على عملك الزراعي؟

16

1 ضعيفة  2 متوسطة  3 قوية

17 هل حصلت على تعويض عن خسائرك بفعل الحروب المتتالية علي غزة؟

1 نعم 2 لا

1.1 إذا كان الاجابة نعم، هل كان التعويض كافي؟ 7

1 كافي 2 غير كافي

18 من هي الجهة التي عوضتك؟

1 السلطة الوطنية 2 دول عربية 3 مؤسسات دولية

19 هل أنت على استعداد للتوجه للقضاء الدولي لتقديم شكوى عن حرمانك من حقوقك والتعدي عليها؟

1 نعم 2 لا

20 هل تقدمت بشكوى عما تعرضت له من ويلات الحرب؟

1 نعم 2 لا

1.20 إذا كانت الإجابة نعم، فمن هي الجهة التي قدمت الشكوى لها؟

1 السلطة الوطنية 2 محام خاص 3 مؤسسة مجتمع مدني

21 هل تمت متابعة شكاوك حسب الأصول؟

1 نعم 2 لا

22 هل تعتقد أنه بإمكان جمعية التنمية الزراعية في غزة تحقيق الأمن الغذائي والقومي؟

1 نعم 2 لا

23 الى أي مدى تسهم المرأة في العمل في القطاع الزراعي ؟

1 ضعيف 2 متوسط 3 متقدم

- 24 هل تتلقى الدعم الحكومي اللازم للتنمية الزراعية؟
- لا  2 نعم  1
- 25 هل توفر لك الحكومة القروض اللازمة بشروط ميسرة؟
- لا  2 نعم  1
- 26 هل حصولك على التراخيص اللازمة للاستثمار الزراعي ميسرة أم معقدة؟
- ميسرة  1 معقدة  2
- 27 هل تسهل السلطة الحصول على الخدمات كمثل (البلدية، المياه، الكهرباء)؟
- لا  2 نعم  1
- 28 هل تحصل على الإعفاءات الضريبية اللازمة؟
- لا  2 نعم  1
- 29 هل يحقق مشروعك الزراعي النجاح المتوقع؟
- لا  2 نعم  1
- 30 ما أهم التحديات التي تواجه المزارع وتحول دون تحقيق الربحية؟
- الاحتلال  1 السياسات الحكومية  2 عدم الاستخدام الأمثل للأرض  3
- 31 هل النزاع على ملكية الأرض يمثل عائقاً لك صوب التنمية الزراعية؟
- لا  2 نعم  1

هل سياسات التخطيط العمراني تمثل عائقاً لك صوب التنمية الزراعية ؟

32

لا

2

نعم

1

ما هي الجهة التي تتوجه لها عند وقوع نزاع على الأراضي الزراعية ؟

33

النيابة  
العامّة

4

التحكيم

3

العشائر

2

القضاء

1

**وشكراً لتعاونكم معنا**

## النتائج والتوصيات Results and recommendations

### تمهيد :

بالرغم من أن وضعية الأراضي الزراعية واقتصاديات الإنتاج الزراعي في قطاع غزة تلعب دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد الفلسطيني ، إلا أنها بدأت تتأثر بعدد من المستجدات على المستوى المحلي والدولي ؛ خاصة في ظل استمرار الحصار المشدد وتعدد الحروب على تفرض عليه .

ونظراً لأهمية الأرض والماء للأمن الغذائي الذي يعتبر عصب الأمن القومي الفلسطيني خاصة في ظل احتلال لا يرحم بشر أو شجر أو حجر ؛ كان ولا بد من إجراء هذه الدراسة لنضع لبنة من لبنات التنمية الفلسطينية المستدامة ؛ باعتبارها حيز الزاوية في معركة التحرير والتقدم تحت مظلة حقوق الإنسان وحرياته التي لا تقوم لدولة قائمة بدونها ، وهو ما أدى بنا للتوصل للعديد من النتائج والتوصيات التي نرجو أن تقدم حلاً للمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في قطاع غزة والتي تعتمد قبل كل شيء على انهاء الانقسام ورفع الحصار :

### أولاً : النتائج .

- 1 - تعاني الأراضي الزراعية والمزارعين في قطاع غزة من العديد من الاشكاليات منها : حرمان المزارعين من الوصول إلى أراضيهم المحاذية للحدود الاحتلالية ، وندرة الموارد المائية بسبب السياسات الاحتلالية ومشكلة التوسع العمراني ؛ لأن الأرض صغيرة الحجم مما يجعلها ضعيفة الجدوى الاقتصادية بشكل لا يبرر الاستثمار الزراعي فيها ، كما أن ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية المجاورة للتجمعات السكانية تجعل مردوها لو بيعت لأغراض البناء أعلى فيما لو بقيت على حالها .
- 2 - تحتل التنمية الزراعية في العصر الحديث مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية والاستثمار في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي نظراً لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل .
- 3 - صغر وتفتت ملكيات الأراضي الزراعية في قطاع غزة بين مجموعة من المالكين أو الورثة ؛ مما يخلف العديد من الإشكاليات التي تعيق التنمية الزراعية
- 4 - استيعاب الزراعة جزء كبير من الأراضي والمياه بالرغم من محدوديتها ، وهذا يؤدي لارتفاع تكلفة الفرصة لاستخدامها في أغراض بديلة .
- 5 - إن الأرض غير المسجلة في دائرة تسجيل الأراضي تكون ملكيتها غير مثبتة وقابلة للتنازع القضائي مما يحرم المستثمر من الاستقرار وهو أهم عامل من عوامل نجاح المشروع .
- 6 - يشكل الفقر والجوع حلقة مفرغة ، فالجوع يطيل أمد الفقر ؛ لأنه يخفض الإنتاجية ، والفقر يعيق قدرة الفرد على الإنتاج ، ويحول دون حصوله على احتياجاته من الغذاء من ناحية ، ويؤدي إلى انخفاض قدرة المزارعين على توجيه مزيد من الاستثمارات في الزراعة ؛ مما يقلل الإنتاج الزراعي من الناحية الأخرى .
- 7 - يعتبر تحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي في فلسطين من القضايا التي تكتسب بعداً استراتيجياً وقومياً ، وله درجة متقدمة في أولويات التنمية المستدامة .
- 8 - تتبع أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ليس من كونه يمثل نسبة معينة في الناتج المحلي الإجمالي فحسب ، بل من مقدار مساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني ، وفي مدى

مساهمته في تغطية ميزان المدفوعات التجاري ، والأهم من هذا وذاك ارتباطه بالأرض والماء جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .

9 - لعب القطاع الزراعي دوراً رئيساً في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني عبر فترات زمنية طويلة ، فقد كان هو القطاع الحيوي الذي ساهم في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني ، واستيعاب جزء كبير من العاملين إلا أن التدهور أصاب هذا القطاع منذ سنوات ما قبل الانتفاضة حيث تحول الكثير من العمال الزراعيين إلى العمل في إسرائيل ، كما تحول الاستثمار والاهتمام من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مثل : الصناعة ، والتجارة ، والخدمات ؛ وذلك نتيجة لتدني العائد من الزراعة .

10 - اشتمل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني على العديد من الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين ، كما نص على إنشاء هيئة عامة للاستثمار تسمى الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار ، وتتمتع هذه الهيئة بشخصية اعتبارية مستقلة ، وأوكل لها وضع السياسات الاستثمارية وإصدار الموافقات على كل المشاريع الاستثمارية ، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين وفق الأهداف والبرامج والأولويات المستهدفة .

11 - ينقرع حق المزارع في عدم مصادرة أرضه عن حق الإنسان في التملك المكفول في القانون الدولي والفلسطيني ، فملكية المزارع لأرضه هي اختصاص واستثنائها يمكن المزارع من استعمالها واستغلالها والتصرف فيها على نحو لا يتعارض مع ما تقتضيه القوانين والأنظمة واللوائح.

12 - ينقرع حق المزارع في الوصول لأرضه وزراعتها عن حق الإنسان في التنقل . ويقصد بحرية التنقل حق الفرد في الانتقال من مكان لآخر والإقامة فيه داخل الدولة ، والخروج منها والعودة إليها وفق إرادته ومشيبته دون تقييد أو حرمان في إطار القانون ، ويطلق عليها حرية الحركة أو حرية الغدو والرواح . ويتعرض المزارع الغزي الذي يحاول الوصول إلى أرضه الحدودية لإطلاق الرصاص عليه من قوات الاحتلال ، ويترتب على ذلك إما وفاته أو إصابته .

13 - يرتبط حق المزارع في التصدير - أي تسويق منتجاته خارج قطاع غزة - بالحقوق الاقتصادية للإنسان برباط وثيق ، إذ كيف له أن يحقق الفائدة المرجوة من عمله دون أن يسمح له بتسويق منتجاته الزراعية .

14 - تعرض القانون الأساسي الفلسطيني في مقدمته لموضوع الأراضي بالبعد الوطني والدستوري، دون أن يحدد أراضي دولة فلسطين ، واكتفى بالتأكيد على أن القدس عاصمة دولة فلسطين ، وتعرض للعديد من الحقوق المرتبطة بالأراضي وبضرورة احترامها وحمايتها كحقوق دستورية ، كالحق في الملكية والسكن والصحة والتعليم والعمل ، متقاطعاً بذلك مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

### **ثانياً : التوصيات .**

1 - الاهتمام بالمؤسسات العلمية والبحثية الزراعية وزيادة الإنفاق في الجوانب المتعلقة بتطوير التكنولوجيا الحالية وتشجيع البحث العلمي من خلال تحديث المناهج وبما يتماشى مع التطور العلمي .

2 - تفعيل دور مؤسسات السلطة الوطنية ذات الطبيعة الإرشادية والبحثية وباستخدام كافة وسائل الإعلام عند التوصل إلى طرق جديدة في الزراعة .

3 - زيادة نسبة الاستثمارات الوطنية المخصصة للقطاع الزراعي في المحررات ، مع تشجيع الاستثمار الأجنبي شريطة توفر الأجواء المناسبة لهذا الاستثمار .

- 4 - زيادة الاهتمام بمرافق البنى التحتية الأساس الزراعية والعمل على توفير الطاقة الكهربائية والموارد المائية للمزارعين بأسعار معقولة دون عوائق أو تأخير .
- 5 - استخدام سياسة حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الإسرائيلية في مجال أسعار بيع المنتجات للمستهلكين .
- 6 - تحديث وتطوير السياسة الزراعية الفلسطينية والبرنامج التنفيذي واعتمادها كإطار ومرجعية إلزامية وبشكل خاص في ضوء الارتفاع الكبير في أسعار مدخلات ومخرجات الإنتاج المستوردة.
- 7 - زيادة حجم القروض المقدمة من قبل المصارف ، سواء أكانت قروض قصيرة أم متوسطة أم طويلة الأجل .
- 8 - إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب الفلسطيني وتأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة له في مجال الهندسة الزراعية والانتاج الزراعي وإيجاد تخطيط سليم للموارد البشرية .
- 9 - زيادة نسبة البعثات للأغراض التدريبية خارج فلسطين بحيث تشمل معظم كوادرننا الزراعية قدر الإمكان لزيادة المعرفة والاطلاع على مظاهر التقدم والتحضر .
- 10 - إيجاد صيغ تنسيقية بين وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ، فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع المشتركة والتي تتطلب تضافر الجهود المشتركة لأجل إنجاحها .
- 11 - الاهتمام بتصنيع المنتجات الزراعية في حالة حدوث فائض في الإنتاج الزراعي وخاصة البندورة والخيار والزيتون .
- 12 - التشجيع على استثمار الطاقات الشابة الزراعية من خريجي كليات الزراعة والطب البيطري في شركات الصناعات الغذائية والإنتاج الحيواني .
- 13 - إعادة النظر في السياسات الوطنية والكلية، بما يعكس الواقع والحاجات والأولويات الفلسطينية؛ فالعديد من الدول والمؤسسات المانحة والصناديق ، وعلى رأسها البنك الدولي قد بدأت تعيد الاعتبار للزراعة حيث أصبحت تصدر أولوياتها .
- 14 - العمل على الاستفادة من السوق الإسرائيلي بشكل يخدم الزراعة الفلسطينية والمزارع المحلي بشكل أكثر ، حيث قرب السوق ، والفرص الجيدة لتقديم منتج زراعي تتوفر فيه المقاييس التنافسية.
- 15 - القضاء على الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية بكل أشكاله وخاصة في وزارة الزراعة .
- 16 - العمل على تشجيع وتوسيع سلة المنتجات الزراعية ذات القدرة التنافسية ، ولا نكتفي فقط بسلع محدودة (الحمضيات ، الخضار ، التوت) ، وذلك من خلال التطلع لزراعة أصناف وأنواع جديدة من الفواكه .
- 17 - إعادة النظر في تنسيق آليات العمل وتخصيص المساعدات والدعم والتمويل من قبل المؤسسات والدول المانحة .
- 18 - هناك حاجة كبيرة لمزيد من الشفافية والوضوح من قبل الدول المانحة والمؤسسات الدولية من حيث آليات عملها وقراراتها وموازنات المشاريع وأوجه الصرف والإنفاق .
- 19 - ضرورة تشكيل مجموعات دعم ومساندة للقطاع الزراعي ؛ لأجل استقطاب مزيد من الدعم المحلي والعربي للزراعة الفلسطينية .



20 - تأسيس جمعيات تعاونية لصغار المزارعين الامر الذي سوف يسهل وصول المزارعين الى قطع أراضي أكبر مساحة، تتناسب مع أساليب الانتاج الحديثة .

21 - إصدار عدد من القوانين ذات العلاقة بالتنمية الزراعية مثل : قانون حماية حقوق المزارعين وقانون صندوق الطوارئ الزراعي ، وقانون التأمين الزراعي ، وقانون صندوق تعويض المزارعين ... .

**وختم القول :** أنه إذا لم يُرفع الحصار ويوحد الوطن ، فإن الوضع السياسي والاقتصادي سيندهور خلال عامي 2016م ، 2017م وهو المتوقع والمرشح للحدوث في ظل المؤشرات المحلية والعربية ، فعلى الصعيد المحلي ما زالت حالة الانقسام الفلسطيني مسيطرة على أرض الواقع ولا يوجد مصالحة حقيقية، وما زال المواطن يعاني ويدفع ثمن عدم الوفاق واستمرار الحصار.

أما على الصعيد العربي فلا يوجد أي حلول تلوح بالأفق تنهي الحروب الأهلية والفتن ، والنزاعات المسلحة بل إن ثاقب النظر يراها تشتد وتتفاقم في أكثر من اتجاه .

كما ان استمرار وبقاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ تسع سنوات، والتباطؤ في عملية إعادة الإعمار سوف يؤديان إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية لقطاع غزة، وسوف تزداد الاوضاع الاقتصادية ، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة والفقر وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نصيب الفرد منه ، وانخفاض إجمالي الاستهلاك وإجمالي الاستثمارات الزراعية بصفة خاصة.

فمعظم المؤشرات السابقة تؤكد بأن قطاع غزة حالياً ليس على حافة الانهيار بل يدخل مرحلة ما بعد الموت السريري ؛ ما لم تحدث مفاجأة ، حيث إنه أصبح نموذج لأكبر سجن بالعالم، بلا إعمار، بلا معابر، بلا ماء، بلا كهرباء ، بلا عمل ، بلا دواء ، بلا حياة ، بلا تنمية ، وأصبح المطلوب من العالم الضغط الحقيقي على إسرائيل لإنهاء حصارها لقطاع غزة وفتح كافة المعابر التجارية وإدخال كافة احتياجات قطاع غزة من السلع والبضائع .